العدد الثاني 2019

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني – نيسان / أبريل – حزيران/ يونيو

2019

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2019

تقديم

يســـر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـــدرة للبترول **"أوابك"** في إطار متابعتها الدورية للمستجدات في السوق البترولية العالمية، أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصـناعة النفطية في الدول الأعضـاء **التقرير الربع السـنوي حول التطورات الرئيسـية في السـوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2019.

يسـتعرض **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المسـتقبلية للتطورات الاقتصـادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيتطرق إلى التطورات في المؤشرات الرئيسـية لسـوق النفط العالمية، والمتمثلة في أسـعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومسـتويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسـواق الرئيسـية، وتطور صـناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويتناول **الجزء الثالث** التطورات في عدد من المؤشرات في أسواق الغاز الطبيعي التي من أهمها الأسعار الفورية للغاز الطبيعي، وأسعار الغاز الطبيعي المسـيل في أسـيا، والكميات المسـتوردة من الغاز الطبيعي المسـيل ومصـادرها. فيما خصـص **الجزء الرابع** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويسـتعرض **الجزء الخامس** أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجغرافية السياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشـرة أو غير مباشـرة على أسـعار النفط، أما **الجزء السـادس** فيتناول التطورات الحاصـلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويسـتعرض **الجزء السابع والأخير** من التقرير الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصـــدرة للبترول **"أوابك"** أن يقدم هذا التقرير دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المسـتجدات في السـوق البترولية العالمية ومدى انعكاسـاتها على دولنا الأعضـاء، وذلك من أجل العمل وفقاً لاتجاهات ورؤية بعيدة المدى للمحافظة على مكانتها في سوق البترول العالمية.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

عباس علي النقي

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**10**
1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية	13
2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة	27
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**37**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	37
1.1 أسعار النفوط الخام المختلفة	37
2.1 أسعار بعض المنتجات النفطية	43
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2019	48
1.2 العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	48
1.1.2 الإمدادات النفطية العالمية	48
2.1.2 الطلب العالمي على النفط	57
3.1.2 مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	64
2.2 العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	70
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	72
1.3 واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	72
2.3 واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية	80
3.3 واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	80
4.3 واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	81
5.3 صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات	82

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	83
ثالثاً : التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية	**89**
1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	89
2. انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	90
3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في أسيا	91
رابعاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	**95**
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	**102**
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	**107**
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	**107**
الخلاصة	**113**

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020	12
الشكل 2:	التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019 – 2020	14
الشكل 3:	التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة، 2019 – 2020	27
الشكل4:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014 – 2019	40
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2018 – 2019	42
الشكل 6:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، 2018 – 2019	43
الشكل 7:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019	46
الشكل 8:	نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر يونيو 2019	47
الشكل 9:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019	49
الشكل 10:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية 2018 – 2019	51
الشكل 11:	التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2018 – 2019	53
الشكل 12:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019	55
الشكل 13:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 – 2019	56
الشكل 14:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2018 – 2019	58

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 15:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2018 – 2019	60
الشكل 16:	التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية، 2018 – 2019	64
الشكل 17:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط السنوات الخمس السابقة	67
الشكل 18:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2018 – 2019	70
الشكل 19 :	مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018 – 2019	75
الشكل 20:	مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019	75
الشكل 21:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018-2019	78
الشكل 22:	وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018 – 2019	78
الشكل 23:	التطورات في كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2018 – 2019	86
الشكل 24:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2018 – 2019	89
الشكل 25:	متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 – 2019	91
الشكل 26:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2019	109
الشكل 27:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 – 2019	111

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2019 – 2020	12
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019	39
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، 2018 – 2019	45
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	49
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019	55
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019	58
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية	60
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الاقتصادات النامية والمتحولة)	63
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	69
الجدول 10:	مصادر واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019	74
الجدول 11:	وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018 – 2019	77
الجدول 12:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	79
الجدول 13:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند	79
الجدول 14:	تطور كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019	85
الجدول 15:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019	87
الجدول 16:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية	88

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 17:	تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي	90
الجدول 18:	تطور كميات ومتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستورد في أسواق شمال شرق آسيا	94
الجدول 19:	قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018	99
الجدول 20:	إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017	100
الجدول 21:	الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك	101
الجدول 22:	تعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)	103
الجدول 23:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	108
الجدول 24:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018 – 2019	110

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

استقر الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي نسبياً خلال الربع الثاني من عام 2019، يأتي ذلك تزامناً مع الإتفاق الذي توصلت إليه كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت بمدينة أوساكا اليابانية في نهاية شهر يونيو 2019، بشأن استئناف المفاوضات التجارية بينهما وعدم فرض رسوم جمركية جديدة، عقب تصاعد التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا بين الطرفين في مطلع شهر مايو 2019، والتي أدت إلى توقف التحسن الذي شهدته الأسواق المالية العالمية منذ بداية العام، حيث شهدت أسواق الأسهم خسائر كبيرة، واتسعت فروقات العائد على سندات ائتمان الشركات، وارتفعت فروقات العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة. يأتي ذلك إلى جانب استمرار التزام دول أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها (دول أوبك +) بإتفاق خفض إنتاج النفط، وهو ما يوفر عامل استقرار إضافي للنمو الاقتصادي على المدى القريب.

في الوقت ذاته، لا تزال تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالتوترات حول التجارة العالمية، والتباطؤ في نشاط الصناعات التحويلية العالمي، والتأثير الضعيف للحوافز المالية الأمريكية، والقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت على أسعار الطاقة، إلى جانب التحديات التي تواجه الأرجنتين وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة مستويات الديون المرتفعة بها والتي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التردي في أوضاع التصنيف الائتماني لتلك الاقتصادات.

هذا وتشير التوقعات إلى أن تأثير التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيظل محدوداً. ومع ذلك، قد يؤدي ارتفاع تلك التوترات، مع نتائج تزايد حالة عدم اليقين، إلى تراجع الثقة في قطاع الأعمال والمستهلكين، وهو ما يُشكل ضغط إنخفاضي متزايد على توقعات أداء الاقتصاد العالمي. كما أن القيود الحمائية التجارية المكثفة قد تؤثر على الاستثمارات وتدفقات رأس المال والإنفاق الاستهلاكي، مما سينعكس بشكل سلبي على سوق النفط العالمي.

وفي هذا السياق أشار صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته لحالة الاقتصاد العالمي إلى توقع تراجع النمو في أداء الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عام 2019، بينما يحيط عدم اليقين بتوقعات تحسن النمو في عام 2020، مدفوعاً بتراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مما أدى إلى إنخفاض التضخم الأساسي على مستوى الاقتصادات المتقدمة إلى دون المستوى المستهدف أو ظل أقل منه بكثير. وكذلك استمر هبوط التضخم الأساسي إلى دون مستوى المتوسطات التاريخية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، فيما عدا حالات قليلة مثل الأرجنتين وتركيا وفنزويلا. كما أكد صندوق النقد الدولي على أن أحد المخاطر الرئيسية التي تشوب التوقعات يظل يتمثل في تصاعد التوترات التجارية والتكنولوجية التي يمكن أن تعطل سلاسل العرض العالمية بشكل كبير، وبالتالي فإنه لابد من الإسراع بإزالة أجواء عدم اليقين حول الاتفاقيات التجارية (بما فيها الاتفاقيات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة التي تضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة). هذا وقد تحول كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا إلى موقف نقدي أكثر تيسيراً [1]، كما عززت الصين من إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية. وقد ساعدت هذه البيئة الداعمة على استعادة أسعار الأسهم العالمية قدراً كبيراً مما فقدته في شهر مايو 2019.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2019 بمعدل 3.2%، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغة 3.3%. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 3.6%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

الجدول (1)
تطور التوقعات الأولية لمعدلات النمو الاقتصادي العالمية، 2019-2020
(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2019		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020
العالم	**3.3**	**3.6**	**3.2**	**3.5**	(0.1)	(0.1)
الدول الصناعية	1.8	1.7	1.9	1.7	0.1	–
الولايات المتحدة	2.3	1.9	2.6	1.9	0.3	–
اليابان	1.0	0.5	0.9	0.4	(0.1)	(0.1)
منطقة اليورو	1.3	1.5	1.3	1.6	–	0.1
الصين	6.3	6.2	6.2	6.0	(0.1)	(0.2)
الهند	7.3	7.5	7.0	7.2	(0.3)	(0.3)
البرازيل	2.1	2.5	0.8	2.4	(0.3)	(0.1)
روسيا	1.6	1.7	1.2	1.9	(0.4)	0.2

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل و يوليو 2019.

الشكل (1)
التوقعات الأولية المتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي العالمي، 2019 – 2020 (%)

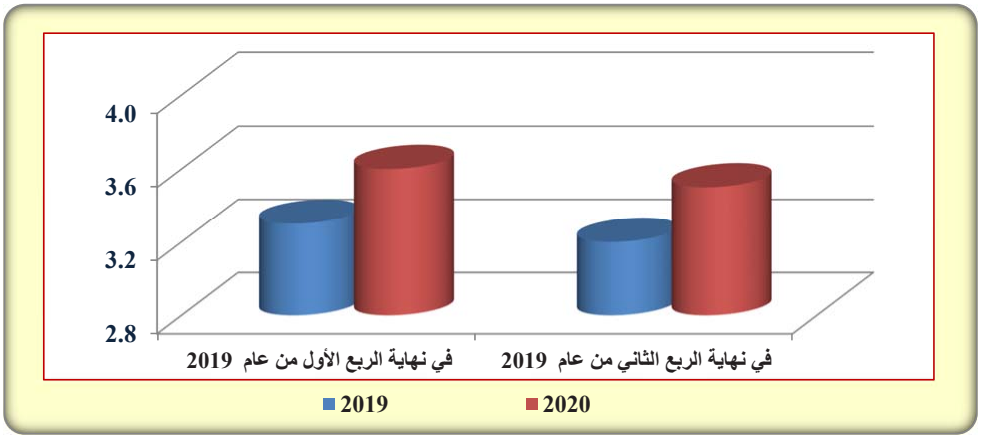

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل و يوليو 2019.

ويعود التغير في توقعات عام 2019 إلى تراجع أداء معظم اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات الدول النامية والدول الناشئة خلال الربع الثاني من عام 2019، لتزيد المخاوف بشأن إمكانية تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019، ويحيط عدم اليقين بتوقعات تحسن النمو في عام 2020.

يأتي ذلك تزامناً مع استمرار الالتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي توصلت إليها دول منظمة أوبك وبعض الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك +) في شهر ديسمبر 2018، بشأن خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، أي حتى شهر يونيو 2019، بهدف معالجة اختلال التوازن المتنامي بين العرض والطلب العالمي على النفط. هذا ومن المتوقع أن ينعكس هذا الإتفاق بشكل إيجابي إلى حد ما على أداء اقتصادات الدول المنتجة للنفط، جنباً إلى جنب مع ارتفاع نسبي محدود في حجم الاستثمارات على المدى القريب.

وفي هذا السياق، يجدر الذكر بأن الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي.

1. التطورات في اقتصادات الدول الصناعية

تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الدول الصناعية في عام 2019 بمعدل 1.9%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغة 1.8%، ويعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع التوقعات بشأن تحسن نمو الاقتصاد الأمريكي. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نموه بمعدل 1.7% في عام 2020، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق، ***كما يوضح الشكل (2) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (2)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، 2019- 2020 (%)

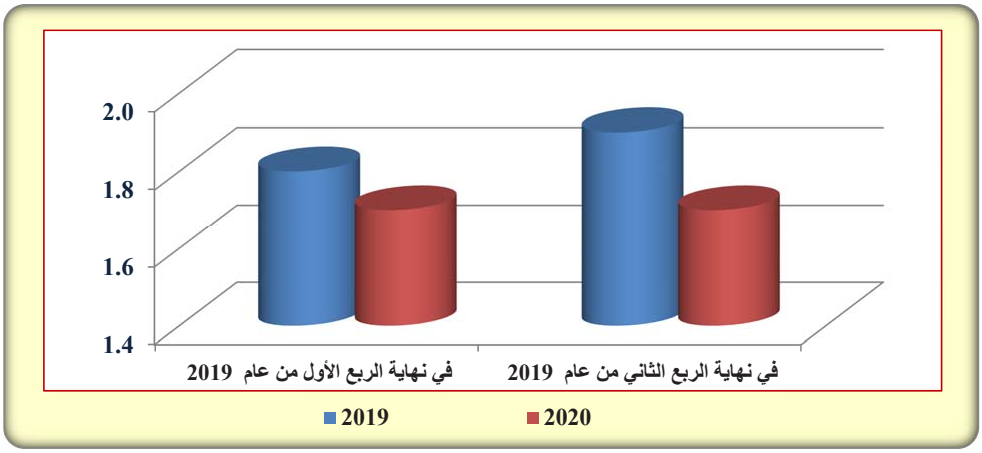

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقريري آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل و يوليو 2019.

1.1. اقتصادات دول أمريكا الشمالية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في اجتماعه الذي عُقد في شهر يونيو 2019، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 2.25% إلى 2.50%، مؤكداً على إيقاف حملته التي استمرت ثلاث أعوام لتشديد السياسة النقدية. كما أشار مجلس الاحتياطي إلى تخفيضات محتملة بما يصل إلى نصف نقطة مئوية خلال الفترة المتبقية من عام 2019. وقد جاء ذلك على خلفية تلاشي الدعم من التحفيز المالي، وتراجع نشاط الصناعات التحويلية، وتزايد عدم اليقين بشأن النمو الاقتصادي، وتراجع معدل التضخم المتوقع لعام 2019 إلى 1.5%، وهو أقل من المستوى المستهدف من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي والبالغ 2%، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في مجال التجارة وأهمها النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتعريفات الجمركية المؤجلة على السيارات وقطع غيار السيارات والتي من شأنها أن تؤثر على الأتحاد الأوروبي واليابان، والعديد من المفاوضات الأخرى المتعلقة بالتجارة التي تجريها الولايات المتحدة حالياً مع مجموعة متنوعة من الدول.

بشكل عام، جاء قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي متسقاً مع تباطؤ الأداء الذي شهده الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019 وخاصة خلال شهر مايو. حيث ارتفع عدد الوظائف الأمريكية خلال شهر أبريل 2019 بشكل ملحوظ، وخاصة في القطاعات غير الزراعية (الرعاية الصحية والخدمات الغذائية والتشييد والتصنيع وتجارة التجزئة) التي شهدت ارتفاع في عدد الوظائف بلغ نحو 263 ألف وظيفة، بدعم من ارتفاع التوظيف في قطاعات البناء والرعاية الصحية وتصميم أنظمة الكمبيوتر والدعم الإداري وغيرها من صناعات الخدمات، مع ضعف التوظيف في القطاع الصناعي. قبل أن يتباطئ نمو عدد الوظائف الأمريكية بشكل حاد في شهر مايو، حيث تم إضافة 75 ألف وظيفة فقط، أي أقل من حوالي 100 ألف وظيفة مطلوبة شهرياً لمواكبة النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل، يأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ نمو الأجور على أساس سنوي. وفي شهر يونيو ارتفع عدد الوظائف في القطاعات غير الزراعية بنحو 224 ألف وظيفة، وهو أكبر أرتفاع في خمسة أشهر، غير أن معدل نمو الأجور ظل متواضعاً.

يأتي هذا تزامناً مع تراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر أبريل 2019 إلى 3.6% وهو أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 1969، حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل بنحو 387 ألف، مقارنة بحوالي 5.8 مليون عاطل عن العمل في الشهر السابق. واستقر معدل البطالة عند نفس المستوى خلال شهر مايو 2019. ثم ارتفع معدل البطالة خلال شهر يونيو إلى 3.7%، حيث ارتفعت عدد طلبات الحصول على إعانة البطالة بشكل كبير، وذلك بالرغم من ارتفاع عدد الوظائف الجديدة. وسجل متوسط النمو السنوي في الأجور لكل العاملين في القطاع الخاص غير الزراعي بالولايات المتحدة خلال شهر أبريل 2019 نحو 3.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن يتراجع إلى 3.1% على أساس سنوي خلال شهري مايو ويونيو.

من جهة أخرى، أرتفع معدل التضخم السنوي إلى 2% خلال شهر أبريل 2019، مقارنة بنحو 1.9% خلال شهر مارس، تماشياً مع أرتفاع أسعار الطاقة. قبل أن ينخفض خلال شهري مايو ويونيو مسجلاً 1.8% و 1.6% على الترتيب، على خلفية تراجع جميع مؤشرات مكونات الطاقة الرئيسية.

وتباطئ نمو إجمالي الإنتاج الصناعي الأمريكي بشكل عام خلال الربع الثاني من عام 2019، متأثراً بتراجع إنتاج الصناعات التحويلية وبخاصة صناعة السيارات والالات والاثاث، إلى جانب

التقارير الضعيفة لمبيعات التجزئة. حيث تشير أحدث البيانات إلى تباطؤ حاد في نمو الإنتاج الصناعي في شهر أبريل 2019 ليصل إلى 0.9% فقط على أساس سنوي، وهو أقل مستوى في نحو عامين، يأتي ذلك تزامناً مع نمو طلبات التصنيع بنحو 0.6% فقط على أساس سنوي خلال نفس الشهر. وفي شهر مايو 2019 ارتفع معدل نمو الإنتاج الصناعي بشكل طفيف ليصل إلى 2.1% على أساس سنوي، مع تراجع طلبات التصنيع بنحو 1.7%. وتباطئ معدل نمو الإنتاج الصناعي في شهر يونيو إلى 1.3% على أساس سنوي، مع استمرار التراجع في طلبات التصنيع وبنحو 1.2%.

كما تأثرت مستويات الطلب المحلي بتباطؤ نمو مبيعات التجزئة خلال الربع الثاني من عام 2019 حيث ارتفعت بمعدل 2.9% على أساس سنوي خلال شهر مايو 2019، وهو مستوى أقل مقارنة بنحو 3.7% و 3.8% خلال شهري أبريل ومارس على الترتيب. وفي شهر يونيو 2019 ارتفعت مبيعات التجزئة بمعدل 3.4% على أساس سنوي. وتقل هذه المعدلات عن بيئة النمو المرتفعة خلال العام الماضي، عندما بلغ النمو السنوي لمبيعات التجزئة 4.9% على أساس سنوي. وفي هذا السياق، يذكر أن مؤشر ثقة المستهلك قد إنخفض من أعلى مستوى له منذ عام 2000 وهو 137.9 نقطة في شهر أكتوبر 2018 ليصل إلى 129.2 نقطة في شهر أبريل 2019، ثم ارتفع إلى 131.3 نقطة في شهر مايو، قبل أن يعاود الإنخفاض خلال شهر يونيو إلى 121.5 نقطة. وهو ما يعكس زيادة المخاوف من استمرار تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2019.

وتسببت التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تقلبات حادة في العجز التجاري الأمريكي، حيث ارتفع من 51.2 مليار دولار في شهر أبريل 2019 ليصل إلى نحو 55.3 مليار دولار في شهر مايو 2019، وهو أعلى مستوى منذ شهر يناير 2019، ويعزى ذلك في الأساس إلى قيام الشركات الأمريكية بزيادة وارداتها من السلع الصينية قبل زيادة الرسوم الجمركية المتوقعة على هذه السلع، وهو ما طغى على ارتفاع الصادرات بشكل عام. وتراجع العجز بشكل طفيف خلال شهر يونيو 2019 ليصل إلى 55.2 مليار دولار، على خلفية خفض الواردات من الصين ليصل العجز التجاري مع الصين إلى 30.2 مليار دولار، في حين ارتفع العجز التجاري الأمريكي مع المكسيك إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، يأتي ذلك عقب قرار الرئيس الأمريكي بشأن اعتزامه تطبيق تعريفات تصاعدية ضد كافة السلع التي تستوردها الولايات المتحدة من المكسيك على خلفية

قضـية الهجرة غير الشـرعية، قبل أن يتم تعليقها إلى أجل غير مسـمى بعد التوصـل إلى إتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك في السابع من شهر يونيو 2019 يقضي بوضع نهج إقليمي لتقاسم الأعباء فيما يتعلق بمعالجة مزاعم وضـع اللجوء الخاص بالمهاجرين. وفي هذا السـياق، تشـير بيانات وزارة التجارة الأمريكية إلى أن العجز التجاري الأمريكي قد بلغ نحو 377 مليار دولار خلال عام النصـف الأول من عام 2019، كما تشـير البيانات إلى اسـتمرار ارتفاع العجز التجاري السـلعي، وذلك برغم سياسة "أمريكا أولاً" التي ينتهجها الرئيس الأمريكي، حيث هدد بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة التجارة العالمية، في حال لم تتحسن شروط المنظمة.

وسـجلت الأسـهم الأمريكية أسـوأ أداء شـهري لها في تسـع سـنوات خلال شـهر مايو 2019، يأتي ذلك على خلفية وقف المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصـين وعودة لهجة الخطاب التصـعيدي وزيادة التعريفات الجمركية إلى الواجهة، إلى جانب المخاوف بشـأن النمو العالمي والهبوط الحاد في عوائد السـندات، حيث إنخفض العائد على سـندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات خلال شهر يونيو إلى 2% وهو أقل مستوى له منذ عام 2016.

هذا ولا تزال هناك تحديات سـياسـية ومالية تواجه أداء الاقتصـاد الأمريكي، ويتعين رصـد العديد من المؤشرات الرئيسية ومؤشرات الأعمال عن كثب في المستقبل القريب. يأتي في مقدمة هذه التحديات،القضـايا المتعلقة بالتجارة، لا سيما العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إضـافة إلى وجود بعض الشـكوك حول السـياسـات النقدية للمجلس الفيدرالي الأمريكي، والتوترات السـياسـية الداخلية التي تأتي تزامناً مع إطلاق الرئيس الأمريكي رسمياً لحملته الإنتخابية الرئاسية لعام 2020.

وفي هذا السـياق، تشـير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2019 بمعدل 2.6%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصـادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغة 2.3%، ويعزى ذلك في الأساس إلى أداء الاقتصـاد الأمريكي الأقوى من المتوقع خلال الربع الأول من العام. في حين تشـير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2020 بمعدل 1.9%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

تحسن **الاقتصاد الكندي** خلال الربع الثاني من عام 2019 بشكل يفوق التوقعات، مسجلاً أفضل أداء فصلي منذ الربع الثاني من عام 2017، جاء ذلك على خلفية تراجع حجم الواردات، وإنتعاش الصادرات السلعية وبخاصة صادارات منتجات الطاقة والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والطائرات ومحركاتها والمعادن غير الفلزية، إلى جانب نمو الاستثمار في القطاع السكني عقب تراجعه على مدى الفصول الخمس السابقة. هذا وقد ارتفع الإنتاج الصناعي خلال شهر أبريل 2019 بمعدل بلغ 1.8% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، ويعد ذلك أعلى من مستواه المسجل خلال شهر مارس 2019 عندما بلغ 0.2% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، كما انتعشت تجارة التجزئة لتنمو بمعدل 3.8% على أساس سنوي.

في حين تراجع الاستثمار في قطاع الأعمال، كما شهد مؤشر مديري المشتريات للصناعات التحويلية تحسناً طفيفاً خلال شهر يونيو 2019 على الرغم من بقائه في منطقة الإنكماش عند مستوى 49.2 نقطة مقارنة بنحو 49.1 نقطة خلال شهر مايو، وهو أقل مستوى له منذ نهاية عام 2015. وارتفع معدل التضخم في كندا خلال شهر مايو 2019 إلى أعلى مستوى له خلال ستة أعوام، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية ليصل إلى 2.4% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، مقابل 2% على أساس سنوي خلال شهر أبريل، قبل أن يتراجع مجدداً خلال شهر يونيو على خلفية إنخفاض أسعار البنزين مسجلاً 2% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق.

إلا إنه يتوقع أن يشهد أداء الاقتصاد الكندي تباطؤ على المدى القريب، نتيجة ارتباط أداء الاقتصاد الكندي بشكل كبير بالديناميكية المستمرة في الاقتصاد الأمريكي، حيث تُعد الولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأكثر أهمية لكندا. يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تأثر الاقتصاد الكندي بتراجع الناتج المحلي الإجمالي من قطاعي التعدين والنفط، على خلفية تعديلات إنتاج النفط في مقاطعة Alberta الكندية، وبرغم التحسن النسبي في أسعار نفط غرب كندا، إضافة إلى تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية والتجارية بين كندا والصين.

وفي هذا السياق، يذكر أن مقاطعة Alberta الكندية، أكبر مقاطعة منتجة للنفط الخام، قد بدأت بخفض إنتاجها بنحو 350 ألف برميل/يوم، منذ شهر يناير 2019، وذلك بهدف خفض المخزون النفطي المتراكم بسبب استمرار المشاكل التي تواجهها كندا في عمليات نقل الخام من رمال Alberta

النفطية إلى أسواق تصدير النفط، وأهمها عدم توافر عدد كافي من خطوط الأنابيب، إضافة إلى نقص عربات السكك الحديدية، الأمر الذي أدى إلى بيع خام Alberta الكندي ، بسعر أقل بشكل ملحوظ مقارنة بالأسعار العالمية. وفي شهر مارس 2019 أعلنت حكومة مقاطعة Alberta عن تخفيف القيود المفروضة على إنتاج النفط، وقررت زيادته بنحو25 ألف برميل/يوم اعتباراً من شهر مايو و إضافة 25 ألف برميل/يوم أخرى اعتباراً من شهر يونيو، وذلك نتيجة تقلص الفارق بين سعر خام غرب تكساس الوسيط و سعر برميل نفط غرب كندا. كما وافق مجلس الوزراء الكندي في شهر يونيو 2019 على مشروع توسعة خط أنابيب نفط Trans Mountain والذي يهدف إلى نقل نحو 890 ألف برميل من النفط يومياً إلى موانئ التصدير على ساحل المحيط الهادئ، لتزيد حركة ناقلات النفط من خمس إلى 34 ناقلة شهرياً. كما سيخفف المشروع من إعتماد كندا على السوق الأمريكية ويساعد في الحصول على سعر أفضل لمواردها.

يجدر بالذكر، أنه قد تم توقيع اتفاقية تجارية جديدة (USMCA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في نهاية شهر نوفمبر 2018، لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السارية منذ عام 1994، ويُعد ذلك نتيجة إيجابية للصادرات التي تُشكل عنصراً هاماً للاقتصاد الكندي. هذا وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رفع جميع الرسوم الجمركية التي فرضتها العام الماضي على وارداتها من الصلب والألومنيوم الكندية والبالغة 25% على واردات الصلب و 10% على واردات الألومنيوم، وبدورها سترفع كندا جميع التدابير الانتقامية، حيث تعود التطورات التجارية بين الطرفين إلى شهر مارس 2018، حين فرضت الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 25% على واردات الحديد الكندية و10% على الألومنيوم، وأرجعت قرارها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وردت كندا بفرض رسوم مماثلة على واردات أمريكية تتجاوز قيمتها 11 مليار دولار، من بينها الفولاذ والألمنيوم والسفن الشراعية والمحركات.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كندا في عام 2019 بمعدل 1.5%، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع الأول من عام 2019. كما تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى توقع نموه في عام 2020 بمعدل 1.9%، وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

2.1. اقتصادات دول أسيا/الهادي الصناعية

أظهرت أحدث البيانات تسارع نمو **الاقتصاد الياباني** على غير المتوقع خلال الربع الأول من عام 2019 مدفوعاً بمساهمات صافية من الصادرات، حيث انخفضت الواردات على نحو أسرع من الصادرات التي تراجعت بأكبر وتيرة منذ عام 2015 على خلفية التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظرائها التجاريين.

واستمر تعافي الاقتصاد الياباني خلال الربع الثاني من عام 2019 مسجلاً بذلك ارتفاعاً للربع الثالث على التوالي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش الطلب المحلي على الرغم من تنامي الضغط على قطاع التصدير التي تعثر بفعل تباطؤ الطلب العالمي والتوترات حول التجارة بين الصين والولايات المتحدة، مدفوعاً بالطلب القوي على السيارات ومكيفات الهواء، والعطلة الرسمية التي استمرت 10 أيام بالتزامن مع اعتلاء الإمبراطور الجديد العرش. إضافة إلى النمو القوي في قطاع الخدمات والارتفاع في الإنفاق الرأسمالي للشركات بفضل التدفق المطرد للسائحين الوافدين والزيادة المتوقعة في الطلب قبل دورة ألعاب طوكيو الأوليمبية في 2020 وهو ما دفع عمليات بناء الفنادق ومنشآت الترفيه للارتفاع. كما قد يعزى جزء من الارتفاع في أداء الاقتصاد الياباني إلى تعافيه من الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل التي شهدتها اليابان خلال النصف الثاني من عام 2018، وهو ما أدى إلى إغلاق المصانع و ألحق اضراراً ملموسة بالإنفاق الرأسمالي للشركات.

يجدر الذكر أن اليابان لا زالت تعاني من مشكلة نقص العمالة في سوق العمل، حيث إنكمشت القوى العاملة في اليابان بنسبة 13% منذ عام 2000، وذلك إنعكاساً لارتفاع معدلات الشيخوخة بها في مقابل انخفاض معدل المواليد. وفي هذا السياق، رفعت الحكومة اليابانية سن التقاعد إلى 65 عاماً، كما أقرت قانوناً جديداً في منتصف عام 2018 يعكس تغيراً كبيراً في سياستها ويسمح بدخول مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتخفيف النقص في العمالة، حيث تحتاج اليابان إلى نحو نصف مليون عامل أجنبي بحلول 2025.

وقد ارتفع سعر صرف الين الياباني مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مدفوعاً بزيادة الطلب عليه كملاذ آمن في الأسواق، مدعوماً بتجدد المخاوف بشأن التجارة العالمية وانفصال بريطانيا عن الأتحاد الأوروبي دون إتفاق. يأتي ذلك في الوقت الذي وافق فيه البنك المركزي الياباني في إجتماعه

الأخير خلال شهر يونيو 2019 على مواصلة الاتجاه نحو المحافظة على سياسة نقدية تيسيرية بالغة المرونة، للتغلب على الانكماش ودعم اقتصاد البلاد وسط توترات تجارية بين الاقتصادات الكبرى، يأتي ذلك تزامناً مع الرفع المتوقع في ضريبة المبيعات خلال شهر أكتوبر 2019، وفي محاولة لمواجهة مشكلة الشيخوخة التي تواجه المجتمع الياباني، وما يفرضه ذلك من تحسين وتوسيع لبرامج الضمان والحماية الاجتماعية، وكذلك تمويل القيمة المتزايدة لقطاع الرعاية الصحية، كما سيتم توجيه نصف الحصيلة المرتقبة من الزيادة الضريبية نحو دعم قطاع التعليم. هذا ويعتزم البنك المركزي الياباني الاستمرار في السياسة النقدية فائقة المرونة لفترة طويلة قد تصل حتى ربيع عام 2020.

واستمر تراجع معدل التضخم في اليابان خلال الربع الثاني من عام 2019، بدعم من بعض التحسينات في التسعير المحلي، حيث بلغ 0.9% على أساس سنوي خلال شهر أبريل، ثم تراجع إلى 0.8% على أساس سنوي خلال شهر مايو، قبل أن ينخفض إلى 0.7% على أساس سنوي خلال شهر يونيو. وبشكل عام يبقى معدل التضخم دون عتبة 2% التي يستهدفها البنك المركزي الياباني، مدعوماً بشكل أساسي بنقص العمالة وارتفاع الأجور، ليستقر معدل البطالة خلال شهر يونيو عند 2.3%، وهو أدنى مستوى له منذ إطلاق رئيس الوزراء الياباني لبرنامجه الاقتصادي المعروف باسم «Abenomics»، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأجور وتسارع معدلات التضخم على المدى القريب.

وقد إنخفض الإنتاج الصناعي في اليابان في شهر يونيو 2019 بنسبة 2.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق عقب ارتفاعه بنحو 0.1% على أساس سنوي في شهر مايو، وإنخفاضه بنحو 1.3% على أساس سنوي في شهر أبريل، ويعزى ذلك إلى تراجع أوامر التصنيع بنحو 12.8%.

أما فيما يخص الصادرات اليابانية خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد استمرت في تراجعها الذي بدء في نهاية الربع الأخير من عام 2018، وإن كان بشكل ملحوظ. حيث إنخفضت في شهر أبريل 2019 بمعدل بلغ 2.4% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، وارتفع هذا المعدل إلى 7.8% على أساس سنوي في شهر مايو، قبل أن يتراجع إلى 6.6% على أساس سنوي في شهر يونيو. يأتي ذلك على خلفية تباطؤ النمو العالمي والتوترات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، حيث تضرر الاقتصاد الياباني بشدة من سلاسل التوريد الإقليمية نتيجة للتوترات التجارية، هذا فضلاً

عن ارتفاع حدة الخلافات التجارية مع كوريا الجنوبية بعد أن فرضت اليابان قيوداً على تصدير المواد الهامة المستخدمة في صناعة رقائق الكمبيوتر في بداية شهر مايو 2019.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصادرات اليابانية إلى الصين، التي تُعد أكبر شريك تجاري، بنسبة 10.1% على أساس سنوي خلال شهر مايو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، بما في ذلك معدات تصنيع أشباه الموصلات وقطع غيار السيارات. كما إنخفضت الواردات بنسبة 5.3%، وفقاً للبيانات الأولية لوزارة المالية اليابانية.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام 2019 بمعدل 0.9%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغ 1%، كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بمعدل 0.4%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 0.5%، وعزى ذلك إلى أن الزيادة المرتقبة في ضريبة المبيعات المحلية إلى 10% خلال أكتوبر 2019 قد ألقت بظلالها على توقعات الطلب المحلي، حيث تزايدت المخاوف بشأن حدوث تباطؤ اقتصادي حاد، كما حدث في شهر أبريل 2014 عندما تم رفع ضريبة المبيعات المحلية من 5% إلى 8% مما أثر بشدة على المستهلكين في اليابان، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

لا يزال **الاقتصاد الكوري الجنوبي** يشهد بعض مؤشرات التباطؤ في أدائه تماشياً مع ضعف الاستثمار وما تشهده اقتصادات أهم شركائه التجاريين والاقتصادات الأسيوية المماثلة، حيث إنخفضت صادرات كوريا الجنوبية بشكل حاد (بخاصة من المنتجات البترولية وأشباه الموصلات) بنسبة 13.5% خلال شهر يونيو 2019 مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق لتصل إلى 44.2 مليار دولار، وهو الشهر السابع على التوالي الذي تسجل فيه الصادرات إنخفاضاً متواصل. كما إنخفض الإنتاج الصناعي في شهر مايو 2019 بمعدل 0.6% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وذلك عقب إنخفاضه في شهر أبريل بنحو 0.2% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق. يأتي ذلك بالرغم من استمرار تراجع المخاوف الجيوسياسية في شبه الجزيرة الكورية، مع تحسن الطلب المحلي وإن كان طفيفاً، بدعم من ارتفاع مبيعات التجزئة على خلفية زيادة أعداد السياح إلى كوريا الجنوبية. هذا ومن المرجح أن يؤثر النزاع التجاري المتصاعد مع اليابان أيضاً على الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية في عام 2019 بمعدل 2.1%، وذلك على خلفية تأثير تراجع استثمارات الشركات بشكل كبير على رابع أكبر اقتصاد في آسيا، ويُعد مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.4%. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 2.2%.

3.1. اقتصادات الدول الأوروبية

شهد الربع الثاني من عام 2019 ثباتاً في نمو أداء **اقتصادات منطقة اليورو**، ولكنه لا يزال عند مستوى منخفض، مدعوماً باستمرار السياسة النقدية التيسيرية من قبل البنك المركزي الأوروبي (ECB)، إلى جانب تحفيز الاستثمارات المحلية والطلب. ومع ذلك، سيظل اقتصاد منطقة اليورو متأثراً بالعديد من التحديات التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، ومن أهمها، حالة عدم اليقين بشأن التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، حيث تزايدت المخاوف من حدوث هذا الخروج بدون إتفاق. بالإضافة إلى الديون السيادية والمصرفية المرتفعة وبخاصة في إيطاليا، والتي لديها ثالث أعلى مستوى للديون السيادية في العالم، حيث تبلغ نحو 2.3 تريليون يورو أي ما يزيد عن 130% من إجمالي الناتج المحلي. هذا ولا زالت فروق العائد على السندات الإيطالية كبيرة، رغم إنخفاضها مقارنة بأعلى مستوياتها التي بلغتها خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2017، وهو ما قد يزيد من الضغوط على البنوك الإيطالية، وينعكس بالتالي على النشاط الاقتصادي، وتتفاقم ديناميكية الدين. كما أن التوترات السياسية المستمرة في إيطاليا والتي قد تؤدي إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة وتشكيل حكومة جديدة قد زادت من المخاوف. أما النظرة الإيجابية الحالية فهي الإنخفاض النسبي في علاوة المخاطرة بالنسبة لأدوات الدين، مع إشارة البنك المركزي الأوروبي إلى اتباع سياسة نقدية متسقة، وعدم رفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام 2019 على الأقل.

يأتي ذلك بالتزامن مع الضعف الواضح في أكبر اقتصاد في منطقة اليورو وهو الاقتصاد الألماني، رغم تحسن الطلب المحلي وبخاصة الاستهلاك العائلي والنفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث يعاني الاقتصاد الألماني من ضعف كبير في الطلب الخارجي على خلفية التوترات حول التجارة العالمية والضبابية بشأن خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي، مما يؤثر على الاستثمار والصادرات التي تراجعت بشكل أكبر من الواردات بالمقارنة مع الربع الأول من عام

2019، فقد إنخفضت الصادرات بأكبر وتيرة منذ شهر أغسطس 2015. إلى جانب الصعوبات التي يشهدها قطاع الصناعات الأولية وقطاع السيارات، حيث تراجعت طلبات التصنيع بشكل عام على غير المتوقع، وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الإتحادي في ألمانيا. مع استمرار المخاوف الأوروبية من التعريفات الأميركية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات، وفي هذا السياق أكد الاتحاد الأوروبي على استعداده لفرض تعريفات على قائمة من البضائع الأمريكية تبلغ قيمتها 40 مليار دولار تقريباً، في حال فرض تعريفات أمريكية على قطاع السيارات الأوروبي. إلى جانب التباطؤ غير المتوقع في الطلب المحلي في فرنسا، رغم تحسن القدرة الشرائية بأعلى مستوى لها منذ عام 2007 وذلك جراء التدابير الطارئة (تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية) التي أُقرت استجابة لمطالب حركة الاحتجاجات الداخلية الأخيرة، إذ تفضل الأسر الفرنسية توجيه أرباحها من ارتفاع قدرتها الشرائية نحو الإدخار الذي يقترب من معدل قياسي بلغ 15%.

وفي هذا السياق، استمر البنك المركزي الأوروبي في إتباع سياسة نقدية بالغة التيسير، مع الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات قياسية منخفضة خلال العام الحالي على الأقل. كما تم الإعلان عن مجموعة إجراءات جديدة لتحفيز اقتصاد منطقة اليورو المتباطئ، ومن أهمها عملية جديدة لإعادة التمويل المستهدفة الطويلة الأجل "LTRO"، بدءاً من شهر سبتمبر 2019، تهدف جزئياً إلى مساعدة البنوك على تمديد قروض قائمة من المركزي الأوروبي، تزيد قيمتها على 720 مليار يورو، وتفادي أزمة ائتمان قد يتفاقم معها تأثير التباطؤ الاقتصادي الحالي.

من جانب أخر، فإن تباطؤ النشاط الاقتصادي لأهم شركاء أوروبا التجاريين، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، قد أثر بالفعل على الاقتصادات المعتمدة على التصدير من ألمانيا، وإلى حد ما فرنسا. علاوة على ذلك، قد تؤثر احتمالية زيادة الحمائية التجارية على معدلات النمو الاقتصادي المستقبلية لمنطقة اليورو بشكل عام. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى توصل الأتحاد الأوروبي ودول مجموعة ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروجواي والباراجواي) في الثامن والعشرين من شهر يونيو 2019 إلى اتفاق تجاري واسع النطاق كان الجانبان يتفاوضان بخصوصه منذ حوالي عشرين عام. ويُعد هذا أكبر اتفاق تجاري على الإطلاق يبرمه الاتحاد الأوروبي إذ إنه ينشئ سوقاً ضخمة يبلغ عدد مستهلكيها أكثر من 770 مليون مستهلك.

وتشير أحدث البيانات المتعلقة بمعدل البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاضه في شهر يونيو 2019 إلى 7.5%، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008. ويتباين معدل البطالة على نطاق واسع ما بين دول منطقة اليورو، حيث بلغ في المانيا 3.1% وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، وفي فرنسا 8.7% بزيادة طفيفة عن أدنى مستوى له في عدة سنوات وهو 8.6% خلال شهري أبريل ومايو، كما استمر التحسن في معدل البطالة بإيطاليا للشهر الثاني على التوالي مسجلاً 9.7%، وفي أسبانيا بلغ معدل البطالة 14%.

وظل معدل التضخم منخفضاً تماشياً مع ارتفاع مستويات الاستهلاك والتحسينات في سوق العمل خلال الربع الثاني من عام 2019، مسجلاً 1.2% في شهر يونيو مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، ليبقى أقل من المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي، الذي ينبغي أن يكون أقل قليلا من 2%. أما فيما يخص الإنتاج الصناعي فقد انخفض خلال شهر أبريل 2019 بنسبة 0.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، واستمر في الإنخفاض خلال شهر مايو بنسبة 0.5% على أساس سنوي، متأثراً بالإتجاه الهبوطي في ألمانيا.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2019 بمعدل 1.3%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019. كما تشير التوقعات إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.6% وهو مستوى أعلى من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 1.5%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه آنفاً.***

وتكتنف حالة من عدم اليقين **باقتصاد المملكة المتحدة** منذ قرار الخروج من الأتحاد الأوروبي للذي توصلت إليه بريطانيا عبر استفتاء أجرته في الثالث والعشرين من شهر يونيو 2016. حيث أثارت التطورات الأخيرة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit) الكثير من الشكوك حول هذه العملية. ففي التاسع والعشرين من شهر مارس 2019 رفض مجلس العموم البريطاني للمرة الثالثة اتفاق Brexit، ليصبح الموعد النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الثاني عشر من شهر أبريل 2019، يأتي ذلك على خلفية عدم التوصل إلى تسوية لعدد من القضايا الخلافية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ومن أهمها مشكلة "شبكة الأمان" والتي تنص على بقاء

إيرلندا الشـــمالية في الاتحاد الأوروبي الجمركي وفق معايير الاتحاد، وهو ما تخشـــاه بريطانيا حيث تطالب بتغيير تلك البنود لتفادي وجود التزامات تمنعها من مغادرة الاتحاد الجمركي بشـــكل منفرد، إلى جانب مشكلة حق الصيادين الأوروبيين في الصيد داخل المياه الاقليمية البريطانية، والفترة الزمنية التي يجب أن تلتزم بها بريطانيا في سداد حصتها في الاتحاد الأوروبي. وفي الحادي عشر من شهر أبريل وافق الأتحاد الأوروبي على تمديد مرن لعملية خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي لمدة ستة أشهر أي حتى نهاية شهر أكتوبر 2019، وجاء هذا الاتفاق خلال قمة طارئة للاتحاد الأوروبي لايجاد حل وسط لهذه الأزمة. وفي الرابع والعشرين من شهر مايو 2019 أعلنت رئيسة الوزراء وزعيمة حزب المحافظين البريطانية استقالتها من زعامة الحزب الحاكم ومن ثم رئاسة الحكومة في السادس من شـــهر يونيو 2019 على خلفية أزمة Brexit. من جانب أخر، أكد الرئيس الأمريكي على دعم بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، مشيراً إلى استعداده لإقامة اتفاق تجاري مهم للغاية وتحالف اقتصادي أقوى معها. كما أعلن المرشح الأفر حظاً لرئاسة الوزراء عن رفضه دفع بريطانيا لتسوية تبلغ قيمتها 39 مليار جنيه استرليني، ما لم يتم عرض شروط أفضل لخروجها من الاتحاد الأوروبي، واعداً بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر أكتوبر 2019 سواء بإتفاق أو بدون إتفاق.

وحذر بنك إنجلترا من احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون إتفاق، وهو ما سيؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة تتراوح بين 2.75% و 4.25% بعد ثلاث أعوام وفقاً لسيناريو الأساس الذي أعده. كما أن النظام المالي في أوروبا قد يواجه صعوبات في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، حيث أن المؤســـســـات المالية البريطانية "ليســـت بعد في موقع تقديم كل خدماتها المالية إلى الزبائن الأوروبيين"، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حالات من الفوضى المالية.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة في عام 2019 بمعدل 1.3%، وهو مستوى أعلى من النمو المقدر في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغ 1.2%. ويعزى ذلك إلى تحقيق نتائج أعلى من المتوقعة في الربع الأول يدفعها تراكم المخزون واختزان الأرصـــدة قبل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح

حـدوث ارتـداد جزئي في الفترة المتبقيـة من عـام 2019 كرد فعـل مقـابـل لهـذا الأداء القوي. وفي هذا السياق، سجل إجمالي الناتج المحلي إنكماشاً حاداً في شهر إبريل 2019، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى قيام كبار مصنعي السيارات بتقديم موعد الإغلاق السنوي المعتاد كجزء من خطط مواجهة الطوارئ المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما تشـير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 1.4% وهو نفس مستوى النمو المتوقع في نهاية الربع السابق.

2. التطورات في اقتصادات الدول النامية والدول الناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الدول النامية والدول الناشـئة، وإن كان من المتوقع تراجع معدل نمو الناتج في غالبية هذه الدول في عام 2019، حيث تشير أحدث التوقعات إلى إنخفاض هذا المعدل في كل من الصين والهند وروسيا والبرازيل. هذا ويُشكل التباطؤ في أسعار السلع الأساسية في العديد من الدول النامية والدول الناشـئة، ضـغطاً كبيراً على اقتصـاداتها، وهو ما يُصـعب حدوث تحسن في النمو الاقتصـادي لهذه الدول بشكل ملموس، ***كما يوضح الشكل (3) والجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (3)
التوقعات الأولية لمعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الناشئة،
2019 -2020
(%)

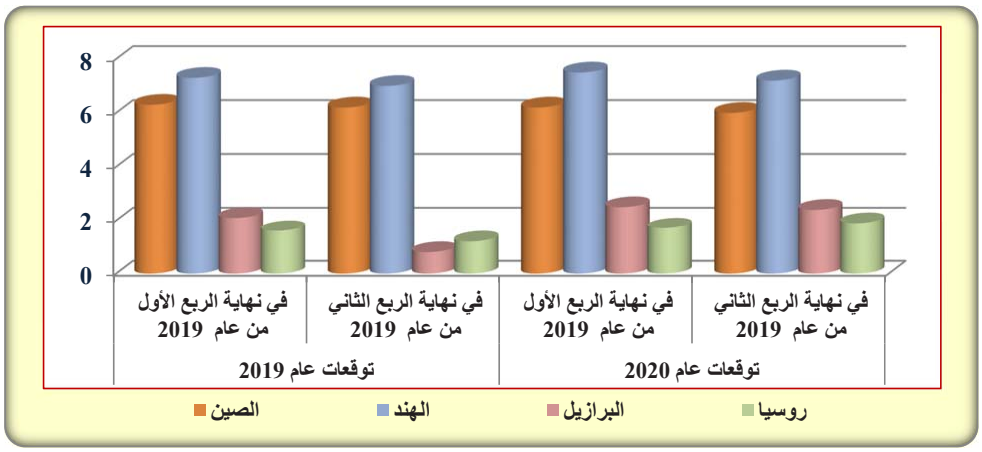

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل و يوليو 2019.

واستمر تراجع أداء **الاقتصاد البرازيلي** خلال الربع الثاني من عام 2019، عقب نموه خلال الربع السابق بمعدل هو الأضعف منذ الربع الأول من عام 2017، عندما تعافى الاقتصاد البرازيلي من أعمق وأطول فترة ركود في التاريخ الحديث، وفقاً لأحدث بيانات للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، يأتي ذلك على خلفية المؤشرات الرئيسية السلبية التي شهدها الاقتصاد البرازيلي، ومن أبرزها ضعف القطاع الخاص، ومعدلات البطالة المرتفعة على الرغم إنخفاضها إلى 12% خلال شهر يونيو 2019 مقارنة بنحو 12.7% خلال شهر مارس 2019. بالإضافة إلى التراجع في فائض الميزان التجاري، وعدم اليقين المتزايد بشأن خطة الحكومة البرازيلية لتجديد نظام المعاشات التقاعدية، حيث يتطلب إصلاح نظام التقاعد تعديل في دستور البلاد.

كما كان للتراجع في أسعار النفط الخام العالمية، أثر سلبي على اقتصاد البرازيل الذي يعتمد على الصادرات النفطية، تزامناً مع التقلب الذي شهده حجم إنتاجها النفطي خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث ارتفع إلى 2.7 مليون ب/ي خلال شهر مايو 2019 وهو رقم قياسي جديد، قبل أن ينخفض مجدداً خلال شهر يونيو، وبشكل عام لم تتحقق توقعات وكالة الطاقة الدولية التي أشارت فيما سبق إلى ارتفاع كبير في إنتاج البرازيل على خلفية بدء المنصة العائمة العملاقة "P-67" إنتاجها خلال شهر فبراير 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أعمال الصيانة للمنشأت النفطية والتباطؤ المستمر في إنتاج النفط من حقل Lula منذ شهر يوليو 2018.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن البرازيل تُعد أكبر المستفيدين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا، حيث ارتفعت صادرات النفط البرازيلية إلى الصين خلال النصف الأول من عام 2019، ومن المتوقع أن تتحسن خلال النصف الثاني، وذلك وفقاً لبيانات شركة "Petrobras" المملوكة للدولة. حيث اتجهت الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، نحو النفط البرازيلي بديلاً للنفط الفنزويلي الثقيل، تزامناً مع بدء دخول العقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019. وفي الوقت ذاته، استمرت التحديات التي تواجه الصادرات البرازيلية إلى الأرجنتين، ثالث أكبر شريك تجاري للبرازيل، والتي تعاني ركوداً في اقتصادها، لتنخفض تلك الصادرات خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر مايو 2019 بنسبة 41% على أساس سنوي.

وتقوم حالياً الحكومة البرازيلية بالعديد من الإصلاحات التي تعتمد بالدرجة الأولى على خصخصة عدد من المؤسسات العامة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي، واعتماد سياسة تحفيز للاستثمارات الأجنبية في البلاد. هذا وتسعى الحكومة البرازيلية جاهدة لوضع الإنفاق العام تحت السيطرة من خلال تبني سياسات مالية صارمة للحد من حالة عدم اليقين المحيطة بإرتفاع الدين العام. وفي هذا السياق، قام البنك المركزي البرازيلي بتثبيت سعر الفائدة خلال شهر يونيو 2019 عند 6.5% وذلك للشهر السادس عشر على التوالي، يأتي ذلك عقب نجاحه في خفض سعر الفائدة من 14% إلى 6.5% خلال عامين. هذا وقد يؤدي التراجع المستمر في معدل التضخم في البرازيل ليصل إلى 3.3% مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي خلال شهر يونيو 2019 مقابل 4.8% على أساس سنوي خلال شهر مايو و 5.1% على أساس سنوي خلال شهر أبريل إلى توجه البنك المركزي البرازيلي نحو خفض جديد في سعر الفائدة. وعاود معدل البطالة إنخفاضه خلال الربع الثاني من عام 2019 مسجلاً 12% في شهر يونيو 2019، وذلك عقب الارتفاع الذي شهده خلال الربع السابق.

وشهد النشاط التجاري تراجعاً ملحوظاً في نهاية الربع الثاني من عام 2019، فبعد ارتفاع الفائض التجاري للبرازيل في شهر أبريل إلى نحو 6.1 مليار دولار، ارتفع خلال شهر فبراير إلى 6.4 مليار دولار، وهو أكبر فائض شهري في عام 2019، قبل أن يتراجع خلال شهر يونيو مسجلاً حوالي 5 مليار دولار. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى توصل الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة ميركوسور (البرازيل والأرجنتين والأوروجواي والباراجواي) في الثامن والعشرين من شهر يونيو 2019 إلى اتفاق تجاري واسع النطاق خاصة في مجال اللحوم. هذا وقد أشترط الرئيس الفرنسي للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق، موافقة البرازيل على اتفاقية باريس الخاصة بتغير المناخ، فالتقيد الواضح بالاتفاقية خاصة من قبل البرازيل تم النص عليه بشكل صريح في هذا الاتفاق التجاري، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى "على هذا المستوى في نص تجاري".

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج في البرازيل في عام 2019 بمعدل 0.8%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019 والبالغة 2.1%. كما تشير التوقعات إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 2.4% في عام 2020، وهو مستوى أقل من التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 2.5%.

من جهة أخرى، تباطئ أداء ***الاقتصاد الروسي*** بشكل نسبي خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث ارتفعت مبيعات التجزئة خلال شهر أبريل 2019 بمعدل 1.6% مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، قبل أن ينخفض معدل النمو إلى 1.4% على أساس سنوي خلال شهري مايو ويونيو، وتراجعت وتيرة النمو السنوي لنشاط قطاع الخدمات. كما تراجعت وتيرة النمو السنوي للإنتاج الصناعي من 4.6% في شهر أبريل 2019 إلى 0.9% فقط في شهر مايو، وهو أدنى مستوى منذ بدء تعافي القطاع الصناعي الروسي في بداية عام 2018، يأتي ذلك تزامناً مع تباطؤ الطلب المحلي الذي أدى إلى تراجع معدلات الطلبيات الجديدة، وفي شهر يونيو ارتفعت وتيرة النمو السنوي إلى 3.3%.

شهد الفائض التجاري الروسي تراجعاً بالتزامن مع الإنخفاض الذي تشهده الطلبيات الجديدة الخارجية منذ بداية عام 2019، وذلك على خلفية تزايد مخاوف المستثمرين من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على روسيا التي شهدت خلال عام 2018 أكبر عملية تخارج لرؤوس أموال الشركات الأجنبية في أربع أعوام، وذلك وفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي. يأتي ذلك بجانب ارتفاع سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي، تزامناً مع الاتفاق المبدئي بين وزير المالية الروسي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الطاقة على تشكيل مجموعة عمل لتقليص حصة الدولار في ميزان المدفوعات بينهما والانتقال إلى الروبل واليورو. ووفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي، فإن حصة التعاملات بالروبل في تجارة روسيا مع الاتحاد الأوروبي تبلغ 8.3% فقط، فيما تشكل حصة اليورو 34.3%، أما الحصة الأكبر وهي 54% فتعود للدولار، ويرجع ذلك بشكل أساسي كون إمدادات النفط والغاز يتم احتسابها بالدولار.

وتشير أحدث توقعات لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية لعام 2019، إلى تسارع نمو الاقتصاد الروسي في الربع الثالث والربع الرابع من عام 2019، بفضل زيادة إنفاق الميزانية ومن جراء الخفض الأخير لأسعار الفائدة. في هذا السياق، يذكر أن البنك المركزي الروسي قرر خلال إجتماع شهر يونيو 2019 خفض سعر الفائدة الرئيسي للمرة الأولى منذ شهر مارس 2018، بمقدار 0.25 نقطة إلى 7.5%. ويستند البنك المركزي في قراره إلى عدة مؤشرات اقتصادية، من أهمها تباطؤ معدل التضخم السنوي، حيث إنخفض خلال شهر يونيو 2019 إلى 4.7% مقارنة بالشهر

المماثل من العام الماضي، مقابل نحو 5.1% و 5.2% على أساس سنوي خلال شهري مايو وأبريل على الترتيب، هذا ويبلغ المعدل المستهدف الذي وضعه البنك المركزي الروسي لمعدل التضخم 4%.

بشكل عام، حقق الاقتصاد الروسي خلال الربع الأول من عام 2019 بعض المؤشرات الإيجابية، وإن كانت ضعيفة، مقارنة بالفترة من شهر يونيو 2017 وحتى شهر يونيو 2018 التي شهدت عودة الناتج المحلي الإجمالي الروسي إلى النمو بعد ما يقارب عامين من الانكماش. هذا ولا يزال هناك الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها قبل أن نشهد نمو اقتصادياً موثوقاً به في الاقتصاد الروسي. حيث يمر الاقتصاد الروسي بحالة من عدم اليقين، في ظل ترقب بدء العمل بحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة الروسية مطلع عام 2019، ومنها قرار رفع سن التقاعد ورفع ضريبة القيمة المضافة والرسوم على المحروقات بهدف دعم الموازنة، وما سيصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، وهو ما قد يؤدي إلى دخول الاقتصاد الروسي في حالة ركود مجدداً.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج في روسيا في عام 2019 بمعدل 1.2%، وهو مستوى أقل من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.6%. كما تشير التوقعات إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 1.9% في عام 2020، وهو مستوى أعلى من النمو المتوقع في نهاية الربع السابق والبالغ 1.7%.

تواصل ضعف أداء **الاقتصاد الهندي** خلال الربع الأول من عام 2019، مسجلاً أدنى مستوى له منذ أكثر من خمس أعوام، وفقاً لأحدث البيانات الحكومية. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها، تباطؤ الطلب المحلي إلى مستوى دون المتوقع وبخاصة على السيارات، مما أدى إلى تسريح قطاع السيارات لمئات العاملين، إلى جانب ضعف نمو الاستثمار وبخاصة في مجالي إنتاج السلع المعمرة الاستهلاكية، وإنتاج الأسمنت والصلب. يأتي ذلك تزامناً مع تأثر الاقتصاد الزراعي الريفي في الهند بتأخر الأمطار الموسمية، والارتفاع الهائل في درجات الحرارة لتتعدى 50 درجة مئوية، مسجلة أعلى مستوى لها منذ عام 2016، وهو ما أدى إلى موجة حادة من الجفاف، حيث شهدت مدينة تشينای (أحد أكبر مدن الهند وتضم نحو 7 ملايين نسمة) حالة جفاف شديد يعد من أسوأ حالات نقص الماء منذ عقود، مما جعل الخزانات تجف وتتضاءل مصادر المياه، واضطر المزارعون إلى التوقف عن سقي محاصيلهم، وطلبت المكاتب من الموظفين العمل من المنزل. إضافة إلى تعرض الساحل الشرقي

الهندي خلال شـهر مايو 2019 للإعصـار "فاني" وهو أقوى أعصـار يجتاح الهند منذ خمس أعوام، مما تسبب في إنقطاع محدود في شبكات الطاقة والمياة.

علاوة على ما سبق، استمر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للربع الثاني على التوالي عقب ارتفاعه على مدى خمس أعوام، وشكلت قيود التمويل أزمة إضافية للاقتصاد الهندي في أعقاب أزمة السيولة التي أصابت سوق الديون الهندي في شهر سبتمبر 2018، مما ألحق الضرر بمؤسسات الإقراض غير المصرفية التي كانت تعد مصدراً رئيسياً للتوسع الائتماني على مدى الثلاثة أعوام الماضية. كما يعاني الاقتصاد الهندي من أزمة بطالة حادة، حيث ارتفع معدل البطالة في شهر يونيو 2019 إلى 7.91% وهو أعلى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2016، وانخفض معدل التوظيف إلى 39.4% وهو أدنى مستوى له منذ يناير 2016، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي (CMIE).

ويجدر بالذكر، أن الاقتصاد الهندي قد نجح في التغلب على صدمتين قويتين، الأولى عندما تقرر سحب أوراق النقد المحلية من الفئات الكبيرة في شهر نوفمبر 2016، والثانية عندما تم تطبيق الضريبة المركزية الموحدة على السلع والخدمات في يوليو 2017، مما أثر على نمو الصادرات بسبب تأخر استرداد المبالغ المستردة للمصدرين، ومن ثم حدوث اضطراب في الاقتصاد الهندي.

وفي محاولة لتحفيز الاقتصاد المتباطئ، استمر تخلى بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عن سياسته النقدية المتشدده، وقرر في إجتماعه الذي عُقد شهر يونيو 2019 خفض سعر الفائدة الرئيسي "Repo"، وهو سعر الفائدة على قروضه للبنوك التجارية، بمقدار 25 نقطة ليصل إلى 5.75%، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2019، على خلفية التباطؤ الحاد في النشاط الاستثماري إلى جانب الاعتدال في نمو الاستهلاك الخاص. هذا ويذكر أن بنك الاحتياطي الهندي قد سمح في بداية عام 2019 للبنوك بإعادة هيكلة قروض الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتعثرة. يأتي ذلك في إطار سعي رئيس الوزراء الهندي إلى تنفيذ تعهده بإتباع سياسات داعمة لقطاع الأعمال عقب فوزه في الانتخابات التشريعية، التي تم إجرائها على سبع مراحل عبر ستة أسابيع وانتهت في 19 مايو 2019.

هذا ومن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الهندي على المدى القريب بعدد من التحديات، ومن أهمها، المخاوف بشأن عدم استقلالية البنك المركزي الهندي، والتخوف المتزايد من قبل المستثمرين

من الأسواق الناشئة، وهو ما يمكن أن يؤدي في حال سحب استثمارتهم إلى إعادة ظهور مخاطر العملات الأجنبية التي كانت موجودة قبل عام 2014.

يأتي ذلك تزامناً مع تصاعد التوترات التجارية العالمية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي عن سحب نظام الأفضليات المعمم[2] (GSP) من الهند، أكبر مستفيد في العالم من النظام الذي يُطبق منذ سبعينيات القرن الماضي، اعتباراً من الخامس من شهر يونيو 2019. وفي المقابل فرضت الهند رسوماً جمركية "انتقامية" على نحو 28 سلعة أمريكية، تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من السادس عشر من شهر يونيو 2019، بدوره دعا الرئيس الأمريكي الهند إلى إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها على بضائع أمريكية ووصفها بـ" الرسوم العالية وغير المقبولة". وفي هذا السياق، يذكر أن الحكومة الهندية قد أعلنت في شهر يونيو 2018، عزمها زيادة الرسوم الجمركية على مجموعة من المنتجات الأميركية، وذلك على خلفية رفض الولايات المتحدة الأمريكية إعفاء الهند من الرسوم الجمركية المشددة على الصلب والألمنيوم، غير أن تطبيق هذا القرار قد أرجئ مراراً، فيما كانت المفاوضات بين الطرفين تبعث أملاً بالتوصل إلى حل.

من جانب أخر، طالبت اليابان بإجراء مشاورات مع الهند بشأن نزاع يتعلق برسوم جمركية تفرضها الهند على وارداتها من بعض منتجات تقنية المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال تقديم شكوى بمنظمة التجارة الدولية، حيث تدعي اليابان أن الهند تفرض رسوماً على أربع فئات من منتجات تقنية المعلومات والاتصالات تتجاوز معدلات الرسوم الملزمة لها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وأفادت الشكوى بأن الحكومة الهندية واصلت تعديل مختلف معدلات الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك الرسوم الجمركية، دعماً لسياستها الساعية إلى تعزيز الإنتاج المحلي والقيمة المضافة، خاصة منذ الإعلان عن حملة "صنع في الهند" التي تم إطلاقها في شهر سبتمبر 2014 بهدف الترويج للصناعات الهندية.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الناتج في الهند في عام 2019 بمعدل 7% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2019

[2] هو نظام يقدم معاملة معفاة من الرسوم الجمركية لسلع الدول المستفيدة المعينة. وتمّ اعتماد البرنامج في إطار منظمة التجارة العالمية بموجب قانون التجارة لعام 1974 لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وتم تنفيذه في 1 يناير 1976. وينتهي نظام الأفضليات المعمم بشكل دوري ويجب أن يتم تجديده من قبل الكونجرس ليظل سارياً.

والبالغة 7.3%. كما تشير التوقعات الأولية إلى تحقيق نمو في الناتج بنحو 7.2% في عام 2020 وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 7.5% .

تباطئ أداء **الاقتصاد الصيني** ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثاني من عام 2019، وبخاصة خلال شهري أبريل ومايو، قبل أن يشهد تحسناً وبشكل نسبي خلال شهر يونيو. وبشكل عام، تشير أحدث البيانات الحكومية الصينية إلى أن الاقتصاد الصيني سجل أبطئ معدل نمو فصلي منذ عام 1992، مدفوعاً بتزايد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصادي العالمي والتوترات المتصاعدة حول التجارة مع الولايات المتحدة، برغم الإتفاق الذي توصلت إليه كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت بمدينة أوساكا اليابانية في نهاية شهر يونيو 2019، بشأن استئناف المفاوضات التجارية بينهما وعدم فرض رسوم جمركية جديدة. كما تشير بعض التقارير الرسمية الصينية إلى توقع تباطؤ معدل نمو الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2019، إلا إنه سيظل ضمن النطاق المستهدف، ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة، سواء من داخل أو خارج الصين، وسط شكوك حول التوصل إلى اتفاق نهائي حول التجارة والتكنولوجيا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، يذكر أن الحكومة الصينية قد أعلنت في شهر مارس 2019عن خفض معدل النمو المستهدف لإجمالي الناتج المحلي لعام 2019 إلى ما بين 6 و 6.5%. كما أعلنت عن حزمة تحفيز للاقتصاد بقيمة 193 مليار دولار، تتضمن تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة وكذلك الرسوم الجمركية، إضافة إلى تقليل ضرائب بنحو 300 مليار دولار لتخفيف الضغوط على الشركات وتحفيز التوظيف. يأتي ذلك تأكيداً لاستمرارها في متابعة برنامج الاصلاح لفتح أسواق رأس المال، حيث بدأت الحكومة الصينية في تحويل سياساتها إلى جانب دعم النمو لتحفيز الطلب المحلي، من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتبني إجراءات ضريبية مثل خفض الضرائب، وخففت بشكل مؤقت من سياسة تقليص الديون. وأستمر البنك المركزي الصيني في خفض نسبة الاحتياطي الإلزامية المفروضة على المصارف ليسمح لها بمنح مزيد من القروض، بهدف تحسين ظروف السيولة على الرغم من انخفاض قيمة العملة الصينية، ومن المتوقع استمرار هذا الخفض على المدى القريب، مع إطلاق المزيد من الإجراءات لتخفيف قيود التمويل الخاصة بالقطاع الخاص.

كما كثفت الحكومة الصينية جهودها لتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل التصنيع والتمويل وتحسين بيئة الأعمال للشركات الأجنبية. وفي هذا السياق، اعتمدت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي (NPC)، أعلى هيئة تشريعية في الصين، قانون الاستثمار الأجنبي الموحد الأول في شهر مارس 2019، ليدخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2020، ويهدف هذا القانون إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال توفير بيئة شفافة وعادلة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.

الجدير بالذكر أن التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين قد تصاعدت خلال عام 2018، حيث قررت الصين فرض رسوماً جمركية إضافية بقيمة 60 مليار دولار على 5200 سلعة من الواردات الأمريكية وذلك رداً على التعريفة الجمركية الجديدة ونسبتها 10% التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار، على أن تزيد إلى 25% في الأول من شهر يناير 2019. وفي بداية شهر ديسمبر 2018 أتفق الطرفين على "هدنة تجارية" تنص على إلغاء جميع الرسوم الجمركية الجديدة المتبادلة بينهما، و تستمر هذه الهدنة لمدة 90 يوماً، بهدف السماح بإجراء مفاوضات بشأن الخلافات حول التجارة، مع بدء مباحثات بشأن كيفية حل عدة قضايا تهم الطرفين، ومن بينها حماية الملكية الفكرية، والحواجز التجارية غير الجمركية، والقرصنة الإلكترونية. وفي الخامس والعشرين من شهر فبراير 2019، أعلن الرئيس الأمريكي عن تأجيل زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الصينية، التي كانت من المقرر فرضها مع بداية شهر مارس. غير أن المفاوضات بين الطرفين قد بائت بالفشل. وفي العاشر من شهر مايو 2010 أنهت الولايات المتحدة الأمريكية الهدنة التجارية مع الصين وقامت برفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25% على بضائع صينية مستوردة بقيمة 200 مليار دولار، كما أعلنت حظر التعاملات أو شراء معدات من الشركات الصينية كشركة "هواوي" الرائدة عالمياً في مجال الإليكترونيات ووضعتها على قائمة الشركات المحظورة، على أن تبدأ تفعيل تلك العقوبات بعد 3 أشهر. وردت الصين بإعلانها عن فرض رسوم جمركية تتراوح ما بين 5% إلى 25% على منتجات أمريكية تستوردها بقيمة 60 مليار دولار، إضافة إلى رفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25% على واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بدأ من شهر يونيو 2019. وأخيراً اتفقت كلاً من الولايات المتحدة والصين في نهاية شهر يونيو 2019 على استئناف المفاوضات التجارية بينهما وعدم فرض رسوم جمركية جديدة.

في هذا السياق، وعلى الرغم من التوترات المستمرة حول التجارة بين الطرفين، إلا أن الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفع في شهر أبريل 2019 ليصل إلى 21 مليار دولار، واستمر الارتفاع خلال شهري مايو ويونيو مسجلاً 26.9 و 29.9 مليار دولار على الترتيب، وفقاً لبيانات إدارة الجمارك الصينية.

هذا وقد تراجع الفائض التجاري للصين مع دول العالم بشكل ملحوظ في شهر أبريل 2019 إلى 13.8 مليار دولار، وذلك على خلفية الإنخفاض غير المتوقع في الصادرات الصينية، مع ارتفاع الواردات للمرة الأولي منذ خمسة أشهر، بدعم من واردات النفط التي سجلت مستوى قياسي بلغ 10.64 مليون برميل/يوم، رغم تعطل العمل بمصافي النفط بسبب أعمال صيانة، في الوقت الذي جمعت فيه المصافي التابعة للدولة مخزونات من الخام الإيراني تحسباً لإنتهاء الإعفاءات من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني في بداية شهر مايو 2019. وعاود الفائض التجاري الارتفاع في شهر مايو نتيجة إنتعاش الصادرات ليبلغ 41.7 مليار دولار، واستمر في الارتفاع خلال شهر يونيو 2019 مسجلاً 50.98 مليار دولار، وهو أعلى مستوى شهري له منذ شهر ديسمبر 2018، حيث إنخفضت صادرات الصين بنسبة 1.3% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، في حين إنخفضت الواردات بشكل أكبر من المتوقع بلغ 7.2% على أساس سنوي.

كما تجدر الإشارة إلى استمرار تباطؤ أداء القطاع الصناعي في الصين خلال الربع الأول من عام 2019، حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر أبريل 2019 إلى 5.4% على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغ 8.5% خلال شهر مارس، واستمر في التراجع خلال شهر مايو ليصل إلى 5% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، قبل أن يشهد تحسن نسبياً في شهر يونيو مسجلاً 6.3% على أساس سنوي . ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف نشاط الصناعات التحويلية والتعدين، مع استمرار تراجع طلبيات التصنيع الجديدة، وإنخفاض طلبيات التصدير الجديدة، وخاصة خلال شهري أبريل ومايو 2019، بسبب التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين. وقد ارتفع نمو مبيعات التجزئة التي تُعد من ركائز الاقتصاد الصيني بمعدل 8.4% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2019، بدعم من التخفيضات الأخيرة في ضريبة الدخل، وبرغم التراجع في مبيعات السيارات في الصين، أكبر سوق للسيارات على مستوى العالم، والتي شهدت انخفاضاً

لأول مرة منذ أكثر من عقدين في عام 2018، واستمر على مدى عام كامل، قبل أن تشهد مبيعات السيارت ارتفاعاً نسبياً خلال شهر يونيو 2019، وذلك تزامناً مع تخفيض شركات صناعة السيارات الأسعار في الصين بعض أن طبقت الحكومة تخفيضات ضريبية لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي.

أما معدل التضخم فقد ارتفع خلال شهر أبريل 2019 إلى 2.5% مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، واستمر في الارتفاع خلال شهري مايو ويونيو مسجلاً 2.7% على أساس سنوي، وهو أعلى معدل له خلال عام. وفي هذا السياق، يذكر أن الحكومة الصينية تستهدف تحقيق معدل تضخم قدره 3% خلال عام 2019.

وتشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى نمو الاقتصاد الصيني في عام 2019 بمعدل 6.2%، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول والبالغة 6.3%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج في عام 2020 بمعدل 6% وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق والبالغة 6.2%.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2019 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

1.1. أسعار النفوط الخام المختلفة

لقد كان لكل من تزايد المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية والطلب على النفط بخاصة في أسيا بسبب صيانة المصافي وضعف هوامش التكرير، وسط تصاعد التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتوترات الجيوسياسية، وإنقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba أطول خطوط أنابيب نقل النفط في العالم، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي والذي يتحول بمرور الوقت خلال عملية التكرير إلى حمض الهيدروكلوريك، وهو ما يمكن أن يتسبب في ضرر لمصافي النفط، دوراً رئيسياً في تباين إتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث ارتفعت في بداية هذا

الربع إلى أعلى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2018، ثم إنخفضت بعد ذلك لتصل في نهايته إلى أدنى مستوى منذ شهر يناير 2019.

يأتي ذلك تزامناً مع استمرار الالتزام بالتعديلات الجديدة ***لإتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها (أوبك +)*** [3] ودخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2019 ومن المقرر استمرارها لمدة ستة أشهر، أي حتى نهاية شهر يونيو 2019. مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق سواء من جانب ***دول أوبك*** أو من ***الدول الملتزمة بخفض الإنتاج من خارجها***. حيث يشير أحدث تقرير صادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط[4] إلى أن متوسط نسبة التزامهما معاً باتفاق خفض الإنتاج قد ارتفع من 83% خلال شهر يناير 2019 إلى 168% خلال شهر أبريل، وهو أعلى مستوى منذ بدء تنفيذ إتفاق خفض الإنتاج في عام 2017، ثم تراجع بعد ذلك إلى 163% خلال شهر مايو و 137% خلال شهر يونيو.

بشكل عام، ارتفع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بمتوسط الربع السابق. وفي هذا السياق، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 4.9 دولار/برميل، أي ما يعادل 7.8% مقارنة بالربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 67.9 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 4.0 دولار/برميل، أي ما يعادل 5.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2018.

أما بالنسبة لحركة المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد بلغ 70.8 دولار/برميل في شهر أبريل 2019، وهو أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2018، مرتفعاً بواقع 4.4 دولار/ برميل، أي ما يعادل 6.6% بالمقارنة مع شهر مارس. ثم إنخفض بعد ذلك خلال شهر مايو إلى 70.0 دولار/برميل، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 1.1% بالمقارنة مع الشهر السابق. وواصل المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك الإنخفاض خلال شهر يونيو ليصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2019 وهو 62.9 دولار/برميل، أي ما يعادل إنخفاض بنسبة 10.1%

[3] صفحة رقم 101 من التقرير.
[4] تضم السعودية والكويت والجزائر وفنزويلا من داخل منظمة أوبك، وروسيا وسلطنة عُمان من خارج المنظمة.

بالمقارنة مع الشهر السابق. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (4)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2018 – 2019).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2018 – 2019
(دولار/ برميل)

الخامات	2018		2019		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2018
سلة أوبك منها :	**71.9**	**74.2**	**67.2**	**63.0**	**67.9**	**4.9**	**(4.0)**
خليط الصحراء الجزائري	74.3	75.4	67.5	63.3	69.1	5.7	(5.2)
العربي الخفيف السعودي	72.6	75.2	68.2	64.0	68.7	4.7	(3.9)
موربان الاماراتي	74.6	76.6	69.6	64.8	68.0	3.2	(6.6)
خام الكويت	70.6	73.7	66.9	63.1	68.0	4.8	(2.7)
السدرة الليبي	72.7	73.4	66.1	62.3	68.1	5.8	(4.6)
البصرة العراقي	70.6	73.1	66.2	62.5	67.7	5.2	(2.9)
خامات اخرى :							
دبي	**72.0**	**74.3**	**67.5**	**63.5**	**67.4**	**3.9**	**(4.6)**
البحري القطري	**71.3**	**74.0**	**67.4**	**64.1**	**68.8**	**4.7**	**(2.6)**
برنت	**74.2**	**75.3**	**67.6**	**63.2**	**68.7**	**5.5**	**(5.5)**
خام غرب تكساس	**68.0**	**69.7**	**59.0**	**54.9**	**59.8**	**4.8**	**(8.2)**

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (4)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، 2014- 2019
(دولار/برميل)

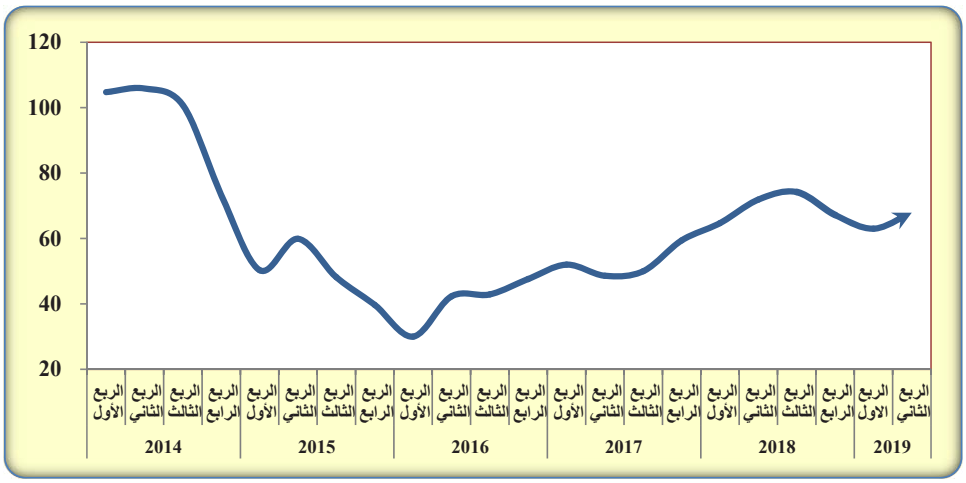

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شـــهد الربع الثاني من عام 2019 تطورات في نمط فروقات الأســـعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سـبيل المثال، وصـل الفرق بين متوسـط سـعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.3 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثاني من عام 2019 بالمقارنة مع 0.3 دولار/برميل لصـــالح خام دبي خلال الربع الســـابق، ويرجع ذلك إلى تلوث إمدادات خام الأورال الروسي المتجهة عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا وإغلاق أطول من المتوقع لحقل أوسبرج في بحر الشمال. وفي هذا السياق، ارتفعت مبادلة العقود الآجلة بعقود المقايضـة لبرنت إلى دبي في الثلاثين من شـهر مايو 2019 إلى أعلى مسـتوى منذ شـهر مايو 2018، وفقاً لبيانات مؤسسة الاستشارات المالية Refinitiv Eikon. فى حين يقل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر نفط برنت بواقع 0.8 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2019 بالمقارنة مع 0.2 دولار/برميل خلال الربع السابق.

كما يمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 3.9 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 67.4 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 5.5 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 68.7 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 4.8 دولار/برميل مقارنة بالربع الأول من عام 2019 ليبلغ 59.8 دولار/برميل.

كما شهد الربع الثاني من عام 2019 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس المتوسط (WTI) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد اتسعت بشكل طفيف خلال هذا الربع لتصل إلى 8.9 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 8.2 دولار/ برميل خلال الربع السابق، كما يُعد أعلى بالمقارنة مع 6.2 دولار/برميل خلال الربع المماثل من العام الماضي لصالح خام برنت.

ويعزى ذلك إلى أن استمرار تباطؤ معدلات إنتاج النفط الصخري الأمريكي تزامناً مع استمرار المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية وبخاصة خطوط الأنابيب، والارتفاع غير المتوقع في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ شهر يوليو 2017 والذي قد يرجع إلى ضعف إنتاج المصافي لاسيما في منطقة الغرب الأوسط، قد أدى إلى الحد من مكاسب خام غرب تكساس والتي جاءت على خلفية تزايد المخاوف بشأن التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ليرتفع متوسط أسعار خام غرب تكساس خلال الربع الثاني من عام 2019 عن مستوياتها المسجلة خلال الربع السابق بنسبة أقل مقارنة مع الارتفاع في متوسط أسعار خام برنت.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (5)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة 2018- 2019.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، 2018- 2019
(دولار/برميل)

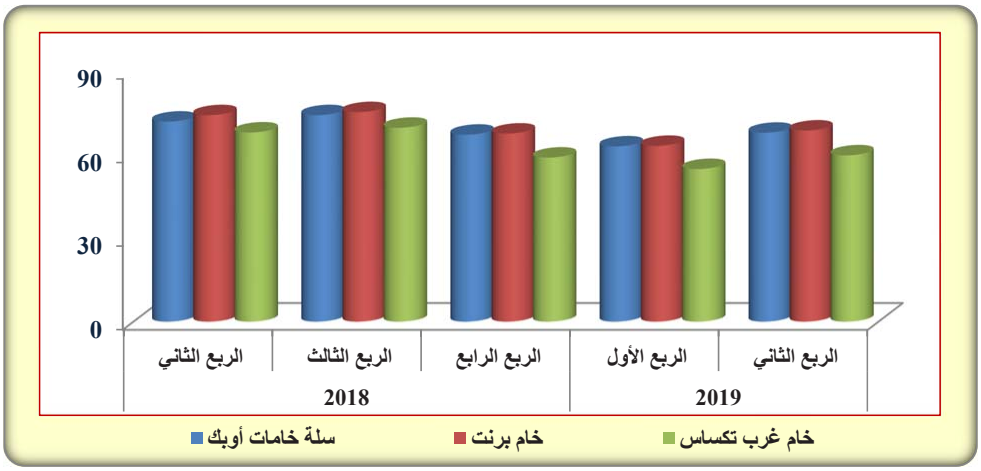

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2019 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق بينما شهدت إنخفاضاً بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 7.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 68.7 دولار/برميل، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بنسبة 5.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 7.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 68 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 3.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 4.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 68 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 8.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 9.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ

68.1 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 6.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع الخام الجزائري بنسبة 9.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 69.1 دولار/ برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفع كلاً من الخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 7.3% و 8.2% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 68.8 دولار/برميل و 67.7 دولار/برميل على التوالي، منخفضةً بنسبة 3.6% و 4.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (6) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.***

الشكل (6)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، 2018- 2019
(دولار/برميل)

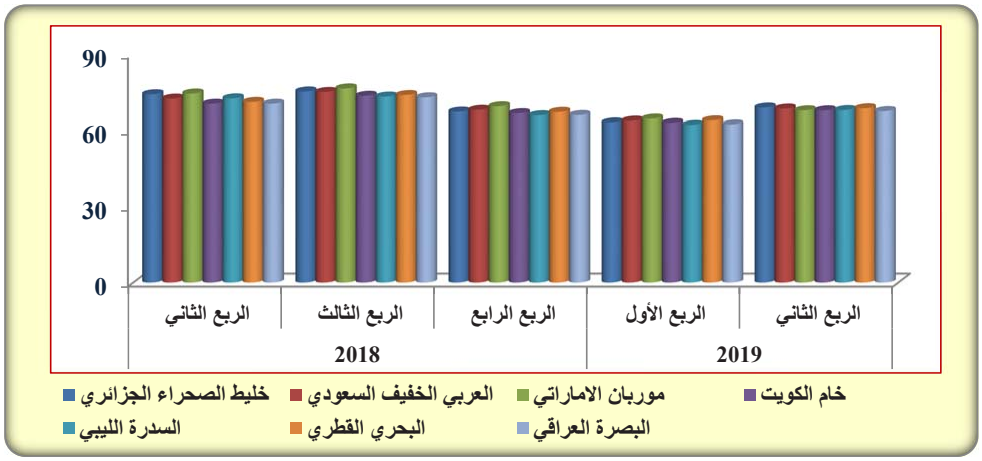

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

2.1. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2019 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

1.2.1. أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في كافة الأسواق الرئيسية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر الغازولين في ***سوق روتردام*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 16.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 87.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق البحر المتوسط*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 18.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 77.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 8.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق سنغافورة*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 11.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 74.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق الخليج الأمريكي***، ارتفع متوسط السعر بنسبة 19.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 87.5 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2019، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة ، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (7).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، 2018 - 2019

(دولار/ برميل)

		السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2018		سنغافورة	84.2	87.1	66.1
		روتردام	93.7	88.5	63.4
		البحر المتوسط	85.0	88.4	64.5
		الخليج الامريكي	94.1	82.8	56.2
الربع الثالث		سنغافورة	85.8	89.3	70.1
		روتردام	94.6	89.8	67.0
		البحر المتوسط	87.1	90.0	67.8
		الخليج الامريكي	92.4	86.1	64.6
الربع الرابع		سنغافورة	72.1	82.9	67.2
		روتردام	78.5	86.0	62.9
		البحر المتوسط	69.5	85.0	64.5
		الخليج الامريكي	74.3	80.3	60.1
الربع الأول 2019		سنغافورة	67.3	77.0	62.6
		روتردام	74.6	79.3	59.8
		البحر المتوسط	65.4	79.2	62.1
		الخليج الامريكي	73.2	74.3	60.2
الربع الثاني		سنغافورة	74.8	80.1	63.6
		روتردام	87.2	81.8	61.2
		البحر المتوسط	77.5	81.1	64.5
		الخليج الامريكي	87.5	76.2	60.2
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الأول 2019	سنغافورة	7.6	3.1	1.0
		روتردام	12.6	2.6	1.4
		البحر المتوسط	12.2	2.0	2.3
		الخليج الامريكي	14.3	1.9	(0.01)
	الربع الثاني 2018	سنغافورة	(9.4)	(7.0)	(2.5)
		روتردام	(6.5)	(6.7)	(2.2)
		البحر المتوسط	(7.5)	(7.3)	(0.04)
		الخليج الامريكي	(6.6)	(6.7)	4.0

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (7)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، 2018- 2019
(دولار/برميل)

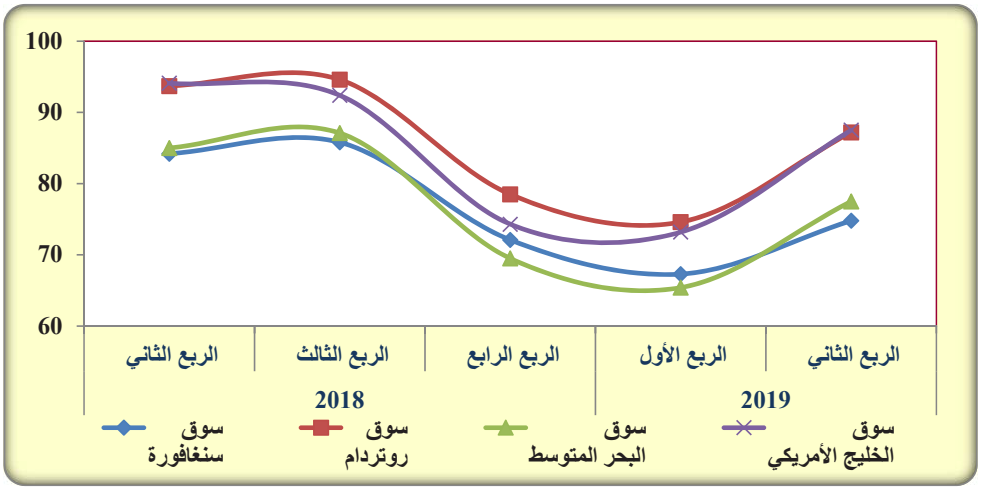

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وعند مقارنة السعر النهائي لمنتج الغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب نسبة الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر يونيو 2019 حوالي 17.3% من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 32.4% في كندا، و 45.7% في اليابان، و 53.2% في أسبانيا، و 59.6% في ألمانيا، وأكثر من 60% في بعض الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا 61.6%، المملكة المتحدة 61.9%، وإيطاليا 63.4%)، ***كما يوضح الشكل (8)***.

الشكل (8)
نسبة الضريبة من أسعار الغازولين الممتاز في بعض الدول الصناعية، شهر يونيو 2019
(دولار/لتر)

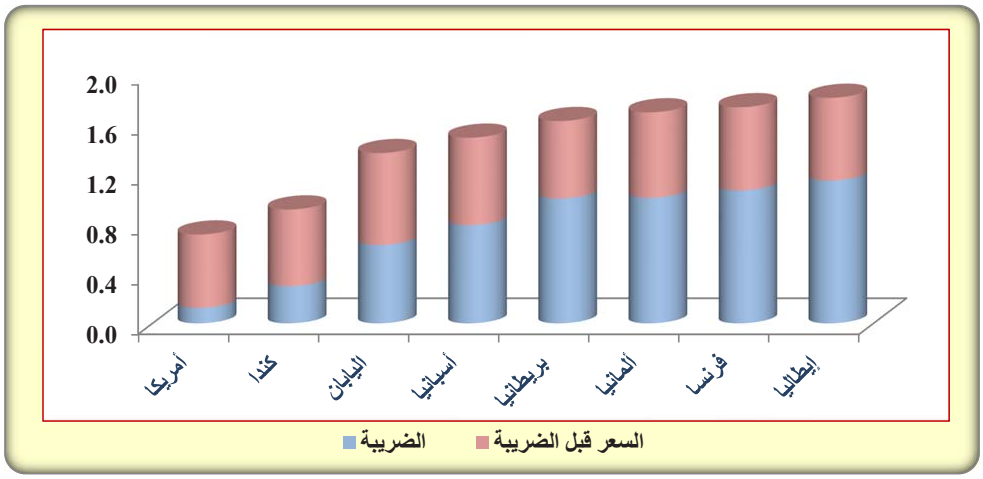

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، احصائيات أسعار الطاقة، يوليو 2019.

2.2.1. أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2019 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما سجلت مستويات أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 81.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وإنخفاضاً بنسبة 7.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 81.1 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 2.5% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 8.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 80.1 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 4% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 76.2 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة ارتفاع 2.6% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة إنخفاض 8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

3.2.1. أسعار زيت الوقود

ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالربع السابق في جميع الأسواق الرئيسية في العالم (بإستثناء سوق الخليج الأمريكي)، حيث ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في ***سنغافورة*** بنسبة 1.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 63.6 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 3.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق البحر المتوسط*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 3.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64.5 دولار/برميل، مشكلاً إنخفاضاً بنسبة 0.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 2.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 61.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 3.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. أما بالنسبة ***لسوق الخليج الأمريكي*** فقد إنخفض متوسط السعر بنسبة 0.02% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 7.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2019

ساد خلال الربع الثاني من عام 2019 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

1.2. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

1.1.2. الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[5]) خلال الربع الثاني من عام 2019 إنخفاضاً بنحو 0.8 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 98.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.5 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل عام إلى استمرار الالتزام بالتعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) ودخل حيز التنفيذ في بداية عام 2019، إضافة إلى الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على إيران وفنزويلا، وأعمال الصيانة الدورية، وبعض الإنقطاعات غير المخطط لها في مناطق إنتاج النفط الرئيسية، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (9).***

[5] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثاني 2018		38.1	59.9	98.0
الربع الثالث		39.0	60.6	99.6
الربع الرابع		39.1	62.0	101.1
الربع الأول 2019		35.5	63.8	99.3
الربع الثاني		34.9	63.6	98.5
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2019	(0.6)	(0.2)	(0.8)
	الربع الثاني 2018	(3.2)	3.7	0.5

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (9)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

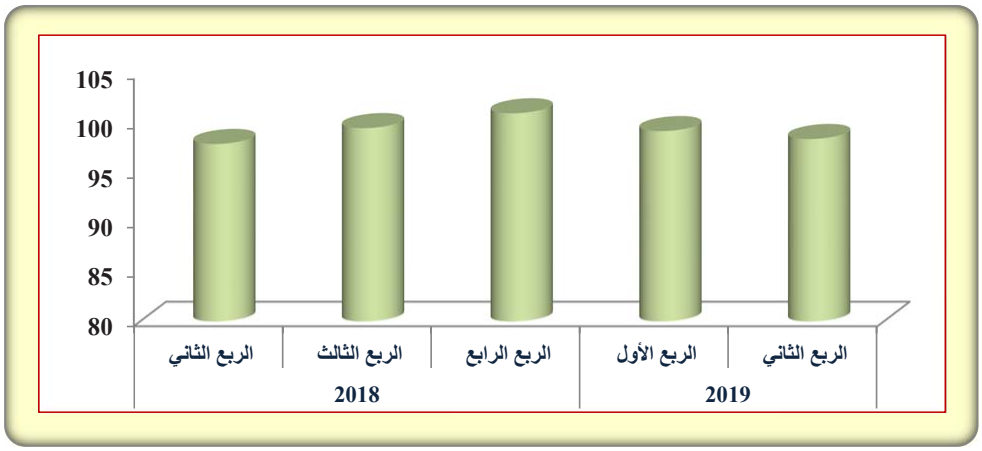

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك[6]**

إنخفضـت الإمدادات النفطية (نفط خام وسـوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 34.9 مليون برميل/يوم، وهو أدنى مسـتوى لها منذ عام 2015 ، منخفضـةً بنحو 3.2 مليون/برميل مقارنة بالربع المناظر من العام الماضـي. أما فيما يخص حصـة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد بلغت حوالي 35.4%، وهو مسـتوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 35.8%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 38.9%، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

وقد إنخفضـت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضـي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سـوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المسـتوى المحقق خلال الربع السـابق وهو 4.9 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

يأتي ذلك على خلفية اسـتمرار التزام دول أوبك بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية شـهر يناير 2019، مع التحسن الملحوظ في نسبة هذا الالتزام. إضـافة إلى الإنخفاض المستمر في إنتاج إيران النفطي ليصـل قرب أدنى مستوى مسجل في ثلاثين عام، إنعكاساً للضـغوطات الاقتصـادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني، وإنسـحاب قطر من عضـوية منظمة أوبك في بداية عام 2019. وفي الوقت ذاته، شـهدت فنزويلا اسـتمرار التراجع الملحوظ في إمداداتها من النفط الخـام خلال الربع الثـاني من عـام 2019، حيـث بلغ متوسـط إنتـاجهـا حوالي 1 مليون برميل/يوم، مقارنة بنحو 1.3 مليون/يوم برميل خلال الربع السـابق، ونحو 1.5 مليون برميل خلال الربع الرابع من عام 2018، ويعزى ذلك إلى الضـغوطات الاقتصـادية الأمريكية والأزمة الاقتصـادية والسياسية التي تمر بها.

[6] شـهد شـهر يناير 2019 انسـحاب قطر من عضـوية المنظمة، وتم تحديث بيانات إمدادات دول أوبك لتسـتثني إمدادات قطر البالغة حوالي 0.6 مليون برميل/يوم من النفط الخام و نحو 1.3 مليون برميل/يوم من سوائل الغاز الطبيعي، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 بشـكل طفيف بلغ نحو 0.2 مليون برميل/يوم، أي بنسـبة 0.3% مقارنة بالربع السـابق، ليصـل إلى 63.6 مليون برميل/ يوم، مرتفعاً بنحو 3.7 مليون برميل/يوم، أي بنسـبة 6.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (10) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (10)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

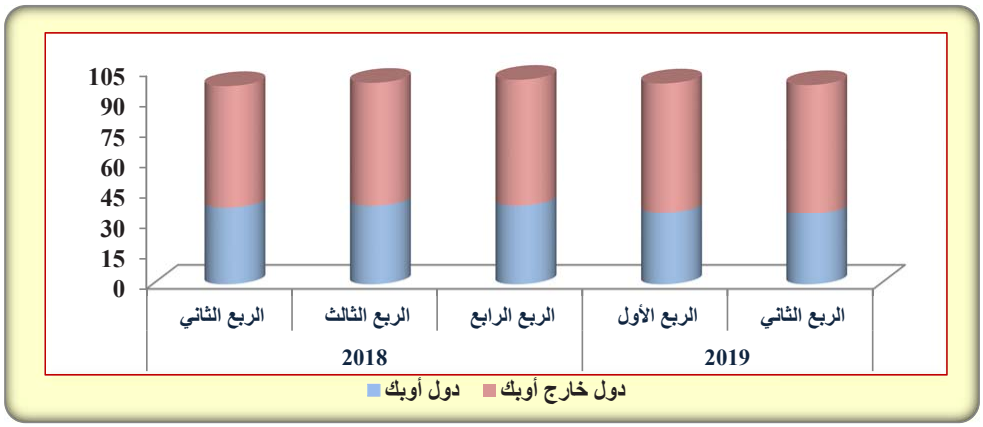

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الإنخفاض في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 بشـكل رئيسـي إلى تباطؤ نمو إنتاج مجموعة دول أمريكا الشـمالية، حيث تراجعت الإمدادات النفطية في كلاً من المكسـيك وكندا بنحو 320 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية الصيانة الموسمية و قرار مقاطعة Alberta الكندية [7] بشأن خفض إنتاجها النفطي، يأتي هذا في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط وسـوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، ليبلغ 18.4 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 570 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السـابق، وفي هذا السـياق يذكر أن متوسـط انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد ارتفع

[7] صفحة رقم 17 من التقرير.

إلى ما يزيد عن 12.2 مليون برميل/يوم خلال شهر أبريل 2019، وهو مستوى شهري قياسي جديد، وذلك وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وإنعكاساً للتطورات الإيجابية في الالتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) تراجع مستوى الإمدادات النفطية من روسيا خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 170 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 11.4 مليون برميل/ يوم، ويعزى جزء من هذا التراجع أيضاً إلى إنقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba أطول خطوط أنابيب نقل النفط في العالم، على خلفية تلوث شحنات النفط الروسي بالكلوريد العضوي والذي يتحول بمرور الوقت خلال عملية التكرير إلى حمض الهيدروكلوريك، وهو ما يمكن أن يتسبب في ضرر لمصافي النفط، في حين إنخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بنحو 130 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

كما إنخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا الصناعية بنحو 210 ألف برميل/يوم، نتيجة إغلاق محطة Flotta والعديد من الحقول التي تغذيها لمدة أسبوعين تقريباً في المملكة المتحدة، على خلفية إصلاحات طارئة لتسرب في خطوط الأنابيب من منصة Claymore. إلى جانب إنخفاض إنتاج النفط في النرويج خلال شهر مايو 2019 إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بسبب مشاكل تقنية وتوقف العمل في بعض الحقول النفطية للصيانة ولا سيما حقل Ekofisk.

في حين ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 180 ألف برميل/يوم، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع إنتاج البرازيل إلى 2.7 مليون ب/ي خلال شهر مايو 2019، وهو رقم قياسي جديد، بدعم من إنتهاء عمليات الصيانة وبدء تشغيل وحدات إنتاج جديدة بشكل رئيسي في حقول Lula و Búzios في حوض Santos، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن الوكالة الوطنية للبترول والغاز الطبيعي والوقود الحيوي (ANP).

ويوضح ***الشكل (11)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2018- 2019).

الشكل (11)
التغير الربع السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

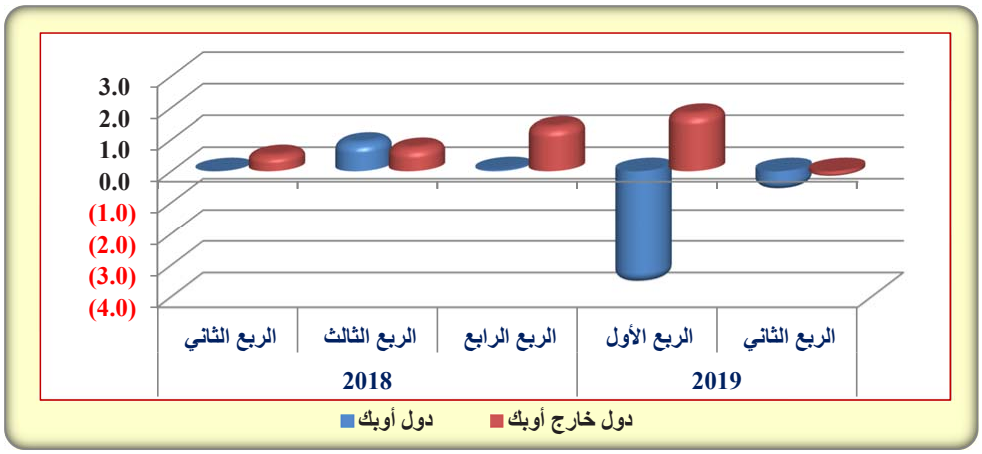

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[8]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 330 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 4.1% فقط مقارنة بمستويات الربع الأول من عام 2019 ليبلغ 8.471 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 19.3% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

يأتي ذلك تأكيداً لتوقعات بعض المصادر التي قد أشارت إلى أن نمو الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري سيتباطئ خلال عام 2019، رغم ارتفاعه لمستويات قياسية، وذلك على خلفية مشاكل متعلقة بالبنية التحتية، بخاصة خطوط الأنابيب في "حوض Permian"، أكبر تشكيلات النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي شهد تنامي الإنتاج بصورة أسرع بكثير من قدرة البنية التحتية للمنطقة في التعامل معها. كما تم تأجيل بعض التوسعات المخطط لها لزيادة الطاقة الاستيعابية لخطوط

[8] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة، ويعمل بها نحو 129 حفارة اعتباراً من شهر يوليو 2017.

الأنابيب، تزامناً مع قيام شـركات نفط صـخري عديدة بخفض الإنفاق تحت ضـغط المسـتثمرين، الذين طالبوا بالتركيز على تنمية الأرباح بدلاً من زيادة الإنتاج. وفي هذا السياق، إنخفضت تصاريح الحفر الجديدة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السـابق، وتزايدت حالات الإفلاس وعمليات الدمج بين الشـركات الأمريكية العاملة في مجال النفط الصـخري. كما انخفضـت العمالة في مجال الطاقة بولاية Texas الأمريكية، مركز إنتاج النفط الصـخري، بنسـبة 1.8% خلال الأشـهر السـتة الأولى من عام 2019، وذلك وفقاً لبيانات بنك الاحتياطي الفيدرالي

أما فيما يخص متوسـط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد إنخفض للربع الثاني على التوالي بنحو 51 حفار مقارنة بمسـتويات الربع السـابق ليصـل إلى 884 حفار، وهو مسـتوى منخفض بنحو 40 حفار مقارنة بالربع الثاني من عام 2018. الجدير بالذكر، أن عدد الحفارات العاملة يشهد تراجعاً مستمراً منذ بداية عام 2019.

و فيما يتعلق بالمعدل الشـهري للإنتاج الأمريكي من النفط الصـخري، فقد اسـتهل الربع الثاني من عام 2019، أي خلال شـهر أبريل، بارتفاع بلغ حوالي 166 ألف برميل/يوم مقارنة بالشـهر السـابق، ليسـتقر عند مسـتوى 8.396 مليون برميل/يوم، وبعدد 909 حفار عامل. ثم ارتفع بعد ذلك بشكل طفيف ليصل إلى مستوى قياسي جديد وهو 8.466 مليون برميل/يوم، وبعدد 881 حفار عامل خلال شـهر مايو. وواصـل المعدل الارتفاع لحين وصـوله إلى الحد الأعلى البالغ 8.551 مليون برميل/يوم، وبعدد 861 حفار عامل خلال شهر يونيو. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (12).***

الجدول (5)
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفار)
الربع الثاني 2018		7.099	924
الربع الثالث		7.583	941
الربع الرابع		8.091	953
الربع الأول 2019		8.141	935
الربع الثاني *		8.471	884
التغير عن	الربع الأول 2019	0.330	(51)
	الربع الثاني 2018	1.372	(40)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

.EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (12)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، 2018 – 2019

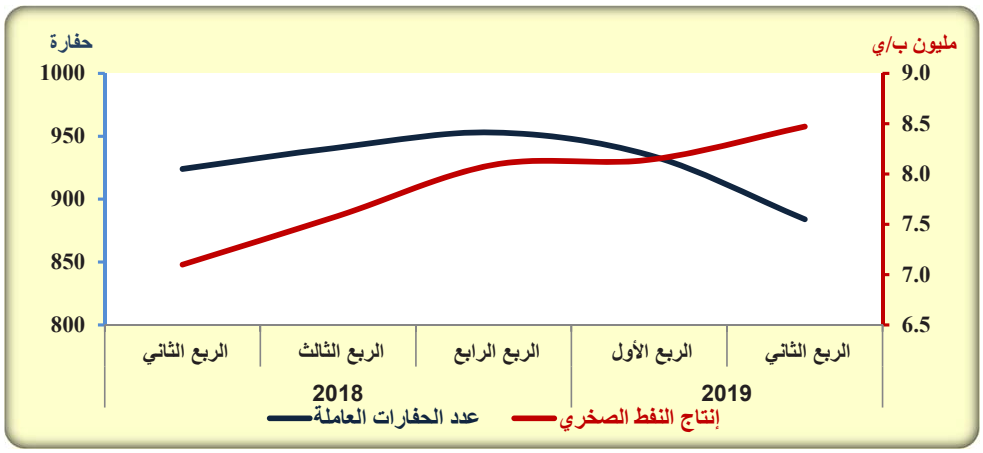

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة**

تشـــير التقديرات الأولية إلى تراجع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصـــخريين المحفورة في الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 150 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو ثاني تراجع فصـــلي لها على التوالي منذ الربع الرابع من عام 2017، ليبلغ عددها 4105 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 26 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى القيود المالية التي فرضت على العديد من شركات النفط الصخري المستقلة لتقليص عمليات الحفر، ويأتي تماشياً مع العلاقة الطردية بين عدد الأبار المحفورة ومتوسط أسعار النفط الخام التي شهدت تراجعاً في معدلاتها الشهرية خلال الربع الثاني من عام 2019، وبخاصة في شهري مايو ويونيو.

الجدير بالذكر، أن إجمالي عدد أبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهد تراجعاً كبيراً بنسبة تزيد عن 70% منذ الربع الثالث من عام 2014 وحتى الربع الثاني من عام 2016، وذلك انعكاســـاً للتراجع الذي شـــهدته أســـعار النفط الخام ذلك الحين، ***كما يوضح الشكل (13).***

الشكل (13)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2014 – 2019)

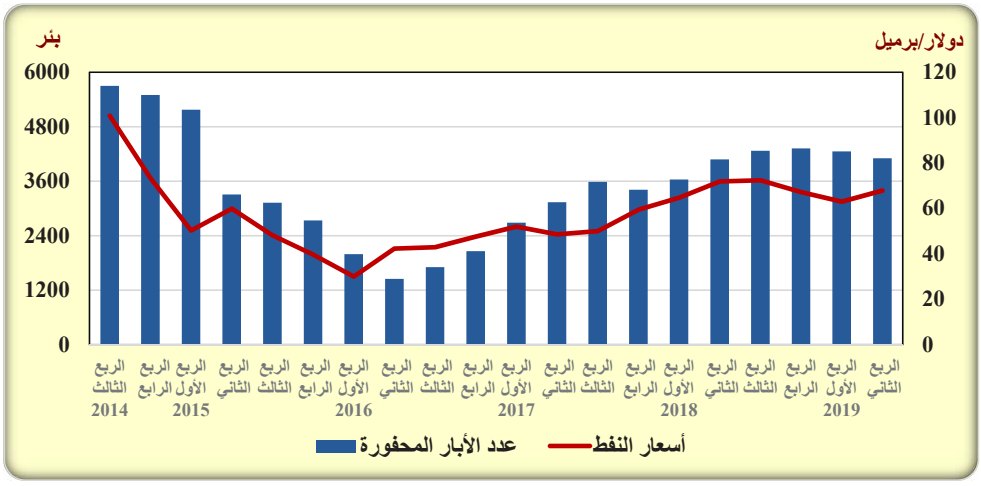

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

والجدير بالاهتمام أيضاً، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة.

وفي هذا السياق، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 235 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 4181 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 365 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض كبير في الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بنحو 50 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 8208 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 1298 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، يأتي ذلك كوسيلة لزيادة الإنتاج مع الحفاظ على غطاء التكاليف، وقد يكون مؤشراً على تباطؤ نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدير بالذكر أن عدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري قد شهد ارتفاعاً بصورة مطردة منذ شهر ديسمبر 2016، ويعزي ذلك إلى سببين محتملين، أولهما هو توقعات بعض منتجي النفط الصخري بحدوث ارتفاع أكبر في أسعار النفط في المستقبل، وعليه تم تأخير تشغيل الآبار المحفورة غير المكتملة. والسبب المحتمل الثاني هو حدوث انخفاض في الكوادر البشرية العاملة في خدمات الحقول النفطية وأطقم عمليات التكسير الهيدروليكي والمطلوب توافرهم لإكمال تلك الآبار، حيث تم الاستغناء عن أكثر من 400 ألف وظيفة في قطاع النفط الأمريكي على مدى الأعوام القليلة الماضية، وكان القطاع الأكثر تضرراً هو خدمات الحقول النفطية.

2.1.2. الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.4%، ليصل إلى 99.2 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 1.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (14).***

الجدول (6)
تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2018 – 2019
(مليون برميل/ يوم)

		الدول الصناعية	دول العالم الاخرى	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثاني 2018		47.3	50.8	98.1
الربع الثالث		48.2	51.2	99.4
الربع الرابع		48.2	51.4	99.6
الربع الأول 2019		47.7	51.1	98.8
الربع الثاني		47.4	51.8	99.2
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2019	(0.3)	0.7	0.4
	الربع الثاني 2018	0.1	1.0	1.1

*بيانات تقديرية

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (14)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

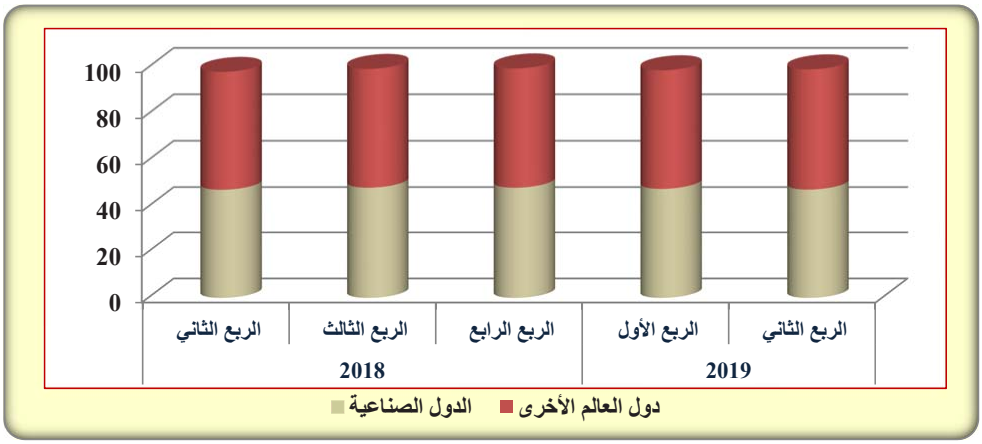

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شـــهدتها مســـتويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة :

- **الطلب على النفط في الدول الصناعية**

انخفض طلب الدول الصناعية خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 47.4 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول الصناعية ارتفع طلب دول الأمريكتين على النفط خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 25.6 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث شهد الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً نسبياً بدعم قوي من قطاعي التكرير والبتروكيماويات. في حين إنخفض الطلب على النفط في كندا، على خلفية تراجع الطلب على نواتج التقطير الخفيفة (النافتا). كما تراجع الطلب على النفط في المكسيك للربع الخامس على التوالي نتيجة الإنخفاض الملحوظ في الطلب على المنتجات البترولية بشكل عام، وبخاصة الطلب على الديزل.

وارتفع طلب دول أوروبا بحوالي 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.2 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع المناظر من العام الماضي، وذلك على خلفية توقع تزايد تشغيل مصافي التكرير خلال الأشهر المقبلة، إلى جانب الارتفاع الطفيف الذي شهدته مبيعات السيارات الجديدة في أوروبا خلال شهر مايو 2019 بنحو 0.1% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، بعد تراجعها منذ شهر سبتمبر 2018، وذلك وفقاً لبيانات "رابطة مصنعي السيارات الأوروبية". هذا وتجدر الإشارة إلى تأثر طلب دول أوروبا على النفط بارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية مقارنة بمثيلاتها السابقة خلال هذا الوقت من العام.

بينما إنخفض طلب دول أسيا والمحيط الهادي بشكل ملحوظ بلغ حوالي 800 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.6 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، نتيجة إنخفاض الاحتياجات في قطاعات الطاقة في كوريا الجنوبية واليابان، فضلاً عن انخفاض استهلاك وقود السفن المرتبطة بالتباطؤ العالمي في التجارة، وتراجع الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات وبخاصة خلال شهري أبريل ومايو 2019. ***كما يوضح الجدول (7) والشكل (15).***

الجدول (7)
تطور الطلب على النفط في الدول الصناعية
(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا/الهادي	إجمالي الدول الصناعية
الربع الثاني 2018		25.4	14.2	7.7	47.3
الربع الثالث		25.8	14.7	7.7	48.2
الربع الرابع		25.7	14.4	8.1	48.2
الربع الأول 2019		25.3	14.0	8.4	47.7
الربع الثاني *		25.6	14.2	7.6	47.4
التغير	الربع الأول 2019	0.3	0.2	(0.8)	(0.3)
عن	الربع الثاني 2018	0.2	–	(0.1)	0.1

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (15)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول الصناعية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

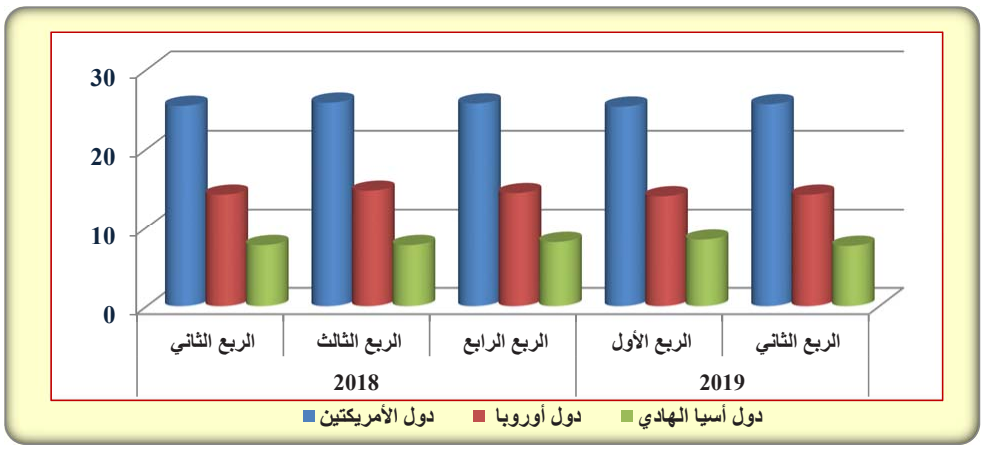

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **الطلب على النفط في الدول النامية**

ارتفع طلب الدول النامية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 700 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة الدول النامية، إنخفض الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثاني من عام 2019 بواقع 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وقد استقر الطلب على النفط في الدول العربية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 7.2 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل 15.5% من إجمالي طلب الدول النامية خلال الربع الثاني من عام 2019، وهو أيضاً نفس المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام السابق. وفيما يخص طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فقد إنخفض الطلب بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

في حين شهد طلب الدول الآسيوية النامية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2019 بلغ نحو 900 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

وقد ارتفع الطلب الصيني[9]، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13.2 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2019، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى زيادة الطلب على وقود الغازولين ووقود الطائرات والكيروسين خلال مهرجان Qingming في شهر أبريل وقبل عطلة عيد العمال، رغم استمرار الإنخفاض في مبيعات السيارات. إلى جانب ارتفاع الطلب على غاز البترول

[9] صفحة رقم 79 وصفحة رقم 83 من التقرير.

المسال في قطاع البتروكيماويات، وبدء تشغيل مصنع Shenzhen لإزالة الهيدروجين من البروبان بطاقة 0.6 مليون طن سنوياً خلال شهر يونيو 2019، تزامناً مع تزايد نشاط مصافي التكرير.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد إنخفض الطلب على النفط بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.9 مليون برميل/ يوم، مرتفعاً بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك في الأساس إلى تراجع الطلب على زيت الوقود، وسط استهلاك أقل من المتوقع في قطاع الطاقة، برغم زيادة أنشطة تموين السفن. إلى جانب تباطؤ الطلب على البتومين نتيجة إنخفاض أنشطة البناء وبخاصة بناء وتوسعة الطرق، وإنخفاض الطلب على غاز البترول المسال بنسبة 7% على أساس سنوي ، وذلك للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2013، على خلفية وجود كميات كبيرة غاز البترول المسال في مواقع البيع بالتجزئة. ويأتي ذلك تزامناً مع تراجع مبيعات المركبات التجارية نتيجة ارتفاع تكاليف التأمين. بينما ارتفع الطلب في باقي الدول الآسيوية النامية بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 9.3 مليون برميل/يوم.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، يأتي ذلك بالرغم من إنخفاض الطلب على النفط في البرازيل بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، تزامناً مع إعلان سائقي الشاحنات عن إضطراب جديد في نهاية شهر أبريل 2019 بسبب الزيادة في أسعار الديزل. في حين ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى، بنحو 300 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.9 مليون برميل/ يوم.

- **الطلب على النفط في الدول المتحولة**

شهد طلب الدول المتحولة على النفط إنخفاضاً طفيفاً خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 110 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وقد جاء هذا الإنخفاض من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق التي إنخفض طلبها على النفط بحوالي 10 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع

الأول من عام 2019 ليصل إلى 4.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من عام 2018، تزامناً مع إنخفاض طلب باقي الدول المتحولة بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الشكل (16) والجدول (8).***

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإقتصادات النامية والمتحولة)، 2018 - 2019

(مليون برميل/ يوم)

	2018			2019		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الثاني	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2018
الدول النامية	**45.5**	**45.5**	**45.5**	**45.6**	**46.3**	**0.7**	**0.9**
منها الدول العربية :	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**7.2**	**-**	**-**
الدول الأعضاء	6.2	6.2	6.2	6.2	6.2	-	-
باقي الدول العربية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	-	-
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.1**	**5.5**	**5.0**	**5.5**	**5.2**	(0.3)	**0.1**
إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا	**12.3**	**12.7**	**12.2**	**12.7**	**12.4**	(0.3)	**0.1**
الدول الآسيوية النامية	**26.7**	**26.0**	**26.9**	**26.5**	**27.4**	**0.9**	**0.7**
منها: الصين	12.8	12.7	13.1	12.6	13.2	**0.6**	0.4
الهند	4.7	4.4	5.0	5.0	4.9	(0.1)	0.2
الدول الأخرى	9.1	9.0	8.9	8.9	9.3	0.4	0.2
دول أمريكا اللاتينية	**6.5**	**6.8**	**6.5**	**6.4**	**6.5**	**0.1**	0.03
منها: البرازيل	2.7	2.7	2.7	2.8	2.6	(0.2)	(0.1)
الدول الأخرى	3.8	4.1	3.8	3.6	3.9	0.3	0.1
الدول المتحولة	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.5**	**5.5**	**(0.05)**	0.1
منها: الاتحاد السوفيتي السابق	4.7	4.9	5.0	4.8	4.7	(0.01)	0.1
إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة	**50.8**	**51.2**	**51.4**	**51.1**	**51.8**	**0.7**	**1.0**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (16)
التطورات الربع السنوية للطلب على النفط في الدول النامية ، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

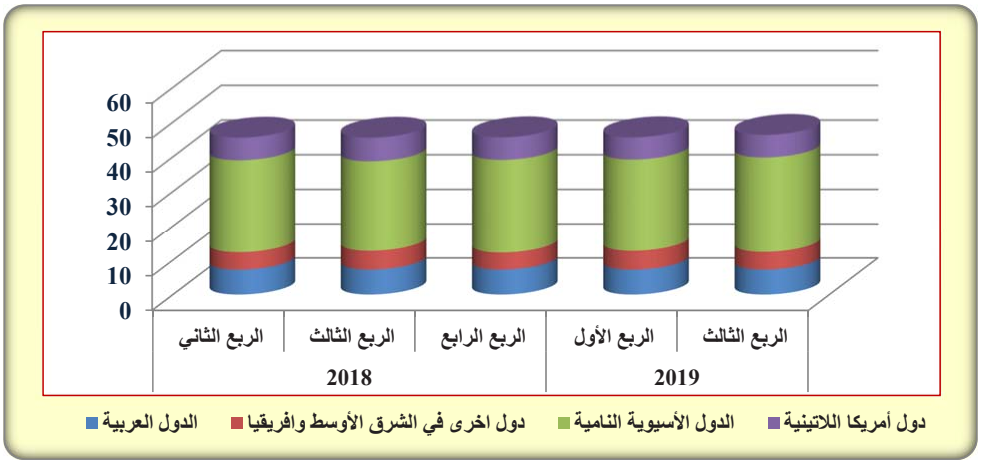

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

3.1.2. مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

شهد ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 ارتفاعاً مقداره 163 مليون برميل، أي بنسبة 1.9% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.933 مليار برميل، ما يمثل ارتفاعاً بنحو 377 مليون برميل، أي بنسبة 4.4% بالمقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية**[10]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 56 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.924 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 108 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية*** قد ارتفع في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.126 مليار برميل، وهو مستوى

[10] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

مرتفع بمقدار 37 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** في الدول الصناعية بمقدار 52 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.798 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 71 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

يذكر أن ***المخزون التجاري النفطي في الأمريكتين*** قد ارتفع بمقدار 72 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.581 مليار برميل (منها 630 مليون برميل من النفط الخام و 951 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 111 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن مجموعة دول الأمريكتين، ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 78 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.307 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة*** بنحو 19 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 469 مليون برميل، وفي هذا السياق يذكر أن مخزونات النفط الخام الأمريكية قد بلغت 471 مليون برميل في نهاية شهر أبريل 2019، وارتفعت في نهاية الأسبوع الأول من شهر يونيو إلى أعلى مستوى لها منذ الأسبوع الثاني من شهر يوليو 2017 وهو 485.5 مليون برميل، ثم تراجعت بعد ذلك تزامناً مع انخفاض واردات الخام الأمريكية. كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 59 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 838 مليون برميل.

أما ***المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية*** فقد إنخفض بمقدار 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 964 مليون برميل (منها 346 مليون برميل من النفط الخام و 618 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 6 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك على خلفية تراجع إنتاجية مصافي التكرير[11] تزامناً مع إنقطاع إمدادات الخام الروسي إلى أوروبا الشرقية وألمانيا عبر خط أنابيب Druzhba على خلفية تلوث شحنات النفط

[11] صفحة رقم 83 من التقرير.

الروسي بالكلوريد العضوي. كما انخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا/ الهادي*** بمقدار 1 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 379 مليون برميل (منها 150 مليون برميل من النفط الخام و 229 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 9 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة [12]، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مستوى تلك المخزونات قد تراجعت عن متوسطها لخمس سنوات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى شهر سبتمبر 2018، قبل أن تزيد عن هذا المتوسط مجدداً، لتصل الزيادة إلى نحو 28 مليون برميل في شهر ديسمبر 2018. ومع بدء دخول تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +) حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، تراجعت هذه الزيادة لتصل إلى نحو 7.6 مليون برميل فقط في شهر أبريل، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد ذلك، على الرغم من استمرار الالتزام القوي بتلك التعديلات، مسجلة 67 مليون برميل في شهر يونيو، مقارنة بزيادة بلغت نحو 278 مليون برميل عند بدء دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ أي في شهر يناير 2017، ***كما يوضح الشكل (17).***

[12] يتجه هذا المتوسط المتحرك نحو الارتفاع من شهر إلى أخر، وذلك لدخول الفترة التي تزايدت فيها المخزونات بالفعل ضمن النطاق الحسابي للمتوسط.

الشكل (17)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسطها لخمس سنوات، خلال الفترة (يناير 2017 – يونيو 2019)
(مليون برميل)

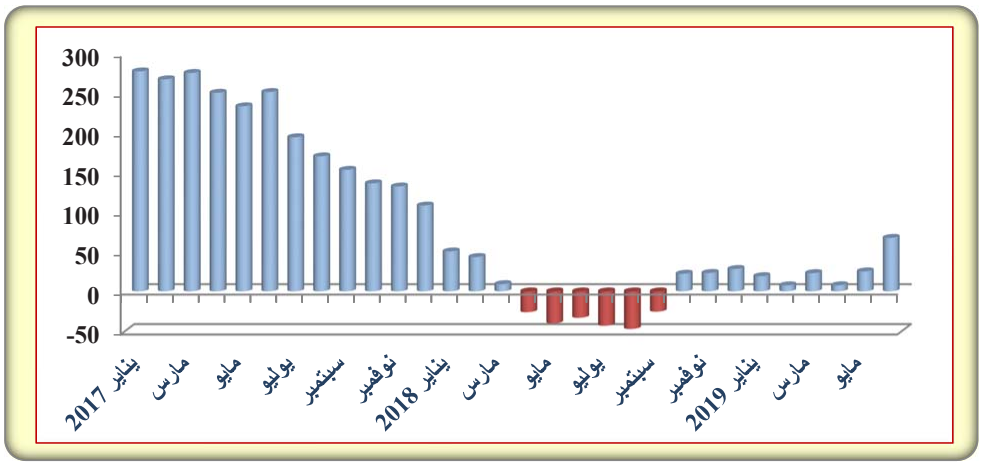

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **المخزون التجاري العالمي**[13]

ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في بقية دول العالم*** (ولاسيما في الصين) في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 119 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.029 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 300 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 175 مليون برميل خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.953 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 408 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

[13] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

- **المخزون على متن الناقلات**

إنخفض ***المخزون التجاري النفطي على متن الناقلات*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1157 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 4 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق.

- **المخزون الاستراتيجي**

إنخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.823 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 27 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بنحو 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 645 مليون برميل، منخفضاً بنحو 15 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية الربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق، يذكر أن وزير الطاقة الأمريكي قد أشار خلال شهر أبريل 2019 إلى أن الكونجرس بصدد دراسة ما إذا كان سيقلص مخزون الطوارئ النفطي الحكومي نظرا لازدهار الإنتاج المحلي مما يقلص الاعتماد على واردات النفط، مع اقتراح تأجير جزء من هذا المخزون للقطاع الخاص من أجل التخزين. وخلال الأعوام القليلة الماضية، سمح الكونجرس الأمريكي ببيع نحو 290 مليون برميل لتمويل تحسين المخزون الاستراتيجى والميزانية الاتحادية، وذلك بهدف خفض حجم المخزون إلى نحو 410 مليون برميل بحلول نهاية عام 2027.

- **إجمالي المخزون العالمي**[14]

ارتفع ***إجمالي المخزون العالمي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 إلى 8.933 مليار برميل مسجلا بذلك ارتفاعاً بنحو 163 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 377 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (18).***

[14] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2018	2019		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2018
الأمريكتين	**1470**	**1509**	**1581**	**72**	**111**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1207	1229	1307	**78**	100
أوروبا	**958**	**979**	**964**	**(15)**	**6**
أسيا/الهادي	**388**	**380**	**379**	**(1)**	**(9)**
إجمالي الدول الصناعية	**2816**	**2868**	**2924**	**56**	**108**
بقية دول العالم	**2729**	**2910**	**3029**	**119**	**300**
إجمالي المخزون التجاري**	**5545**	**5778**	**5953**	**175**	**408**
المخزون على متن الناقلات	**1161**	**1160**	**1157**	**(3)**	**(4)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1850**	**1832**	**1823**	**(9)**	**(27)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	660	649	645	**(4)**	**(15)**
إجمالي المخزون العالمي	**8556**	**8770**	**8933**	**163**	**377**
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	58.8	60.7	60.4	(0.3)	1.6

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

الشكل (18)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2018- 2019
(مليار برميل)

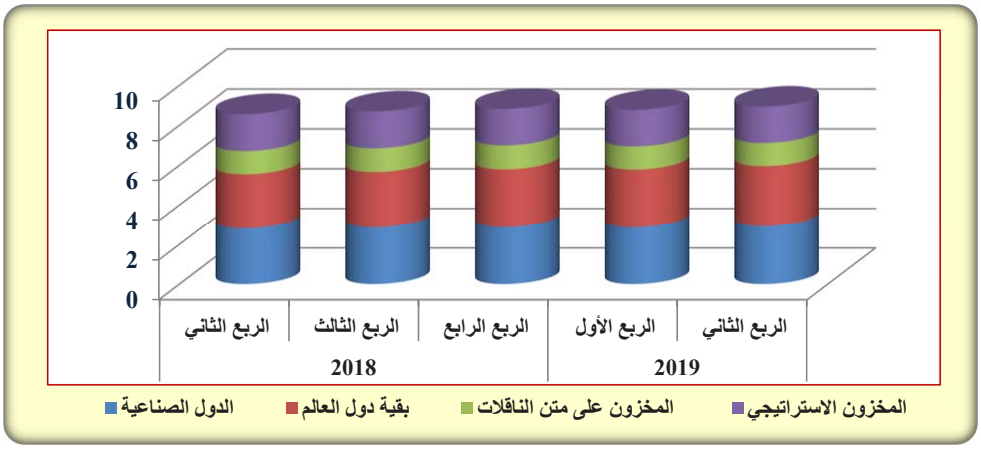

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 قد بلغت حوالي 60.4 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 60.7 يوم من الاستهلاك، و أعلى من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 58.8 يوم من الاستهلاك.

2.2. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

1.2.2. عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2019، استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، والتي أدت إلى فرض مزيد من القيود الجمركية المتبادلة، مع عدم إنتهاء المفاوضات التجارية الجارية بين الطرفين منذ شهر ديسمبر 2018. وإنتهاء الإعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة لثمان دول (الصين والهند واليونان وإيطاليا وتايوان واليابان وتركيا وكوريا الجنوبية) بمواصلة استيراد النفط الإيراني حتى نهاية شهر أبريل 2019. إضافة إلى القيود الاقتصادية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على صادرات النفط من فنزويلا، والتي دخلت حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019.

2.2.2. الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تحول الارتباط العكسي بين أسعار النفط الخام و الدولار الأمريكي إلى ارتباط طردي، خلال الربع الثاني من عام 2019، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن، نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها. فقد ارتفعت أسعار النفط في شهر أبريل 2019، مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية وعملات الأسواق الناشئة بدعم من قوة أداء الاقتصاد الأمريكي مقابل نظرائه من الاقتصادات الرئيسية الأخرى. قبل أن يعود الارتباط بينهما إلى طبيعته العكسية، عندما إنخفضت أسعار النفط في شهر مايو، مع ارتفاع صرف الدولار بدعم من استمرار قوة أداء الاقتصاد الأمريكي مقابل نظرائه الاقتصاديين الرئيسيين. وشهد شهر يونيو 2019 ارتباطاً عكسياً مجدداً بين أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي، حيث إنخفضت أسعار النفط الخام، مع إنخفاض سعر صرف الدولار على خلفية تزايد التوقعات بشأن خفض سعر الفائدة الرئيسي بما يصل إلى نصف نقطة مئوية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال الفترة المتبقية من عام 2019.

يأتي ذلك تزامناً مع الخسائر في أسواق الأسهم والهبوط الحاد في عوائد السندات العالمية خلال شهر مايو 2019، حيث إنخفض العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات، مسجلاً انخفاضاً بواقع 41 نقطة على أساس ربع سنوي، ليصل إلى 2% بنهاية الربع الثاني من عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ عام 2016، ومن ثم انعكس منحنى العائد بشكل أكثر وضوحاً بفارق كبير بلغ 12 نقطة أساس بين عوائد السندات المستحقة خلال 3 أشهر وتلك المستحقة بعد 10 سنوات. إلى جانب تزايد حدة التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

3.2.2. نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً كبيراً في تباين إتجاهات أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد ارتفعت أسعار النفط في شهر أبريل بدعم من استمرار احتفاظ المضاربين والمستثمرين برؤية إيجابية بشأن آفاق نمو أسعار النفط، فعلى صعيد أسواق العقود الآجلة[15]، أقبلت صناديق التحوط على زيادة شراء العقود الآجلة لخام برنت وخام غرب تكساس الوسيط،

[15] عقود تم التوافق من خلالها على تبادل كمية محددة من النفط بسعر محدد في تاريخ محدد، وهي الطريقة الأكثر استخداماً لشراء وبيع النفط.

مما زاد من رهانات المضاربين بشأن ارتفاع أسعار النفط لأجل سبعة وتسعة أسابيع على التوالي، وتعد تلك أطول فترة نمو متواصل لخام غرب تكساس الوسيط منذ نحو 13 عام. وتراجعت أسعار النفط خلال شهري مايو ويونيو على خلفية تزايد المخاوف بشأن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى تراجع اهتمام كبير من قبل المضاربين والمستثمرين في العقود النفطية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

1.3. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 104 ألف ب/ي أى بنسبة 1.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 7.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالى 233 ألف ب/ي أي بنسبة 10.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 95 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وبالنسبة ***لمصادر الواردات من النفط الخام***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 78.7% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 65.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد ظلت كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة بنسبة 53.9% من اجمالي وارداتها من النفط الخام مقارنة بنسبة 47.2% خلال الربع المماثل من العام السابق.

واستحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 21.3% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 34.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 14.4% من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 20.7% خلال الربع المماثل من العام السابق.

أما فيما يخص ***مصادر الواردات من المنتجات النفطية***، فقد استحوذت الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك على حوالي 94% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 87.6% خلال الربع المماثل من العام السابق. وتعد كندا المزود الرئيسي للولايات المتحدة باحتياجاتها من المنتجات النفطية حيث وصلت النسبة إلى 24.1% من إجمالي وارداتها من المنتجات النفطية مقارنة بنسبة 24.9% خلال الربع المماثل من العام السابق.

بينما استحوذت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على حوالي 6% فقط من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 12.4% خلال الربع المماثل من العام السابق. ومن ضمن دول أوبك، استأثرت الدول الأعضاء في منظمة أوابك بنحو 5.5% من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بنحو 7.8% خلال الربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (10) والشكلين (19) و (20).***

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى التراجع الملحوظ في واردات الولايات المتحدة النفطية من فنزويلا، وذلك على خلفية بدء دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة في فنزويلا حيز التنفيذ في الثامن والعشرين من شهر أبريل 2019، حيث تراجعت حصة فنزويلا من إجمالي واردات النفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.6% فقط خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 6.5% خلال الربع المماثل من العام السابق. كما تراجعت حصتها من إجمالي واردات المنتجات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.003% فقط خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بحوالي 3.4% خلال الربع المماثل من العام السابق.

الجدول (10)

مصادر وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018-2019

(مليون برميل / يوم)

النفط الخام					المنتجات النفطية				
الربع الثاني 2018		الربع الثاني *2019			الربع الثاني 2018		الربع الثاني *2019		
الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)	
2.8	**34.4**	**1.5**	**21.3**	**دول أوبك**	**0.3**	**12.4**	**0.1**	**6.0**	**دول أوبك**
1.7	20.7	1.0	14.4	الدول الأعضاء في أوابك	0.2	7.8	0.1	5.5	الدول الأعضاء في أوابك
1.1	13.7	0.5	6.9	دول أوبك غير العربية	0.1	4.6	0.01	0.5	دول أوبك غير العربية
5.4	**65.6**	**5.7**	**78.7**	**دول خارج أوبك**	**2.0**	**87.6**	**2.3**	**94.0**	**دول خارج أوبك**
3.9	47.2	3.9	53.9	كندا	0.6	24.9	0.6	24.1	كندا
0.6	7.9	0.6	8.5	المكسيك	0.3	13.3	0.4	15.2	روسيا
0.3	3.6	0.4	5.3	كولومبيا	0.1	4.8	0.2	6.2	كوريا الجنوبية
0.6	6.9	0.8	11.0	باقي دول العالم	0.1	2.9	0.1	5.1	هولندا
					0.1	5.4	0.1	4.8	الهند
					0.1	4.9	0.1	4.1	المملكة المتحدة
					0.02	1.0	0.1	2.6	كولومبيا
					0.1	3.1	0.1	2.5	أسبانيا
					0.02	1.0	0.05	2.2	اليابان
					0.05	2.1	0.05	2.1	النرويج
					0.01	0.4	0.04	1.8	مصر
					0.03	1.4	0.04	1.5	إيطاليا
					0.05	2.2	0.04	1.6	البرتغال
					0.01	0.5	0.04	1.6	فنلندا
					0.1	2.8	0.03	1.4	المكسيك
					0.03	1.4	0.03	1.3	فرنسا
					0.03	1.5	0.03	1.3	سنغافورة
					0.01	0.6	0.02	0.1	الصين
					0.3	13.4	0.3	14.5	باقي دول العالم
8.2		**7.2**		**إجمالي الواردات**	**2.3**		**2.4**		**إجمالي الواردات**

*بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (19)
مصادر واردات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018- 2019
(%)

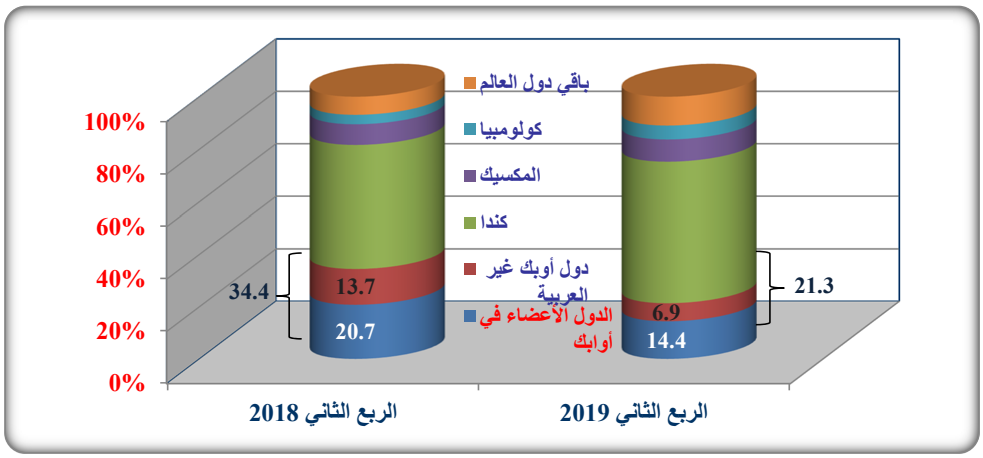

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (20)
مصادر واردات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018- 2019
(%)

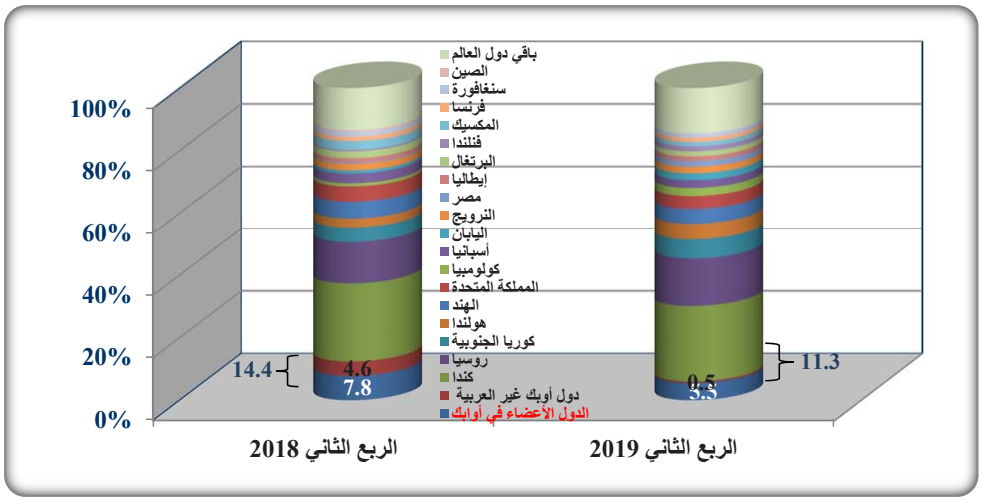

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وعلى جانب ***الصادرات***، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 289 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 891 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. وفي هذا السياق، ارتفعت صادرات النفط الخام الأميركي بمقدار 260 ألف ب/ي خلال شهر يونيو مسجلة مستوى قياسي شهري بلغ 3.16 مليون ب/ي. كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 302 ألف ب/ي، أى بنسبة 6.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 146 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبالنسبة ***لوجهة الصادرات من النفط الخام***، تأتي كندا في المرتبة الأولى بنسبة 15.2% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنسبة 15.3% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها كوريا الجنوبية بنسبة 14.5%، ثم تأتي الهند في المرتبة الثالثة بنسبة 10.5%. بينما تراجعت نسبة الصين من إجمالي صادرات النفط الأمريكية إلى 6.8% فقط، بعد أن كانت أكبر مستورد بنسبة 19.9% خلال الربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى استمرار التوترات حول التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وذلك بالرغم من أن صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الصين، لم تنضم بعد إلى السلع الخاضعة للتعريفة الجمركية الإضافية، التي فرضتها الصين على الواردات من الولايات المتحدة. إلا أن أحدث التقارير الرسمية تشير إلى إحجام مستوردي النفط في الصين عن التقدم بطلبيات شراء جديدة لشراء النفط الأمريكي في الآونة الأخيرة.

أما فيما يخص ***وجهة الصادرات من المنتجات النفطية***، تأتي المكسيك في المرتبة الأولى بنسبة 19.8% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بنسبة 19% خلال الربع المماثل من العام السابق، تليها الدول الأسيوية بنسبة 19.7% مقارنة بنسبة 19.1% خلال الربع المماثل من العام السابق. وقد استحوذت دول أمريكا اللاتينية على حوالي 15.6% مقارنة بنسبة 16.5% خلال الربع المماثل من العام السابق ، واستحوذت الدول الأوروبية على حوالي 15.5% مقارنة بحوالي 15.7% خلال الربع المماثل من العام السابق، واستحوذت كندا على حوالي 9.6% مقارنة بحوالي 12% خلال الربع المماثل من العام السابق، ***كما يوضح الجدول (11) والشكلين (21) و(22).***

الجدول (11)
وجهة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية، 2018-2019
(مليون برميل / يوم)

	النفط الخام				المنتجات النفطية				
	الربع الثاني 2018		الربع الثاني 2019*			الربع الثاني 2018		الربع الثاني 2019*	
	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)		الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
كندا	0.3	15.3	0.5	15.2	المكسيك	1.0	19.0	1.0	19.8
كوريا الجنوبية	0.2	7.6	0.4	14.5	الدول الأسيوية	1.0	19.1	1.0	19.7
الهند	0.1	7.2	0.3	10.5	دول أمريكا اللاتينية	0.8	16.5	0.8	15.6
هولندا	0.2	7.6	0.2	7.4	الدول الأوروبية	0.8	15.7	0.8	15.5
تايوان	0.1	2.8	0.2	6.9	كندا	0.6	12.0	0.5	9.6
الصين	0.4	19.9	0.2	6.8	باقي دول العالم	0.9	17.7	1.0	19.8
المملكة المتحدة	0.2	8.4	0.2	6.0					
ايرلندا	–	–	0.04	1.3					
ايطاليا	0.2	10.1	0.1	4.5					
بنما	–	–	0.1	2.9					
البرازيل	0.02	0.8	0.1	2.7					
سنغافورة	0.1	3.2	0.1	2.7					
اليابان	0.03	1.4	0.1	2.0					
اسبانيا	0.02	1.0	0.05	1.5					
فرنسا	0.01	0.4	0.04	1.3					
شيلي	–	–	0.04	1.2					
النرويج	0.1	3.2	0.04	1.2					
تايلاند	0.04	2.0	0.04	1.2					
باقي دول العالم	0.2	9.1	0.3	10.2					
إجمالي الصادرات	**2.1**		**3.0**		**إجمالي الصادرات**	**5.1**		**5.2**	

* بيانات تقديرية

المصدر:

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (21)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام، 2018- 2019
(%)

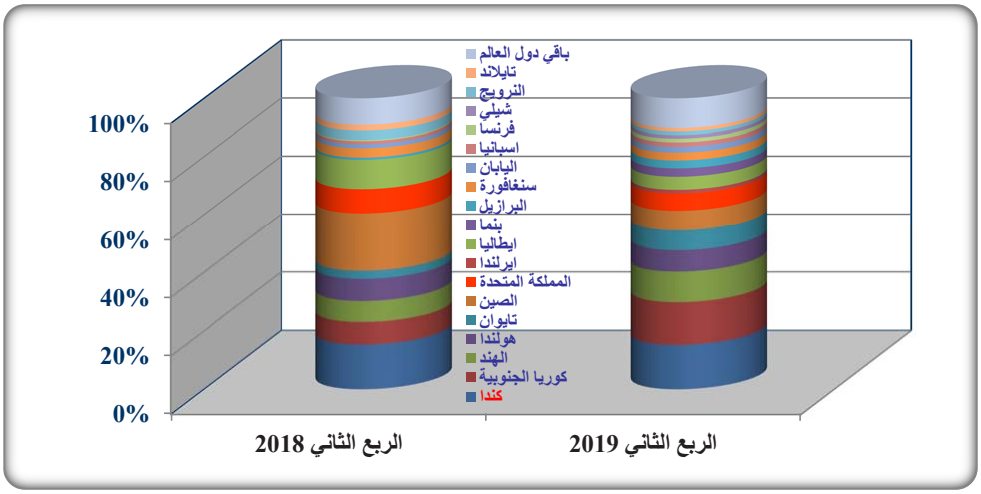

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الشكل (22)
وجهة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات النفطية، 2018- 2019
(%)

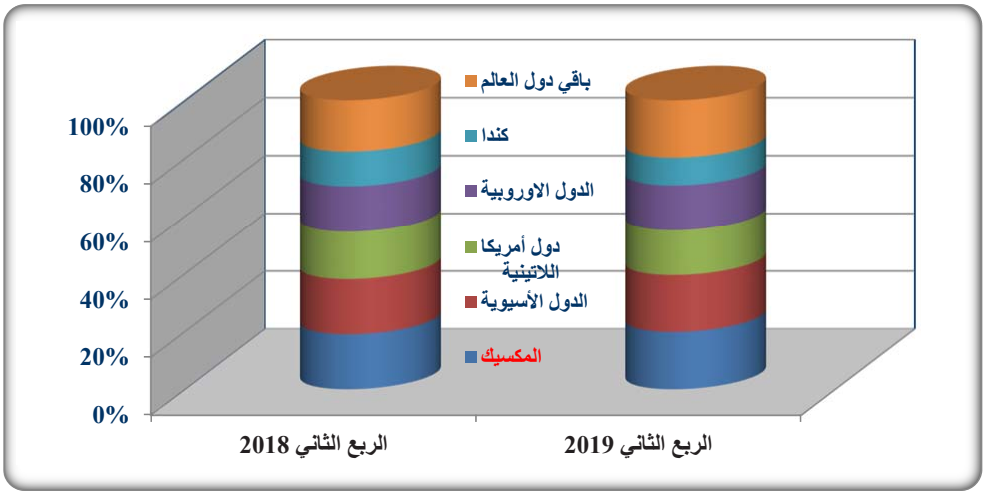

المصدر: بنك المعلومات، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

وبذلك ينخفض ***صـــافي الواردات النفطية للولايات المتحدة*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 255 ألف ب/ي، أي بنسبة 16.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 1.281 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 2 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13).***

الجدول (12)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند
الربع الثاني 2018		6.0	2.9	9.0	4.6
الربع الثالث		6.1	3.1	8.9	4.5
الربع الرابع		5.2	3.1	10.0	4.6
الربع الأول 2019		4.3	3.1	9.9	4.6
الربع الثاني *		4.1	3.0	10.0	4.5
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2019	(0.2)	(0.2)	0.08	(0.1)
	الربع الثاني 2018	(1.8)	0.1	0.92	(0.1)

الجدول (13)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة واليابان والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	اليابان	الصين	الهند
الربع الثاني 2018		(2.8)	0.002	0.5	(0.3)
الربع الثالث		(2.7)	0.1	0.2	(0.6)
الربع الرابع		(3.6)	0.252	0.2	(0.6)
الربع الأول 2019		(2.8)	(0.04)	(0.1)	(0.3)
الربع الثاني *		(2.9)	0.002	0.07	(0.3)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2019	(0.07)	0.04	0.2	(0.04)
	الربع الثاني 2018	(0.05)	–	(0.4)	(0.02)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

2.3. واردات وصادرات اليابان من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات اليابان*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 200 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 28 ألف ب/ي، أي بنسبة 5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 537 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 13 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وعلى جانب ***الصادرات***، إنخفضت صادرات اليابان من المنتجات النفطية بحوالي 72 ألف ب/ي، أي بنسبة 11.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 535 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 13 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك انخفض ***صافي الواردات النفطية لليابان*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 156 ألف ب/ي، أي بنسبة 5% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليه سابقاً.***

3.3. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 80 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 10 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 867 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وقد أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام خلال شهر أبريل 2019 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق وهو 10.6 مليون ب/ي، وذلك رغم تعطل العمل بمصافي التكرير بسبب أعمال الصيانة، في الوقت الذي جمعت فيه المصافي التابعة للدولة مخزونات من الخام الإيراني تحسبا لإلغاء الإعفاءات الأمريكية. وتراجعت تلك الواردات إلى 9.47 مليون ب/ي خلال شهر مايو، بفعل انخفاض الواردات من إيران، تزامناً مع إغلاق عدد من مصافي النفط الحكومية الكبيرة لإجراء أعمال صيانة دورية. قبل أن تعاود الارتفاع خلال شهر يونيو مسجلة 9.63 مليون ب/ي على خلفية زيادة الطلب على اللقيم بفعل بدء إنتاج مصافي جديدة كبيرة.

كما أشارت أحدث بيانات رسمية صادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية إلى تراجع واردات الصين من النفط الخام الإيراني خلال شهر يونيو 2019 بنحو 60% مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2010، وذلك إثر إنتهاء فترة الإعفاءات الممنوحة من تطبيق الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على صادرات النفط الإيرانية. وفي المقابل ارتفعت واردات الصين من النفط الخام السعودي خلال شهر يونيو بنحو 84% لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 1.88 مليون ب/ي، أي نسبة حوالي 19.5% من إجمالي واردات الصين من النفط الخام، وهي الأعلى منذ عام 2013.

وارتفعت واردات الصين من المنتجات النفطية بحوالي 100 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019، مقارنة بصادرات بلغت 52 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي. في حين إنخفضت صادراتها من المنتجات النفطية، وبخاصة من زيت الوقود والغازولين ووقود النفاثات، بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 317 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك على خلفية إغلاق عدد من مصافي النفط الحكومية الكبيرة في الصين لإجراء أعمال صيانة دورية في شهري أبريل ومايو 2019.

وبذلك ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 247 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.5% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 535 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما آنفاً.***

4.3. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضت ***واردات الهند*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 100 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.2% مقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. يأتي ذلك تزامناً مع إعلان

مصـــادر رســمية في الهند عن إيقاف اســتيراد النفط الإيراني بعد إنتهاء الإعفاءات من الضــغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع الطاقة الإيراني، إلى جانب إتعليق شراء النفط من فنزويلا.

كما إنخفضـــت واردات الهند من المنتجات النفطية بشـــكل طفيف بلغ حوالي 6 آلاف ب/ي، أي بنسـبة 0.6% مقارنة بمسـتويات الربع السـابق لتبلغ حوالي 893 ألف ب/ي، وهو مسـتوى مرتفع بنحو 49 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالى 33 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 139 ألف ب/ي، أي بنســبة 3.3% مقارنة مع الربع الســابق ليصــل إلى 4.1 مليون ب/ي، وهو مســتوى منخفض بنحو 118 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (12) والجدول (13) المشار إليهما سابقاً.***

5.3. صادرات دول الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمنتجات النفطية

إنخفضـت ***صـادرات دول الاتحاد السـوفيتي السـابق*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 233 ألف ب/ي، أي بنســبة 3.3% مقارنة بمســتويات الربع الســابق لتبلغ نحو 6.9 مليون ب/ي، وهو مســتوى مرتفع بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمســتويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى استمرار التزام روسيا بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج لدول (أوبك +) والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية عام 2019. كما إنخفضـت صـادراتها من المنتجات النفطية بحوالي 500 ألف ب/ي، أي بنســبة 15.8% مقارنة بمســتويات الربع الســابق لتبلغ حوالي 2.7 مليون ب/ي، وهو مســتوى منخفض بنحو 700 ألف ب/ي مقارنة بمســتويات الربع المماثل من العام الماضــي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تلوث شحنات النفط الروسي المتجهة عبر خط أنابيب Druzhba إلى أوروبا بالكلوريد العضوي.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

شـــهد أداء صـــناعة تكرير النفط الخام العالمية تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2019، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى استمرار الصيانة الدورية الموسمية للكثير من المصافي العالمية والتي بدأت بنهاية موسم الشتاء، مع ارتفاع تكاليفها، إضافة إلى بعض التوقفات غير المخطط لها، وضعف هوامش التكرير في معظم مناطق التكرير الرئيسية في دول أوروبا (بخاصة دول شمال غرب أوروبا) ودول أسيا الهادي، رغم تحسنها بشكل نسبي خلال شهر يونيو 2019.

حيث انخفضت ***كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 1.2 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 81.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 0.5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في مصافي الدول الصناعية خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 277 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.7 مليون برميل/ يوم، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تحسن أداء مصافي تكرير النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية (بخاصة في مناطق ساحل الخليج والغرب الأوسط) بدعم من توقعات زيادة الطلب تزامناً مع بداية موسم القيادة، إلى جانب التحسن النسبي في هوامش التكرير. هذا ومن المتوقع أن يتراجع أداء مصافي تكرير النفط العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من عام 2019، نتيجة تأثرها بوقف استيراد النفط الفنزويلي الثقيل، حيث تعاني هذه المصافي حالياً من عدم تحقيق التوازن بين ارتفاع تدفقات الخامات المحلية الخفيفة وتراجع إمدادات الخامات الثقيلة [16] والمتوسطة في الأسواق النفطية العالمية. يأتي هذا إلى جانب توقف مصفاة "Philadelphia" عن العمل، وهي أكبر وأقدم مصفاة نفطية عن الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وتبلغ طاقتها الإنتاجية 335 ألف برميل/يوم، وذلك على خلفية الحريق الهائل الذي إجتاحها في الحادي والعشرين من شهر يونيو 2019، مع توقع إبقائها مغلقة لفترة زمنية طويلة.

[16] يُذكر أن النفط الخام الثقيل عادة ما يكون أقل سعراً من النفط الخفيف، ولكن عقب دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على فنزويلا حيز التنفيذ، ارتفع الطلب عليه بشكل ملحوظ وأصبح يتم تداوله بسعر أعلى للبرميل.

كما تجدر الإشـــارة إلى تأثر مصـــافي النفط العاملة في دول أوروبا بإنقطاع إمدادات الخام الروســـي عبر خط أنابيب Druzhba، حيث تم تعليق نقل النفط الخام والتسـليم إلى جميع المصـــافي المرتبطة بخط الأنابيب، على خلفية تلوث شـحنات النفط الروسـي بالكلوريد العضـوي (ثنائي كلوريد الإيثيلين) ، المستخدم في تصنيع الـ PVC، كما أنه يستخدم كمذيب، والذي يتحول في درجات الحرارة المعتادة لعمليات التكرير، إلى حمض الهيدروكلوريك وهو مادة شـديدة التأكل. هذا وقد أعلنت مصـفاة Mozyr في بيلاروسيا عن تأكل المبادل الحراري بعد معالجة النفط الخام الروسي لعدة أيام.

وإنخفضـت كميات النفط الخام المسـتهلك في مصـافي الدول النامية والمتحولة بشـكل كبير بلغ نحو 911 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بالربع السـابق لتصـل إلى 43.6 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع الطلب على النفط الخام في مصـافي التكرير العاملة في دول الاتحاد الســـوفيتي الســـابق، نتيجة إنقطاع إمدادات الخام الروســـي عبر خط أنابيب Druzhba، المشـار إليه عاليه. إلى جانب إغلاق العديد من مصـافي النفط الصـغيرة المسـتقلة العاملة في مقاطعة Shandong بالصـين خلال شـهر مايو 2019، بسـبب أعمال الصـيانة واسـعة النطاق، أو بسبب زيادة المعروض من المنتجات النفطية.

يأتي ذلك على الرغم من زيادة الطلب على الوقود خلال مهرجان Qingming بالصـــين في شـهر أبريل، وارتفاع أداء مصـافي التكرير في الصـين إلى مسـتويات قياسـية في شـهر يونيو 2019 بلغت 13 مليون ب/ي بالتزامن مع بدء تشـــغيل مصـــنع Shenzhen، وذلك وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصـاء الصـيني. هذا وتجدر الإشـارة إلى أن مصـافي التكرير الصـينية لا تزال وسـط نقطة تحول من معالجة درجات الخام الثقيلة إلى درجات خفيفة مثل الشـــحنات الأمريكية كجزء من مبادرة الحكومة الصينية لتقليل مستويات التلوث.

وارتفع الطلب على النفط الخام من قبل مصـافي النفط العاملة في أمريكا اللاتينية بشكل طفيف، وبخاصـــة في الارجنتين، في الوقت التي تشـــهد فيه فنزويلا توقف شـــبه كامل لنشـــاط تكرير النفط، وفقاً لأحدث بيانات صـادرة عن وكالة الطاقة الدولية. وفي البرازيل واصـلت صـناعة تكرير النفط إلى حد ما تعافيها من الحرائق التي شهدتها مصفاة "Manguinhos" ومصفاة "Replan" أكبر مصـافي التكرير في البلاد خلال عام 2018، ***كما يوضح الجدول (14) والشكل (23).***

الجدول (14)
تطور متوسط كميات النفط الخام المستهلكة في المصافي العالمية، 2018 – 2019
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2018	2019		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019
الدول الصناعية :	**37.8**	**38.0**	**37.7**	**(0.277)**	**(0.110)**
الأمريكتين	19.4	18.7	19.2	0.452	(0.254)
أوروبا	11.7	12.1	11.8	(0.299)	0.115
أسيا/الهادي	6.7	7.1	6.7	(0.430)	0.028
الدول النامية والمتحولة:	**44.0**	**44.5**	**43.6**	**(0.911)**	**(0.428)**
الدول الآسيوية النامية	23.0	23.4	23.2	(0.186)	0.163
دول الشرق الأوسط	7.7	8.0	7.8	(0.193)	0.148
دول أمريكا اللاتينية	3.8	3.5	3.5	0.021	(0.234)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	6.9	7.0	6.6	(0.400)	(0.233)
أخرى**	2.7	2.6	2.6	0.047	(0.072)
الإجمالي العالمي	**81.8**	**82.5**	**81.3**	**(1.188)**	**(0.538)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

الشكل (23)
التطورات في متوسط كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

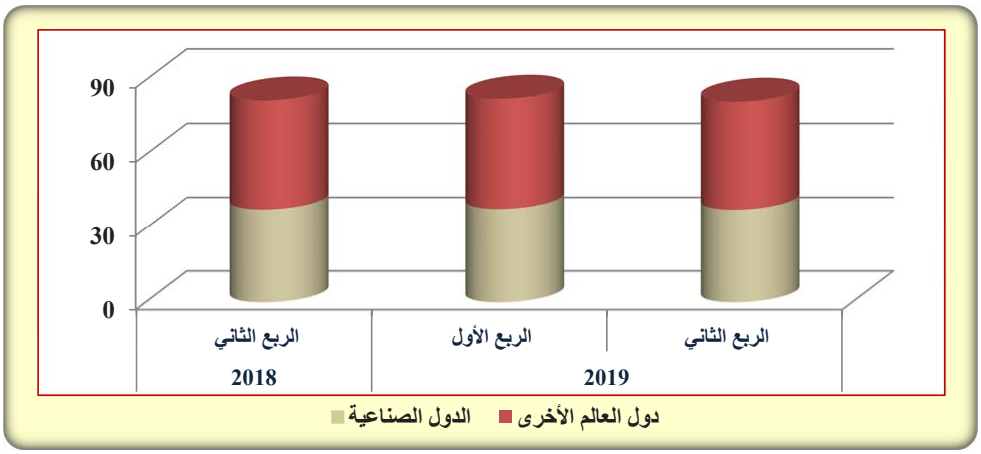

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

وفيما يخص ***معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية***، فقد انخفضت خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 1.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82%، وهو مستوى منخفض بنحو 1.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وفي هذا السياق يذكر أن معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتفعت خلال شهر يونيو 2018 إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1998 وهو 97%، قبل أن تتراجع إلى 94.2% خلال شهر يونيو 2019، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2018، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ***كما يوضح الجدول (15).***

الجدول (15)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، 2018 – 2019
(%)

المنطقة	2018	2019		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019
الدول الصناعية :	**84.9**	**84.2**	**83.3**	**(0.9)**	**(1.6)**
الأمريكتين	87.8	83.6	85.0	1.4	(2.8)
أوروبا	81.4	83.4	81.5	(2.0)	0.1
أسيا/الهادي	83.0	87.0	81.7	(5.3)	(1.3)
الدول النامية والمتحولة:	**82.4**	**82.7**	**81.0**	**(1.8)**	**(1.4)**
الدول الآسيوية النامية	92.7	91.9	89.8	(2.1)	(3.0)
دول الشرق الأوسط	76.7	84.0	83.1	(0.9)	6.3
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	65.1	57.9	59.3	1.4	(5.8)
دول أوروبا غيرالصناعية	80.0	80.0	80.0	–	–
المتوسط العالمي	**83.6**	**83.4**	**82.0**	**(1.3)**	**(1.5)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بالمنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد انخفضت تلك الكميات خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 900 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 80.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

حيث انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول الصناعية خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 37.6 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع معدلات تشغيل مصافي النفط. كما انخفضت

المنتجات النفطية المكررة من مصافي الدول النامية والمتحولة بنحو 600 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43.3 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (16) والشكل (24).**

الجدول (16)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2018	2019		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الثاني 2018	الربع الأول 2019
الدول الصناعية :	**37.7**	**37.9**	**37.6**	**(0.300)**	(0.100)
الأمريكتين	19.4	18.7	19.2	0.500	(0.200)
أوروبا	11.7	12.1	11.7	(0.400)	–
أسيا/الهادي	6.6	7.1	6.7	(0.400)	0.100
الدول النامية والمتحولة:	**43.4**	**43.9**	**43.3**	**(0.600)**	**(0.100)**
الدول الآسيوية النامية ومنها:	**22.5**	**23.4**	**22.9**	**(0.500)**	**0.400**
الصين	12.0	12.6	12.4	(0.200)	0.400
دول الشرق الأوسط	7.6	7.9	7.7	(0.200)	0.100
دول أمريكا اللاتينية	3.7	3.1	3.2	0.100	(0.500)
دول الاتحاد السوفيتي السابق	6.9	7.0	6.6	(0.400)	(0.300)
أخرى**	2.6	2.5	2.6	0.100	–
الإجمالي العالمي	**81.1**	**81.8**	**80.9**	**(0.900)**	**(0.200)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أفريقيا ودول أوروبا غير الصناعية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Report, various issues.

الشكل (24)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، 2018- 2019
(مليون برميل/ يوم)

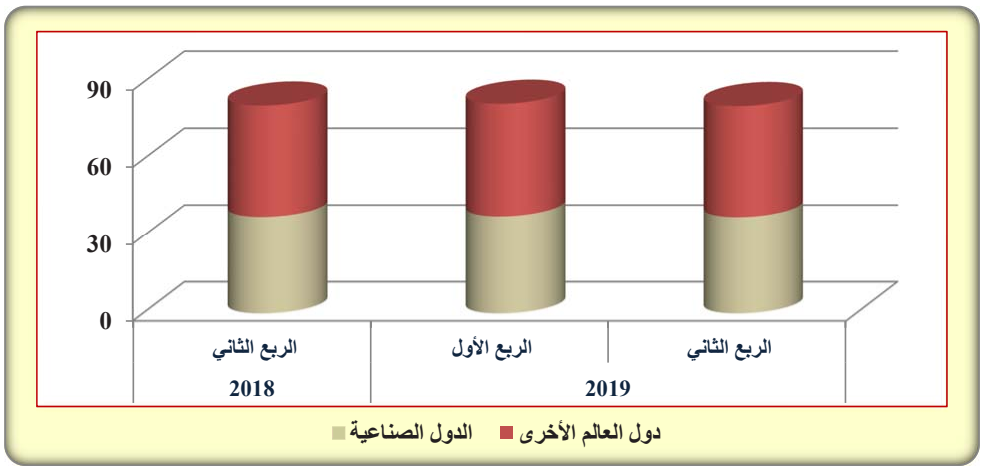

المصدر: Oil Market Report, Various Issues.

ثالثاً: التطورات في أسواق الغاز الطبيعي العالمية

1. الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي

إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 0.36 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.56 دولار لكل مليون و ح ب، ليشكل إنخفاضاً بمقدار 0.29 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2005 عندما بلغ 12.26 دولار لكل مليون و ح ب. ولدى مقارنة متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي بمتوسط خام غرب تكساس[17] خلال الربع الثاني من عام 2019، يتضح انخفاض أسعار الغاز الطبيعي بنحو 7.74 دولار لكل مليون و ح ب، ***كما يوضح الجدول (17).***

[17] بغرض المقارنة، تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون وحدة حرارة بريطانية (و ح ب) على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

الجدول (17)
تطور متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي
(دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية)

		الغاز الطبيعي *	خام غرب تكساس **
	الربع الثاني 2018	2.86	11.72
	الربع الثالث	2.93	12.02
	الربع الرابع	3.80	10.17
	الربع الأول 2019	2.92	9.47
	الربع الثاني	2.56	10.30
التغير عن	الربع الأول 2019	(0.36)	0.83
(دولار/م و ح ب)	الربع الثاني 2018	(0.29)	(1.42)

* كما هو في مركز هنري.
** تم تحويل خام غرب تكساس إلى مليون و ح ب على أساس أن البرميل يحتوي 5.80 مليون و ح ب.

ملاحظة:
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- http://www.eia.gov/dnav/ng/hist/rngwhhdM.htm

هذا ويعزى الإنخفاض الذي شهده متوسط الأسعار الفورية للغاز الطبيعي في السوق الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2019 إلى ارتفاع إنتاج الغاز الصخري رغم الضغوط المالية التي تواجهها شركات التنقيب الأمريكية. إضافة إلى ارتفاع مخزون الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان لايزال أدنى من متوسطه على مدار الخمس أعوام السابقة.

2. إنتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية [18]

ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من الغاز الصخري خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 6 مليار متر مكعب، أي بنسبة 3% مقارنة بمستويات الربع الأول من عام 2019 ليبلغ 202.5 مليار متر مكعب، مرتفعاً بنحو 29 مليار متر مكعب، أي بنسبة 16.7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2018.

[18] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج الغاز الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia ، و منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة. هذا وتُعد منطقة Appalachia أكبر مصادر تطوير الغاز الصخري بالولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث ارتفع إنتاج الغاز الصخري فيها بشكل ملحوظ بلغ أكثر من 14 مليار قدم مكعب يومياً منذ عام 2012، وبخاصة في حقلي Marellellus و Utica، مما أدى إلى زيادة عامة في إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وذلك وفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية حول إنتاجية الحفر.

و فيما يتعلق بالإنتاج الأمريكي الشـــهري من الغاز الصـــخري، فقد اســـتهل الربع الثاني من عام 2019، أي خلال شـهر أبريل عند مستوى 66.5 مليار متر مكعب، ثم ارتفع إلى أعلى مستوياته خلال الربع الثاني من عام 2019 وهو 68.7 مليار متر مكعب خلال شـــهر مايو، ثم إنخفض مجدداً ليصل إلى 67.3 مليار متر مكعب في شهر يونيو، ***كما يوضح الشكل (25).***

الشكل (25)
متوسط الإمدادات الربع السنوية للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، 2018 - 2019
(مليار متر مكعب/ ربع سنة)

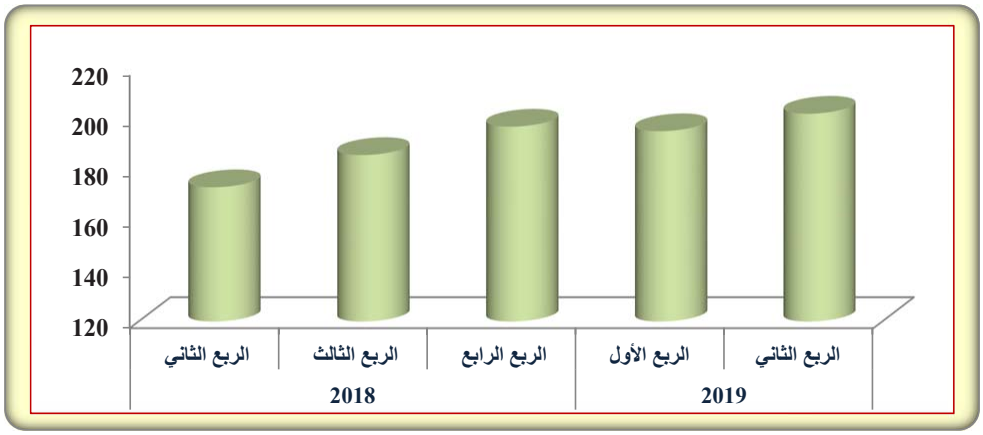

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

من ناحية أخرى، أظهرت أحدث بيانات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الغاز الطبيعي المسـوق في الولايات المتحدة الأمريكية قد سـجل مسـتوى قياسـي وهو 97.1 مليار قدم مكعب يومياً خلال شـهر مايو 2019، متجاوزاً المستوى القياسـي السـابق المُسـجل في شـهر مارس 2019 والبالغ 96.9 مليار قدم مكعب يومياً.

3. أسواق الغاز الطبيعي المسيل في آسيا

تستعرض الفقرات التالية التطورات في أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق آسيا والكميات المستوردة من كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، والمصـادر الرئيسية لتلك الواردات، وصافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل خلال الربع الثاني من عام 2019.

1.3. أسعار الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***اليابان*** خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 1.4 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.5 دولار/ مليون و ح ب، وهو نفس مستوى الربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/ مليون و ح ب.

كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***تايوان*** بمقدار 1.2 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.4 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 0.2 دولار / مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وإنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***الصين*** بمقدار 1.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.7 دولار/ مليون و ح ب ، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بمقدار 0.2 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

كما إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته ***كوريا الجنوبية*** بمقدار 2.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.2 دولار/ مليون و ح ب، مشكلاً بذلك إنخفاضاً بمقدار 0.3 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. علماً بأن أعلى مستوى لمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل

إنخفض متوسط إجمالي الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل في ***أسواق شمال شرق آسيا*** من المصادر المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 8.1 مليون طن، أي بنسبة 15.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 43.5 مليون طن، وهو مستوى مرتفع بمقدار 0.2 مليون طن مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ***وفي هذا السياق***، تواصل إنخفاض واردات اليابان

(أكبر مستورد للغاز المسيل عالمياً) بعد تراجعها خلال العام السابق إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2011، في ظل استمرار تراجع الاستهلاك نتيجة للانكماش السكاني، مسجلة 5.2 مليون طن خلال شهر يونيو 2019.

كما تراجعت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل في شهر يونيو إلى 4.53 مليون طن، مقارنة بمستوى قياسي بلغ 6.58 مليون طن في شهر يناير 2019، تزامناً مع استمرار تراجع وارداتها من الولايات المتحدة على خلفية التوترات حول التجارة بين الطرفين لتصل إلى نحو 66 ألف طن فقط خلال الربع الثاني من عام 2019 (وبالتحديد في شهر أبريل). حيث توقفت واردات الصين من الغاز المسيل الأمريكي خلال شهري مايو ويونيو 2019، تزامناً مع إعلان الصين عن زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات من 10% إلى 25% إبتداء من شهر يونيو 2019. وبناء على ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية إطلاق معظم مشروعات بناء محطات تسييل الغاز، حيث تم مؤخراً افتتاح مصنع للغاز في ولاية louisiana، يتضمن ثلاث خطوط لتسييل الغاز بطاقة إجمالية تبلغ 13.5 مليون طن سنوياً.

ويوضح ***الجدول (18)*** الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي المسيل وأسعاره في كل من اليابان وكوريا الجنوبية و الصين وتايوان.

الجدول (18)

تطور كميات و متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل المستوردة في أسواق شمال شرق أسيا *

		الكميات المستوردة (مليون طن)					حصة الدول العربية من الواردات %	متوسط أسعار الاستيراد (دولار / م و ح ب)			
		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية	الإجمالي		اليابان	الصين	تايوان	كوريا الجنوبية
الربع الثاني 2018		17.6	12.0	4.5	9.2	**43.3**	20.8	9.5	8.5	8.2	9.5
الربع الثالث		20.7	13.2	4.4	9.0	**47.3**	20.7	10.2	8.5	9.3	10.3
الربع الرابع		20.1	16.9	4.1	12.5	**53.6**	18.4	11.0	8.5	9.8	11.1
الربع الأول 2019		22.2	15.0	4.0	10.4	**51.6**	25.8	10.9	9.8	9.6	11.3
الربع الثاني		16.4	13.5	4.0	9.6	**43.5**	21.8	9.5	8.7	8.4	9.2
التغير عن	الربع الأول 2019	(5.8)	(1.5)	–	(0.8)	**(8.1)**		(1.4)	(1.1)	(1.2)	(2.1)
	الربع الثاني 2018	(1.2)	1.5	(0.5)	0.4	**0.2**		–	0.2	0.2	(0.3)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- حصـــة الدول العربية من الواردات لا تشـــمل الصـــين بداية من الربع الثاني من عام 2018 وحتى الربع الرابع من عام 2018، حيث لم تصدر الصين بيانات تفصيلية عن مصادر وارداتها منذ شهر مارس 2018 وحتى بداية عام 2019.

المصادر: World Gas Intelligence, various issues.

3.3. مصادر واردات الغاز الطبيعي المسيل

بلغت ***صادرات استراليا*** إلى أسواق شمال شرق أسيا خلال الربع الثاني من عام 2019 حوالي 16.7 مليون طن، لتأتي في المرتبة الأولى بنسبة 38.4% من إجمالي واردات اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان خلال الفترة نفسها، تليها ***قطر*** بنسبة 16.3% ثم ***ماليزيا*** بنسبة 12.7%.

وقد بلغت ***صادرات الدول العربية*** إلى أسواق شمال شرق أسيا حوالي 9.5 مليون طن لتساهم بما نسبته 21.8% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4.3. صافي عائد الشحنات الفورية لمصدري الغاز الطبيعي المسيل[19]

وفيما يتعلق ***بصافي عائد الشحنات الفورية*** المحقق لعدد من الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسيل في أسواق شمال شرق أسيا في نهاية الربع الثاني من عام 2019، فتأتي روسيا في المرتبة الأولى محققة صافي عائد في حدود 4.28 دولار/ مليون و ح ب، تليها إندونيسيا بصافي عائد 4.15 دولار/ مليون و ح ب، ثم ماليزيا بصافي عائد 4.10 دولار/ مليون و ح ب، واستراليا بصافي عائد 4.09 دولار/ مليون و ح ب. فيما بلغ صافي العائد لقطر 3.87 دولار/ مليون و ح ب، وللجزائر 3.48 دولار/ مليون و ح ب.

رابعاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة[20]

استقر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثاني من عام 2019، وذلك تزامناً مع استقرار أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث إنخفض متوسط تكلفة إنتاجهما إلى أقل من دولار لكل ميجاواط.

في هذا السياق، يذكر أن وكالة الطاقة الدولية قد أشارت في أحدث تقاريرها إلى تباطؤ نمو مصادر الطاقة المتجددة في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي، ما يهدد بعدم تحقيق الأهداف المناخية على المدى الطويل. حيث أشار التقرير إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بشكل مطرد خلال عام 2017، واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2018 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 33 جيجا طن، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة بالفحم لإنتاج الكهرباء في الدول النامية في آسيا، هذا وقد ساهم الفحم بنسبة 30% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في عام 2018.

ولم يكن الإنتاج مرتفعاً بما يكفي لتلبية الطلب العالمي على الطاقات المتجددة، رغم ارتفاع الطلب على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية في عام 2018، حيث ارتفع الطلب على

[19] عائدات التصدير مطروحاً منها تكاليف النقل ورسوم الإتاوة.

[20] المصادر:
- REN21, Renewables 2019, Global Status Report
- IRENA, Renewable Energy Statistics 2018 & Renewable Capacity Statistics 2019.
- UN Environment Programme, Global Trends in Renewable Energy Investment 2019.

الطاقة الشمسية وحدها بنسبة 31% مقارنة بالعام السابق، وارتفع الطلب على الطاقة النووية ليصل إلى مستويات ما قبل كارثة فوكوشيما في اليابان.

كما يجدر بالذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (بإستثناء المشاريع الكبيرة في الطاقة الكهرومائية) حوالي 272.9 مليار دولار خلال عام 2018، بإنخفاض بلغت نسبتة 11.7% مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بنسبة 22% ليصل إلى 133.5 مليار دولار، نتيجة استمرار إنخفاض التكاليف الرأسمالية للمنشآت الكهروضوئية، والضعف المفاجئ الذي تشهده أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم وهي الصين، منذ منتصف عام 2018. كما إنخفضت الاستثمارات في الطاقة الحرارية الأرضية بنسبة 1% لتصل إلى 2 مليار دولار، وتراجعت الاستثمارات في مشاريع الوقود الحيوي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة إلى نحو 481 مليون دولار ونحو 359 مليون دولار على الترتيب.

هذا وقد استحوذت الصين على حصة بلغت 32.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال عام 2018 مقارنة بنحو 45% خلال عام 2017، يليها أوروبا بحصة 21.9%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 15.7%، ودول أسيا/الهادئ بحصة 15.4%. كما انتشرت الطاقات المتجددة في عدد متزايد من الاقتصادات النامية والناشئة، وأصبح بعضها من الأسواق الهامة. وتستعرض الفقرات التالية التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 1295.3 جيجاواط في نهاية عام 2018، وقد استحوذت كل من الصين والبرازيل والولايات المتحدة وكندا ودول الاتحاد السوفيتي السابق والنرويج على حوالي 61.5% من ذلك الإجمالي. بينما إنخفض الإجمالي العالمي من الطاقة الكهرومائية المنتجة بشكل طفيف بلغ نحو 0.1% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 4158.2 تيراواط ساعة في عام 2017، وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في عام 2018 نحو 7.153 جيجاواط، وهو مستوى منخفض بنحو 1% بالمقارنة مع العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الكهرومائية نحو 18.259 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى منخفض بنحو 7% مقارنة بعام 2016، ***كما يوضح الجدول (20).***

هذا ويواصل البنك الدولي دعمه لمشاريع الطاقة الكهرومائية المصممة والمنفذة بشكل جيد، بهدف دعم التنمية المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 10% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 563.7 جيجاواط في نهاية عام 2018، وتُعد أسيا أكبر سوق أقليمية لطاقة الرياح بحصة تصل إلى 40.6% من الإجمالي العالمي، يليها أوروبا بحصة 32.4%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 16.7%. كما ارتفع الإجمالي العالمي من طاقة الرياح المنتجة بنحو 18.4% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 1134.4 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في عام 2018 نحو 1.397 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 36.7% مقارنة بالعام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من طاقة الرياح نحو 2.694 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8% مقارنة بعام 2016، ***كما يوضح الجدول (20).***

والجدير بالذكر أنه استجابة للطلب العالمي المتزايد على تقنيات ومشاريع طاقة الرياح، قام موردي التوربينات الهوائية ومطوري المشاريع بتوسيع وفتح مصانع ومكاتب جديدة في جميع أنحاء العالم.

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 24.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 486.1 جيجاواط في نهاية عام 2018، وحققت خمسة أسواق رئيسية نحو 75% من هذه الزيادة وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند وألمانيا. أما بالنسبة للقدرة التراكمية، فتأتي الصين في المرتبة الأولى يليها كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

(التي اجتازت ألمانيا) وتأتي إيطاليا في المرتبة الخامسة. هذا وقد بدأت الأسواق الناشئة في المساهمة بشكل كبير في النمو العالمي لإجمالي قدرات الطاقة الشمسية المتاحة. كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الشمسية المنتجة بنحو 32.9% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 437.3 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2018 نحو 2.069 جيجاواط، وهو مستوى مرتفع بنحو 74% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من مصر والامارات والسعودية والجزائر. وتضاعف إجمالي إنتاج الدول الأعضاء من الطاقة الشمسية ليصل إلى نحو 2.344 تيراواط ساعة في عام 2017، ***كما يوضح الجدول (20).***

يُذكر أن العديد من دول العالم قد استخدمت العطاءات بصورة متزايدة بهدف رفع قدرتها على توليد الطاقة الشمسية، حيث قدمت بعض الأسواق عطاءات جديدة منخفضة تبلغ أقل من 3 سنت/ كيلوواط ساعة، كما قدمت عدة دول من بينها الهند والأردن والسعودية وجنوب افريقيا والامارات عطاءات منخفضة جداً للطاقة الشمسية. وفي الولايات المتحدة، أدى إنخفاض أسعار شراء الطاقة المتجددة إلى جعل الطاقة الشمسية أكثر جاذبية من طاقة الغاز الطبيعي في العديد من المواقع.

4. أسواق الطاقة الحيوية[21]:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية بنحو 6.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 118 جيجاواط في نهاية عام 2018، كما ارتفع الإجمالي العالمي من الطاقة الحيوية المنتجة بنحو 6.1% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 495.4 تيراواط ساعة، ***كما يوضح الجدول (19).***

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في عام 2018 نحو 0.113 جيجاواط، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. في حين بلغ إجمالي إنتاجها من الطاقة الحيوية نحو 0.459 تيراواط ساعة في عام 2017، وهو مستوى أقل بنحو 0.01 تيراواط ساعة فقط مقارنة بمستوى العام السابق، ***كما يوضح الجدول (20).***

[21] الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية .

هذا وتحرز صـــناعة الطاقة الحيوية تقدماً من خلال الدعم الأكاديمي والحكومي للتكنولوجيات الجديدة في الأسواق. غير أن المنافسة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة الأخرى، إضـــافة إلى المخاوف بشـــأن اســـتدامة بعض أشـــكال الطاقة الحيوية قد إنعكســـت ســـلباً على المناخ الاستثماري في أسواق الطاقة الحيوية، وهو ما يشكل عائقاً أمام إنتاج الطاقة الحيوية.

الجدول (19)

قدرات توليد الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2018

(جيجاواط)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	0.002	0.594	0.001	0.597
البحرين	–	0.001	0.005	–	0.006
الجزائر	0.228	0.010	0.435	–	0.673
تونس	0.066	0.245	0.047	–	0.358
السعودية	–	0.003	0.139	–	0.142
سورية	1.494	0.001	0.001	0.007	1.503
العراق	2.514	–	0.037	–	2.551
قطر	–	–	0.005	0.038	0.043
الكويت	–	0.010	0.031	–	0.041
ليبيا	–	–	0.005	–	0.005
مصر	2.851	1.125	0.770	0.067	4.813
الدول الأعضاء	**7.153**	**1.397**	**2.069**	**0.113**	**10.732**
العالم	**1295.3**	**563.7**	**486.1**	**117.8**	**2356.3**

المصدر: IRENA, Energy Statistics 2019.

الجدول (20)
إنتاج الطاقات المتجددة في الدول الأعضاء، 2017
(تيراواط ساعة)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	0.001	0.785	0.006	0.792
البحرين	–	0.001	0.008	–	0.009
تونس	0.017	0.449	0.112	–	0.578
الجزائر	0.056	0.019	0.560	–	0.635
السعودية	–	0.005	0.155	–	0.160
سورية	0.754	0.001	–	0.033	0.788
العراق	4.582	–	0.057	–	4.640
قطر	–	–	0.008	0.115	0.123
الكويت	–	0.018	0.049	–	0.066
ليبيا	–	–	0.008	–	0.008
مصر	12.850	2.200	0.602	0.305	15.957
الدول الأعضاء	**18.259**	**2.694**	**2.344**	**0.459**	**23.756**
العالم	**4158.2**	**1134.4**	**437.3**	**495.4**	**6190.9**

المصدر: IRENA, Renewable Energy Statistics 2019.

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك:

تم وضع إطار عمل عربي مشترك لتعزيز إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة المختلفة، وذلك استناداً إلى الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010 – 2030)، والتى اعتمدتها القمة العربية التنموية الإقتصادية والإجتماعية بالعاصمة السعودية، الرياض، في شهر يناير 2013.

وتعد هذه الاستراتيجية أول عمل عربي مشترك يوجه لتنمية مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وفي عام 2015 أصدرت جامعة الدول العربية الإصدار الثالث من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية، والذي تضمن مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، ***كما هي موضحة في الجدول (21)***.

الجدول (21)

الأهداف الاستراتيجية للطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك

الامارات	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 50% بحلول عام 2050.
البحرين	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المنتجة بنسبة 5% بحلول عام 2025، ترتفع إلى 10% بحلول عام 2035
تونس	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 30% عام 2030.
الجزائر	مساهمة الطاقة المتجددة من الكهرباء المنتجة محلياً بنسبة 27% عام 2030.
السعودية	مساهمة المصادر المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 30% عام 2030.
سورية	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بنسبة 30% عام 2030.
العراق	مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج القدرة المركبة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بنسبة 1% بحلول عام 2020
قطر	مساهمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية في مزيج الطاقة بنسبة 20% عام 2030.
الكويت	مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بنسبة 15% عام 2030.
ليبيا	مساهمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح من الطاقة الكهربائية المنتجة بنسبة 7% عام 2020 وبنسبة 10% عام 2025.
مصر	مساهمة طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية في توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 12% ، 2% ، 6% على التوالي عام 2030.

المصادر: - جامعة الدول العربية ، دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية لعام 2015.
- برامج وطنية جديدة لتنمية الطاقات المتجددة.

يُذكر إنه قد تم توسيع نطاق الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الإستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، بما يتوافق مع الهدف السابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي ينص على " ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شـهد الربع الثاني من عام 2019 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت لها بشـكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي*:

1. استمرار الالتزام بتعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +)

شـهد الربع الثاني من عام 2019 اسـتمرار تطبيق تعديلات اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +) التي دخلت حيز التنفيذ بدء من شـهر يناير 2019 ولفترة أولية مدتها سـتة أشـهر،أي حتى شـهر يونيو 2019، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي في سوق النفط العالمي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إنه قد تم الإتفاق على خفض إنتاج دول أوبـك بنحو 0.8 مليون برميـل/يوم، وهو مـا يعـادل 2.5% من مسـتوى إنتـاجهـا المرجعي، كما تم الاتفاق على خفض الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك لإنتاجها بنحو 0.4 مليون برميل/يوم، وهو ما يعادل 2% من مسـتوى إنتاجها المرجعي، ليصـل بذلك إجمالي الإنتاج المتفق على خفضـه من قبل دول (أوبك +) إلى 1.2 مليون برميل/يوم، ***كما يوضح الجدول (22)***.

الجدول (22)
تعديلات إتفاق خفض الإنتاج الجديدة
بين دول أوبك وبعض منتجي النفط من خارجها (أوبك +)
(مليون برميل/يوم)

	مستوى الإنتاج المرجعي*	الكمية المتفق على خفضها	مستوى الإنتاج بداية من شهر يناير 2019
دول أوبك			
الجزائر	1.057	(0.032)	1.025
أنجولا	1.528	(0.047)	1.481
الكونغو	0.325	(0.010)	0.315
الإكوادور	0.524	(0.016)	0.508
غينيا الاستوائية	0.127	(0.004)	0.123
الجابون	0.187	(0.006)	0.181
العراق	4.653	(0.141)	4.512
الكويت	2.809	(0.085)	2.724
نيجيريا	1.738	(0.053)	1.685
السعودية	10.633	(0.322)	10.311
الإمارات	3.168	(0.096)	3.072
دول خارج أوبك			
أذربيجان	0.796	(0.020)	0.776
البحرين	0.227	(0.005)	0.222
برونوي	0.131	(0.003)	0.128
كازخستان	1.900	(0.040)	1.860
ماليزيا	0.627	(0.015)	0.612
المكسيك	2.017	(0.040)	1.977
عُمان	0.995	(0.025)	0.970
روسيا	11.421	(0.230)	11.191
السودان	0.074	(0.002)	0.072
جنوب السودان	0.132	(0.003)	0.129
إجمالي أوبك	**26.749**	**(0.812)**	**25.937**
إجمالي خارج أوبك	**18.320**	**(0.383)**	**17.937**
إجمالي أوبك +	**45.069**	**(1.195)**	**43.874**

* مستوى الإنتاج المرجعي هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 لكل دول أوبك + بإستثناء الكويت، و أذربيجان، و كازخستان.

ملاحظات:

- تم استثناء كل من ليبيا و إيران و فنزويلا من إتفاق خفض الإنتاج.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكلا من الكويت و أذربيجان هو إنتاج شهر سبتمبر 2018.
- مستوى الإنتاج المرجعي لكازخستان هو مستوى إنتاج شهر نوفمبر 2018.

المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. إجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج

أعلنت اللجنة الوزارية المشتركة لدول (أوبك +) لمراقبة الإنتاج في أحدث تقرير لها، إنه استنادا إلى تقرير اللجنة الفنية المشتركة لشهر يونيو 2019، فقد ارتفع متوسط نسبة التزام الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها معاً بقرار تعديلات خفض الانتاج إلى 168% خلال شهر أبريل 2019، وهو أعلى مستوى منذ بدء تنفيذ إتفاق خفض الإنتاج في عام 2017، ثم تراجع بعد ذلك إلى 163% خلال شهر مايو و 137% خلال شهر يونيو، ليصل متوسط نسبة الالتزام خلال الربع الثاني من عام 2019 إلى نحو 156% مقارنة بمتوسط بلغ نحو 103% خلال الربع الأول من نفس العام، وهو ما يُظهر تقدماً كبيراً نحو تحقيق الهدف المشار إليه عاليه والمتوافق عليه في الاجتماع الوزاري الخامس لدول (أوبك +).

وأكدت اللجنة على أهمية استمرار مراقبة السوق ومدى الإلتزام بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج، كما أقرت بحالات عدم اليقين الحالية والحرجة التي تحيط بسوق النفط العالمي خلال عام 2019، مع دعوة جميع الدول المشاركة في "إعلان التعاون" لمضاعفة جهودها في التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لضمان استعادة توازن سوق النفط العالمي.

يأتي ذلك قبل إنعقاد كلاً من الإجتماع الوزاري العادي رقم 176 لدول أوبك والإجتماع الوزاري السادس لدول (أوبك +) في اليوم الأول والثاني من شهر يوليو 2019، بالعاصمة النمساوية، فيينا، والذي من المتوقع أن يتم خلالهما إتخاذ قرار بشأن تمديد تعديلات إتفاق خفض الإنتاج لفترة زمنية إضافية.

3. رفع الصين للرسوم الجمركية على وارداتها من الغاز المسيل الأمريكي

قررت الصين رفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25% على واردات الغاز الطبيعي المسيل من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تزامناً مع التوترات التجارية المستمرة بين الطرفين، وتعد سوق الغاز الطبيعي المسيل في الصين الأكبر والأسرع نمواً في العالم. وفي هذا السياق، تبدو الفرصة مواتية لدى شركات الغاز الروسية، بزيادة حصتها في السوق الصينية على حساب الولايات المتحدة، وخاصة مع قرب بدء تشغيل خط أنابيب

جديد بطاقة 38 مليار متر مكعب سنوياً، يدعى "قوة سيبيريا" لضخ الغاز من روسيا إلى الصين.

4. التعليق الكامل لواردات الهند من النفط الإيراني

توقفت الهند بالكامل في مايو 2019 عن استيراد النفط الخام من إيران، بعدما فترة الإعفاءات التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لكبار مستوردي الخام الإيراني. هذا ويذكر أن الهند تُعد ثالث أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وأكبر مشتر للنفط الإيراني بعد الصين، ومع دخول الضغوطات الاقتصادية الأمريكية على قطاع النفط الإيراني حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2018، بدأت الهند في تقليص مشترياتها من النفط الخام الإيراني

5. خطط شركة "أرامكو" السعودية لزيادة إمدادات النفط إلى أوروبا

كشفت شركة "أرامكو" السعودية عن خطة تهدف إلى تعزيز إمداداتها النفطية إلى أوروبا بمقدار 300 ألف ب/ي في غضون العامين القادمين. هذا وتجدر الإشارة أن لدى الشركة حالياً اتفاقات لتوريد النفط ومبادلة المنتجات في أوروبا تتجاوز 3 مليون ب/ي. كما تجدر الإشارة إلى أن حجم تجارة أرامكو النفطية قد بلغ مستوى قياسياً عند 4.5 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2019، وأن الشركة في طريقها للوصول إلى هدفها البالغ م مليون برميل يومياً بنهاية العام المقبل 2020.

6. تجديد شركة "سوناطراك" الجزائرية لعقود تصدير الغاز نحو إيطاليا

وقعت كلاً من شركة "سوناطراك" الجزائرية وشركة "إينال" الإيطالية في نهاية شهر يونيو 2019 اتفاقاً لتجديد عقود توريد الغاز الطبيعي لمدة 8 سنوات بكميات تقدر بنحو 3 مليار متر مكعب سنوياً، من خلال أنبوب "إنريكو ماتيي" الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر البحر المتوسط مروراً بتونس وذلك إبتداءً من شهر يناير 2020. وفي هذا السياق، يذكر أن الشركة قد جددت في شهر مايو 2019 عقود تصدير الغاز لصالح شركة "إيني" الإيطالية لمدة 10 أعوام بكميات تقدر بحوالي 9 مليار متر مكعب سنوياً، إلى جانب تجديد عقود مماثلة لشركة "غالب" البرتغالية لمدة عشر أعوام اعتباراً من مطلع عام 2020، بكميات سنوية تقدر بنحو 2.5 مليار متر مكعب.

7. توقف محطات الكهرباء العاملة بالفحم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020

أقـرت الجهـات التنظيميـة المعنيـة بالبيئـة فـي ولايـة نيويـورك الأميركيـة قواعـد تهـدف لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من محطات الكهرباء، من خلال منعها من حرق الفحم في الولاية بحلول نهاية عام 2020.

8. تراجع الإنتاج العالمي من الطاقة النووية

أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها إلى إن تراجعاً حاداً في قدرات الطاقة النووية سيهدد أهداف المناخ وأمن إمدادات الكهرباء، وإذا لم تجد الاقتصادات المتقدمة طريقة لتمديد أعمار مفاعلاتها فقد تفقد نحو 25% من قدرتها النووية بحلول عام 2025 وما يصل إلى 30% بحلول عام 4040. حيث أن المفاعلات النووية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يتجاوز متوسط أعمارها 35 عام، والكثير من المفاعلات في العالم البالغ عددها 452 على وشك الإغلاق، نتيجة إنخفاض أسعار الغاز وتشديد متطلبات الأمان، وهو ما يجعل تشغيلها غير ذي جدوى اقتصادية.هذا وتُعد الطاقة النووية في الوقت الحالي ثاني أكبر مصادر الكهرباء منخفضة الكربون في العالم، بعد الطاقة المائية، وتشكل 10% من إجمالي توليد الكهرباء عالمياً.

9. إعلان مصر عن تحقيق أعلى معدل إنتاج من الثروة البترولية

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية عن نجاح مصر في تحقيق مستوى قياسي لإنتاج للثروة البترولية، بلغ 1.9 مليون ب م ن/ي من النفط الخام والغاز الطبيعي والمكثفات خلال يونيو 2019. وتسعى مصر لتكون مركزا إقليمياً للطاقة، لاسيما بعد اكتشاف حقل "ظهر" الضخم للغاز الطبيعي في البحر المتوسط.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

عُقد " **إجتماع أبو ظبي للمناخ**" على مدار يومي 30 يونيو و 1 يوليو 2019 بمدينة أبو ظبي، بتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في وزارة التغير المناخي والبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة في الأمين العام للمنظمة، و بمشاركة عدد كبير من الخبراء وصناع القرار العالميين، بهدف رسم ملامح السياسات والمبادرات وتحديد مسودات القرارات التي سيتناولها جدول أعمال "قمة الأمم المتحدة للمناخ" التي ستعقد في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر سبتمبر 2019. وشهد الإجتماع مناقشة المساهمات الوطنية المحددة التي تعهدت بها الدول ضمن اتفاق باريس للمناخ 2015، ومتطلبات تعزيز الالتزام بتحقيقها، مع تحليل للدروس والتجارب المستفادة من الجولة الأولى للعمل على هذه المساهمات والتي بدأت عقب توقيع اتفاق باريس للمناخ، بغرض تحديد أفضل الممارسات الرامية لتعزيز تحقيقها بمشاركة مكونات وفئات المجتمع كافة. كما تم التأكيد على ضرورة العمل على جعل 2019 عاماً فرصة للتحول لحقبة جديدة من النمو الاقتصادي المعتمد على تحفيز الاستثمار في الأعمال والنشاطات التي عبرها يمكن مواجهة التغير المناخي والحد من تداعياته. كما تم الاتفاق على أن توجهات جهود العمل من أجل المناخ يجب أن تركز على ضرورة تعديل آليات التعامل مع التغير المناخي من كونه التحدي الأخطر الذي يواجه البشرية، إلى جعله فرصة اقتصادية واجتماعية للنمو والتطور عبر دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وزيادة الاهتمام بصحة البشر بموازاة الحفاظ على البيئة في إطار العمل المناخي، وزيادة مشاركة وتمكين فئة الشباب.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس ***الالتزام بتطبيق تعديلات اتفاق خفض الإنتاج الجديدة والتي توصلت إليها الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عدد من الدول المنتجة للنفط من خارجها (أوبك+)*** في نهاية الربع الرابع من عام 2018، على كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث إنخفضت بنحو 132 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.1 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 236 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا التراجع في الأساس إلى إنخفاض إنتاج السعودية بشكل

ملحوظ بلغ نحو 302 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن إنتاج السعودية قد إنخفض إلى نحو 9.670 مليون برميل/يوم خلال شهر مايو 2019. إلى جانب إنخفاض إنتاج النفط في كلاً من الكويت والجزائر والإمارات خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 31 ألف برميل/يوم و 10 آلاف برميل/يوم و 5 آلاف برميل/يوم على الترتيب مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (23) والشكل (26).***

الجدول (23)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018-2019*

(مليون برميل/يوم)

	2018	2019		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2018
الامارات	2.331	2.510	2.505	(0.005)	0.174
البحرين	0.167	0.167	0.167	–	–
الجزائر	0.609	0.612	0.602	(0.010)	(0.007)
السعودية	7.699	7.625	7.323	(0.302)	(0.376)
سورية	–	–	–	–	–
العراق	3.585	3.765	3.790	0.025	0.205
قطر	0.335	0.335	0.335	–	–
الكويت	2.324	2.332	2.301	(0.031)	(0.023)
ليبيا	0.668	0.741	0.932	0.191	0.264
مصر	0.119	0.119	0.119	–	–
الإجمالي	**17.838**	**18.206**	**18.074**	**(0.132)**	**0.236**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (26)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016- 2019*

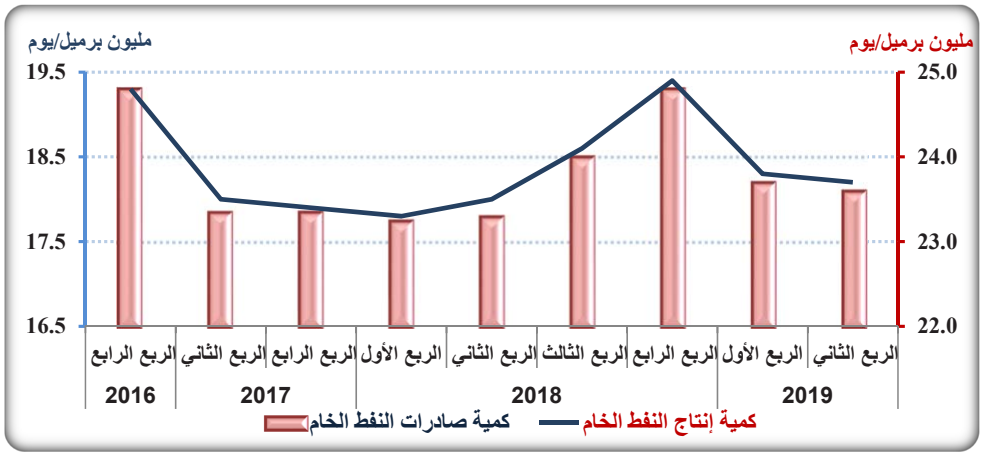

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية لكمية إنتاج الدول الأعضاء في أوابك من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2019 وانعكاساتها على الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، فقد ارتفعت كمية صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر إبريل 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 18.094 مليون ب/ي، عندما ارتفعت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.738 مليون ب/ي.

و إنخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى 18.082 مليون ب/ي في شهر مايو 2019، نتيجة إنخفاض كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.726 مليون ب/ي. وفي شهر يونيو 2019، انخفضت الكمية المقدرة لصادرات النفط الخام في الدول الأعضاء إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الثاني من عام 2019 وهو 18.046 مليون ب/ي، عندما انخفضت كمية إنتاج الدول الأعضاء من النفط الخام إلى 23.690 مليون ب/ي.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انعكاس الإرتفاع في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد ارتفعت بنحو 8.2 مليار دولار، أي بنسبة 7.9% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 112.3 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بنحو 5 مليار دولار، أي بنسبة 4.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (24) والشكل (27).***

الجدول (24)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2018-2019*

(مليار دولار)

	2018	2019		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2019	الربع الثاني 2018
الامارات	15.8	14.6	15.5	0.9	(0.3)
البحرين	1.1	0.9	1.0	0.1	(0.06)
الجزائر	4.1	3.5	3.8	0.3	(0.3)
السعودية	50.9	43.8	45.8	2.0	(5.1)
سورية	–	–	–	–	–
العراق	23.0	21.2	23.3	2.2	0.3
قطر	2.2	1.9	2.1	0.2	(0.08)
الكويت	14.9	13.2	14.2	1.0	(0.70)
ليبيا	4.4	4.2	5.8	1.6	1.4
مصر	0.8	0.7	0.7	0.1	(0.04)
الإجمالي	**117.3**	**104.1**	**112.3**	**8.2**	**(5.0)**

*بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (27)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، 2016 -2019

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الشهرية للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 وانعكاساتها على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء المقدرة في شهر أبريل 2019 مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى 38.7 مليار دولار، نتيجة ارتفاع السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 70.8 دولار/برميل، وواصلت تلك القيمة ارتفاعها خلال شهر مايو 2019، لتصل إلى 39.4 مليار دولار، وذلك برغم إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى 70 دولار/برميل. ثم تراجعت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال الربع الثاني من عام 2019 وهو 34.2 مليار دولار خلال شهر يونيو 2019، نتيجة إنخفاض السعر الفوري لسلة خامات أوبك إلى أدنى مستوى له خلال عام 2019 وهو 62.9 دولار/برميل.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث استمر تراجع مستويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2018. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي وما يصاحبه من تباطؤ في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو خفض الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك +) في نهاية عام 2018، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2019، مع ارتفاع مستويات الالتزام بهذا الإتفاق، وهو ما إنعكس على صادرات تلك الدول من النفط الخام بشكل عام.

يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018، حيث شهدت مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية تحسن نسبي على خلفية ارتفاع الانفاق الاستثماري المصاحب لتنفيذ عدد من المشروعات في إطار المبادرات الحكومية ومزيج سياسات التصحيح المالي التي تبنته هذه الدول ويشتمل على سياسات واسعة لزيادة مستويات تنويع الهياكل الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومعالجة العجز المالي والدعم الحكومي ولاسيما دعم الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية. لتتزايد المخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بشكل عام على المدى البعيد.

الخلاصة

1. الأداء الاقتصادي

☜ **استقر الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي** نسبياً خلال الربع الثاني من عام 2019، يأتي ذلك تزامناً مع الإتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية والصين على هامش قمة مجموعة العشرين، بشأن استئناف المفاوضات التجارية بينهما وعدم فرض رسوم جمركية جديدة، عقب تصاعد التوترات في مجالي التجارة والتكنولوجيا بين الطرفين، والتي أدت إلى توقف التحسن الذي شهدته الأسواق المالية العالمية منذ بداية العام. في الوقت ذاته، تشير غالبية التوقعات إلى استمرار تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالعديد من التحديات كالتوترات حول التجارة العالمية، والتباطؤ في نشاط الصناعات التحويلية العالمي، والتأثير الضعيف للحوافز المالية الأمريكية، والقضايا المالية في بعض الدول الأعضاء في الأتحاد الأوروبي، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة التي أثرت على أسعار الطاقة، إلى جانب التحديات التي تواجه الأرجنتين وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية، والقيود المفروضة على الحيز المالي في العديد من الاقتصادات الرئيسية نتيجة مستويات الديون المرتفعة بها والتي من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التردي في أوضاع التصنيف الائتماني لتلك الاقتصادات.

2. أسواق النفط الخام

1.2. الأسعار

☜ **ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك** خلال الربع الثاني من عام 2019 ليصل إلى 67.9 دولار/برميل، كما **ارتفع متوسط سعر خام برنت** ليصل إلى 68.7 دولار/برميل، و**ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس** ليصل إلى 59.8 دولار/برميل. وانعكس هذا التطور على **مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية** التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت **ارتفاعاً** بالمقارنة مع الربع السابق وبدرجات متفاوتة، كما انعكس على **متوسط أسعار المنتجات النفطية** المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى **ارتفاعاً** بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

2.2. الإمدادات النفطية

☜ **إنخفض إجمالي الإمدادات النفطية العالمية** (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال الربع الثاني من عام 2019، بنحو 0.8 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 98.5 مليون برميل/ يوم.

وعلى مستوى المجموعات، إنخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2015 وهو 34.9 مليون برميل/يوم. كما إنخفض **إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 0.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 63.6 مليون برميل/ يوم.

☜ **تباطئ معدل نمو إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري** خلال الربع الثاني من عام 2019 ليبلغ 8.471 مليون برميل/يوم. **كما إنخفض متوسط عدد الحفارات العاملة** في مناطق إنتاج النفط الصخري للربع الثاني على التوالي بنحو 51 حفار مقارنة بمستويات الربع السابق ليصل إلى 884 حفارة، وفي هذا السياق يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد بلغ أعلى معدل له وهو 1293 حفارة خلال الربع الرابع من عام 2014. **وتراجع إجمالي عدد آبار النفط والغاز الصخريين المحفورة** في الولايات المتحدة بنحو 150 بئر مقارنة بالربع السابق، وهي ثاني تراجع فصلي على التوالي منذ الربع الرابع من عام 2017، ليبلغ عددها 4105 بئر.

3.2. الطلب على النفط

☜ **تباطئ نمو الطلب العالمي على النفط** خلال الربع الثاني من عام 2019 ليصل إلى نحو 99.2 مليون برميل/ يوم، أي بزيادة بلغت نسبتها 0.4% فقط مقارنة بالربع السابق.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، إنخفض طلب الدول الصناعية خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 47.4 مليون برميل/يوم. بينما **ارتفع طلب الدول النامية والدول المتحولة** بحوالي 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 51.8 مليون برميل/ يوم.

4.2. المخزونات النفطية

☜ **ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بنحو 163 مليون برميل، أي بنسبة 1.9% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 8.933 مليار برميل. بينما **إنخفض المخزون الاستراتيجي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجنوب أفريقيا والصين** في نهاية الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.823 مليار برميل.

5.2. حركة التجارة النفطية

☜ **انخفض صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة** خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 16.6% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.281 مليون ب/ي، كما **انخفض صافي الواردات النفطية لليابان** بنسبة 5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3 مليون ب/ي، وإنخفض **صافي الواردات النفطية للهند** بنسبة 3.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 4.1 مليون ب/ي. بينما **ارتفع صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 2.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 10 مليون ب/ي.

6.2. أداء مصافي التكرير

☜ **انخفضت كميات النفط الخام المستهلك في المصافي العالمية** خلال الربع الثاني من عام 2019، بنحو 1.2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 81.3 مليون برميل/ يوم، كما **انخفض متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية** بنحو 1.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 82%. وانخفضت **كميات إنتاج المصافي العالمية من المنتجات النفطية** خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 0.9 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 80.9 مليون برميل/ يوم.

3. أسواق الغاز الطبيعي

1.3. الأسعار

☜ **إنخفض متوسط السعر الفوري للغاز الطبيعي المسجل في مركز هنري بالسوق الأمريكي** خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 0.36 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (و ح ب) مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 2.56 دولار لكل مليون و ح ب.

☜ **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته اليابان** خلال الربع الثاني من عام 2019 بمقدار 1.4 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.5 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الثالث من عام 2012 عندما بلغ 17.5 دولار/برميل، كما **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته تايوان** بمقدار 1.2 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.4 دولار/ مليون و ح ب. و **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته كوريا الجنوبية** بمقدار 2.1 دولار لكل مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 9.2 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2008 عندما بلغ 16.6 دولار/ مليون و ح ب، كما **إنخفض متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسيل الذي استوردته الصين** بمقدار 1.1 دولار/ مليون و ح ب مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 8.7 دولار/ مليون و ح ب، علماً بأن أعلى مستوى له قد تحقق خلال الربع الرابع من عام 2014 عندما بلغ 12 دولار/ مليون و ح ب.

2.3. الإنتاج

☜ **ارتفع متوسط إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري** خلال الربع الثاني من عام 2019 بحوالي 6 مليار متر مكعب، أي بنسبة 3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 202.5 مليار متر مكعب.

3.3. الصادرات

☜ **بلغت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل إلى أسواق شمال شرق أسيا** حوالي 9.5 مليون طن لتساهم بما نسبته 21.8% من إجمالي واردات تلك الدول خلال الربع الثاني من عام 2019 مقارنة بمساهمة بلغت نحو 20.8% خلال الربع المماثل من العام الماضي.

4. أسواق الطاقات المتجددة

☜ **استقر نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثاني من عام 2019،** تزامناً مع استقرار أسعار العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي شهدت إنخفاضاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وبخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. في هذا السياق، أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها إلى تباطؤ نمو مصادر الطاقة المتجددة في عام 2018 بعد نحو عشرين عاماً من النمو السنوي القوي، ما يهدد بعدم تحقيق الأهداف المناخية على المدى الطويل.

حيث أشار التقرير إلى ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بشكل مطرد ليصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 33 جيجا طن خلال عام 2018، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع العاملة بالفحم لإنتاج الكهرباء في الدول النامية في آسيا، هذا وقد ساهم الفحم بنسبة 30% من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في عام 2018. كما يذكر، إنه وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلغ حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة (بإستثناء المشاريع الكبيرة في الطاقة الكهرومائية) حوالي 272.9 مليار دولار خلال عام 2018، بإنخفاض نسبة 11.7% مقارنة بعام 2017، ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل أساسي إلى التراجع الحاد في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، نتيجة استمرار إنخفاض التكاليف الرأسمالية للمنشآت الكهروضوئية، والضعف المفاجئ الذي تشهده أكبر سوق للطاقة الشمسية في العالم وهي الصين، منذ منتصف عام 2018. كما إنخفضت الاستثمارات في الطاقة الحرارية الأرضية، وتراجعت الاستثمارات في مشاريع الوقود الحيوي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة.

5. الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء

- **إنخفضت كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء** المقدرة خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 132 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.1 مليون ب/ي. **بينما ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء** المقدرة خلال الربع الثاني من عام 2019 بنحو 8.2 مليار دولار مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 112.3 مليار دولار.

- **ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في بعض الدول الأعضاء** خلال الربع الثاني من عام 2019، حيث استمر تراجع مستويات الناتج في القطاعات النفطية، عقب الزخم القوي الذي شهدته خلال الربع الأخير من عام 2018. ويعزى ذلك في الأساس إلى ضعف أداء الاقتصاد العالمي وما يصاحبه من تباطؤ في مستويات الطلب على النفط، تزامناً مع تذبذب أداء الأسواق المالية، واتجاه هذه الدول نحو خفض الإنتاج النفطي وفقاً لقرار تعديل إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارجها (أوبك +) في نهاية عام 2018، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2019، مع ارتفاع مستويات الالتزام بهذا

الإتفاق، وهو ما إنعكس على صـــادرات تلك الدول من النفط الخام بشـــكل عام. يأتي ذلك ليحد من الآثار الإيجابية لبرامج الإصـلاح الاقتصـادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضـاء بهدف دعم النشـــاط الاقتصـــادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصـــديرية، والتي بدأت تظهر مع بداية عام 2018. لتتزايد المخاوف بشـــأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصـــادي لتلك الدول بشـــكل عام على المدى البعيد.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)